خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعة الحاج لخضر -باتنة-

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن

- دراسة تحليلية مقارنة-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية

إعداد الطالبة :

إيناس شيباني

إشراف الأستاذ :

الدكتور/ عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

أ.د/ رابح بلعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
د/ عبد الناصر جندلي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د/ حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
أ.د/ عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2009/2010

شكر وعرفان

بعد حمد الله عز وجل والثناء عليه، أتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى آيات العرفان والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الناصر جندلي الذي شرفني بموافقته على تاطير هذا العمل، ولم يتوان في تقديم مختلف النصائح والتوجيهات مع حرصه على الوقوف على كل صغيرة وكبيرة في سبيل أن يرى هذا العمل النور، كما أتقدم بخالص شكري إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا "

الأحزاب (23)

إلى ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (28 ديسمبر 2008)

اهدي هذا العمل المتواضع

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية: بين تباين المتغيرات التفسيرية وتعدد مستويات التحليل

المبحث الأول: نموذج التحليل العقلاني

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة

المبحث الثاني: النظرية البنائية

المطلب الأول: التفسير الاجتماعي للواقع الدولي

المطلب الثاني: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

المبحث الثالث: نماذج التحليل عبر المستوياتي

المطلب الأول: مستويات التحليل وثلاثية فردي / وطني / نظمي

المطلب الثاني: نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية لإدارتي جورج بوش الأب والابن تجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول: التفاعل بين متغيرات البيئة الداخلية

المطلب الأول: خصائص السلطة الحاكمة

المطلب الثاني: مواقف الكونغرس ودور جماعات الضغط

المبحث الثاني: مدى تأثير متغيرات البيئة الخارجية على الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: طبيعة التوجه الخارجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثاني: التحديات الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الثالث: المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة

المطلب الثاني: أوضاع الشرق الأوسط في المراحل المزامنة لحكم الرئيسين

الفصل الثالث: مقاربة إدارتي جورج بوش الأب والابن للقضايا الأساسية والعلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: مقاربة الإدارتين في العراق

المطلب الأول: إدارة بوش الأب والمقاربة التعددية لأزمة الخليج الثانية

المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمقاربة الانفرادية للمشكلة العراقية

المبحث الثاني: مواقف الإدارتين من الصراع العربي – الإسرائيلي.

المطلب الأول: إدارة بوش الأب والمقترب البراغماتي للصراع

المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمقترب الإيديولوجي للصراع

المبحث الثالث: علاقة الإدارتين بسوريا وإيران: بين الانفتاح التفاوضي والعزل

الفصل الرابع: تداعيات السياسة الخارجية لكل من إدارتي بوش الأب والابن على منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الانعكاسات على منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: تداعيات السياسة الخارجية لإدارة بوش الأب على المنطقة

المطلب الثاني: الشرق الأوسط ونتائج الإستراتيجية الإقليمية لإدارة بوش الابن

المبحث الثاني: المواقف الداخلية الأمريكية والدولية من سياسة الإدارتين

المطلب الأول: إدارة بوش الأب ومستويات التأييد الداخلي والدولي

المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمواقف الأمريكية والدولية منها

خاتمة

الملاحق

المصادر والمراجع

مقدمة

تفيد مطالعة الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية بأن الجزء الأوفر منها يكال إلى مناقشة موقع ودور السلطة التنفيذية، رغم إقرارها إجمالا بدور السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، لكن مع تأكيدها على حدود هذا الدور باعتباره يتم من بوابتين أساسيتين هما الرقابة وتقنين التمويل. وأفرزت انتخابات الرئاسة الأمريكية لشهر نوفمبر 2008 فوز الديمقراطي باراك حسين أوباما Barac Husein Obama بوصفه الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية. وأثار انتخابه العديد من النقاشات حول التوجهات المرتقبة لسياسته الخارجية عموما واتجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص، سيما وأن هذه المنطقة تعد من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتوترات والأحداث في العالم، بالنظر إلى أهميتها الجغرافية والإستراتيجية، ولأنها تحوي المصالح الغربية عموما والأمريكية بشكل خاص وقد كانت محل اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة من جهة. من جهة أخرى، فولاية اوباما تأتي بعد ثماني سنوات من حكم الرئيس جورج والكر بوش George Walker Bush، والذي تعد سياسته الخارجية من أكثر السياسات إثارة للجدل خاصة من خلال مفهومه للحرب على الإرهاب والرئيس بوش هو نجل الرئيس الأمريكي الحادي والأربعين جورج هربرت والكر بوش George Herbert Walker Bush، الذي تزامنت فترة حكمه مع نهاية الحرب الباردة والإعلان عما يعرف بالنظام الدولي الجديد.

في الواقع، طرحت العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين هذين الرئيسين – والد وابنه – أول ما يمكن للمهتم بدراسة توجهات سياستيهما الخارجية أن يدركه، أن كلاهما دخلا حربا ضد بلد واحد وهو يقبع تحت حكم نفس النظام. ولكن هذا لا ينفي بأي حال من الأحوال وجود تباينات وإن اختلفت من حيث مجالها أو درجتها. وموضوع بحثنا يندرج في هذا السياق، حيث يسعى إلى عقد مقارنة على عدة مستويات بين السياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الأب وتلك المتصلة بإدارة جورج بوش الابن اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

– أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون أن كلتا الإدارتين تزامنتا مع فترات زمنية مختلفة شهدت العديد من الأحداث الدولية التي كان لها عدة انعكاسات وتداعيات على مختلف مناطق العالم بما فيها الشرق الأوسط. ففترة حكم الرئيس بوش الأب تزامنت – كما أسلفنا – مع نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات. هذا الحدث الذي شكل دافعا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية لحشد

مواردها وتكريس جهودها لخلق وضع دولي ذو محتوى سياسي – اقتصادي وعسكري، يجعل منها مرجعا للقرار الدولي ويمكنها من ممارسة نفوذ حاسم على مجريات العلاقات والشؤون الدولية. وقد وظفت كل إمكانياتها وقدراتها وبمساندة حلفائها وبتغطيته من الأمم المتحدة لتثبيت هيمنتها مستهدفة مصالحها الاقتصادية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت بدورها العديد من الأحداث على رأسها الاجتياح العراقي للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية. أما بالنسبة لجورج بوش الابن، فلم يمض عام على تسلمه السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي كانت أساس إستراتيجيته للحرب على الإرهاب. وكان من جملة ما ترتب عنها تدخلا عسكريا في أفغانستان، تلته الحرب على العراق والتي ووجهت بمعارضة شديدة حتى من داخل الولايات المتحدة الأمريكية. من جانب آخر، ومع أن البعد الحضاري وأهميته في العلاقات الدولية قد طرح مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة من خلال أطروحة صامويل هانتنغتون Samuel Huntington الموسومة ب: "صدام الحضارات" «Clash of Civilizations» التي نشرت بمقال في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs ،غير أنها لم تتجسد إلا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001. فتعزز بذلك موقف المواجهة مع الإسلام، هذا الموقف الذي كان له انعكاسات كبيرة على العلاقات بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الإسلامي بما فيها الدول الشرق أوسطية.

- إشكالية البحث:

وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في بحثنا، هي :

ما مدى التمايز بين السياستين الخارجتين لإدارتي جورج بوش الأب والابن تجاه الشرق الأوسط وما تداعياتها عليه ؟

- فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يفترض الوضع الدولي الذي تزامنت معه كل إدارة تباين سياستيهما الخارجيتين على مستوى صنع هذه السياسات وبالنتيجة على مستوى مخرجاتها وتوجهاتها.

الفرضية الثانية: يعتمد جورج بوش الأب توجهات براغماتية وواقعية، تلتزم من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية بمصالحها الإستراتيجية حتى لو دعا ذلك التفاوض مع دول مثل سوريا وإيران، بينما يصر جورج بوش الابن على إقصاء مثل هذه الأنظمة لتحقيق شرق أوسط جديد.

الفرضية الثالثة: يعد جورج بوش الأب أكثر حيادا في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط من جورج بوش الابن الذي انخرط في مختلف القضايا الشرق الأوسطية من خلال انتهاجه إستراتيجية الحرب على الإرهاب.

الفرضية الرابعة: سياسة جورج بوش الابن الخارجية ووجهت بمعارضة اكبر على المستويين الداخلي والدولي مقارنة مع سياسة بوش الأب

- أسباب اختيار الموضوع:

هنالك سببان: أحدهما موضوعي والآخر ذاتي، فيما يخص السبب الموضوعي، يمكن القول أنه يتمثل في الحرص على تكوين مرجعية فكرية بشان السياسة الخارجية للرئيسين جورج بوش الأب والابن تجاه الشرق الأوسط، من حيث تحديد أولويات هذه السياسة وأهدافها، وسائلها المعتمدة، العوامل المؤثرة فيها، وتداعياتها على المنطقة. أما السبب الذاتي، فيرجع إلى اهتمامنا الخاص بمنطقة الشرق الأوسط سيما في ظل اختلال التوازن لصالح إسرائيل المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من جهة واستمرار الضعف والتفكك العربي من جهة أخرى.

- تبرير خطة البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات قمنا بانتهاج خطة من أربعة فصول، و يتفرع عن كل فصل ثلاث مباحث ومطلبين عن كل مبحث :

في الفصل الأول، حاولنا التطرق إلى فحص بعض المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية من خلال استعراض كل من النظرية الواقعية الجديدة، النظرية الليبرالية الجديدة والنظرية البنائية، وذلك بتحليل بنائها الفكري والنظري وإبراز وتوضيح مسلماتها وافتراضاتها الأساسية فيما يتعلق بالتوجهات والسلوكيات الخارجية للدول بالإضافة إلى نماذج التحليل عبر المستوياتي، مركزين على نموذج الدمج الثلاثي ممثلا في نموذج ريتشارد سنايدر Richard Snyder لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني للمقارنة بين شخصيتي الرئيسين جورج بوش الأب والابن وطاقميهما للسياسة الخارجية، وكذا دور المتغيرات البيئية الداخلية سيما ما تعلق بالكونغرس وجماعات الضغط بالإضافة إلى الأوضاع الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، والتي تشكل- في مجملها- العوامل المؤثرة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بالنسبة لإدارتي بوش الأب والابن.

وقد تم في الفصل الثالث طرح مقاربات الإدارتين لعدد من القضايا الأساسية والعلاقات مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال مناقشة العلاقات مع سوريا وإيران، مقاربة الأوضاع في العراق والموقف من الصراع العرابي – الإسرائيلي.

أما الفصل الرابع، فقد اشتمل على أهم نتائج وانعكاسات كل من سياستي الإدارتين تجاه الشرق الأوسط من خلال إبراز تداعيات كل منهما على هذه المنطقة، كذلك الموقف الداخلي أو درجة مساندة أو معارضة الرأي العام الأمريكي بالإضافة إلى أبرز المواقف الدولية.

– المقاربة المنهجية:

من أجل ضبط عناصر الخطة، تم الاعتماد على مقاربة منهجية تتكون من المنهجين التاريخي والمقارن أو ما يعرف في بعض أدبيات المنهجية بمنهج التحليل التاريخي المقارن. وقد تم توظيف المنهج التاريخي عند استعراض أهم الأحداث والتطورات الدولية وكذلك تلك المتعلقة بالشرق الأوسط السائدة خلال فترتي حكم إدارتي جورج بوش الأب والابن. وتم الاعتماد على المنهج المقارن في عدة مستويات سواء تعلق الأمر بالأولويات في المنطقة، الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المستخدمة لذلك، فضلا عن الظروف المحيطة بالرئيسين والمواقف الداخلية والدولية من سياستيهما، كما تم من جانب آخر توظيف تقنية تحليل المضمون.

– الدراسات والأدبيات السابقة بشان الموضوع:

في الواقع هنالك العديد من الكتابات والتحليلات التي طرحت لمناقشة موضوع السياسة الخارجية لإدارتي الرئيسين جورج بوش الأب والابن تجاه الشرق الأوسط، ولكن تناولها في اغلب الحالات تم بشكل منفصل بحيث يتم التطرق لسياسة كل إدارة على حدا كما عالج قضايا متمايزة بشكل منفرد وأكثر تحديدا كالتركيز على سبيل المثال على الشأن الفلسطيني أو العراقي... وفي هذا الصدد يمكن أن نورد مجموعة من الكتب مثل حرب جورج بوش لجين ادوارد سميث، أسرار البيت الأبيض لإيريك لوزان،مشروع الشرق الأوسط الكبير لعبد القادر رزيق المخادمي، عالم ما بعد 11 سبتمبر2001 /الإشكالات الفكرية والإستراتيجية للسيد ولد اباه. بالإضافة إلى المقالات ونذكر منها: مارينا اوتاواي "سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة الأبعاد والمكونات"، عبد الرزاق احمد شكارة " الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، نصير عاروري "حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة "، مصطفى علوي " السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي "

- الصعوبات:

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث، نذكر: ندرة المراجع التي تتحلى بالقدر المطلوب من الموضوعية سواء تعلق الأمر بالمراجع العربية أو الأجنبية، ولا يتوقف الأمر عند الأفكار المطروحة فحسب بل يتعداه إلى المصطلحات والتعابير المستخدمة، خاصة عندما يتم تناول التحليلات المرتبطة بالموقف الأمريكي من أحداث 11 سبتمبر2001 وردود الأفعال المترتبة عنه وكذا بالمقاربة الأمريكية للصراع العربي-الإسرائيلي.

الفصل الأول

المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية:
بين تباين المتغيرات التفسيرية وتعدد مستويات التحليل

اتسمت دراسات السياسة الخارجية بشكل عام باتجاهين: الأول وهو الأسبق تاريخيا اتجاه غير نظري من حيث أنه يعنى بالتوجه السياسي ويرى في كل سياسة خارجية حدث فريد ومتميز يخضع لديناميته وقوانينه الخاصة والناتجة عن طبيعة وضعه. ويعتمد هذا الاتجاه على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة خلال حقبة من الزمن، كما يركز على تقديم قراءة تاريخية ونقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة زمنية معينة. وفضلا عن ذلك، يجري في هذا الاتجاه التحليل الوصفي الشامل لسياسة دولة معينة اتجاه قضية ما. أما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه نظري، يهدف إلى اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها[1]. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية النظريات، فهي فضلا عن كونها نموذج شكلي واسع النطاق يضم في حناياه الفرضيات والافتراضات على حد تعبير كل من جون بايلس John Baylis وستيف سميث Steve Smeth، تعتبر نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا تحديد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة. فهناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، ونحن بحاجة للنظريات كما يقول ستيفن وولت Stephen Walt في مقدمة مقالته المعنونة " العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة "، حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا. وحتى صانعي السياسة الخارجية الذين يتعالون على النظريات، يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية في حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين. فالكل يستعمل النظريات بإدراك أو دون إدراك. ونظرا لتعدد الأطر والنماذج النظرية التي تعنى بدراسة السياسة الخارجية، سنحاول التطرق لعدد من المقاربات منطلقين من فكرة مفادها أن أصل التعدد أو التفرع هو اختلاف المتغيرات التي يعتمد عليها كل باحث أو مهتم في تفسيره لسلوكيات الدول الخارجية، إضافة إلى تباين المستويات التي من خلالها يتم انتقاء هذه المتغيرات. وفي هذا الإطار، سندرج كل من نموذج التحليل العقلاني والذي يشتمل على النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، والنظرية البنائية، مع الإشارة إلى أن التمييز بين هذه المقاربات أنطولوجي في الأساس، وهو ما سنوضحه لاحقا.

[1] ـ ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985،ص127

كما سيتم تناول نموذج من نماذج التحليل عبر المستوياتي في محاولة لتوضيح مساعي الدمج الرامية إلى ردم الهوة بين التأثيرات الفردية، الوطنية، والنظمية المرتبطة بمستويات التحليل الثلاثة.

المبحث الأول: نموذج التحليل العقلاني

إن الاختلاف الجوهري بين المقاربات التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا الفصل أنطولوجي في الأساس كما أشرنا سابقا، وهو متصل بنماذج الفواعل الأساسية (Actor-Models). ويشير نموذج الفاعل لوصف نوعي لطريقة تصرف الفواعل وأنواع الاعتبارات التي تأخذها في الحسبان في قراراتها وتحركاتها الأساسية. ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن هذا النموذج هو بناء مفهوماتي يدل على عملية بناء النظرية أكثر من كونه صورة للواقع الذي يمكن اكتشافه من خلال نظرة مبسطة للحقائق، ومن ثم فتبريره الامبريقي يمكن فقط أن يكون غير مباشر أي يعتمد على النجاح التفسيري والتنبؤي للنظريات التي يساهم في بنائها. وفي الوقت الذي تتبنى فيه الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نموذج منطق الإنسان الاقتصادي (Homo œconomicus) ما يجعلها تثبت عضويتها في قسم النظريات العقلانية، تبني البنائية تفسيرها للسياسة الدولية والسياسة الخارجية على مفهوم منطق الإنسان الاجتماعي (Homo Sociologicus).[1]

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة

ينظر إلى الواقعية Realism عادة على أنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية.والمؤكد أنها الأقدم ومنذ كتب ثوسيديدس Thucididus عن صراع دولة المدينة اليونانية على القوة والأمن، اعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول[2]. تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع كل ما يهم الإنسان في خطر[3].

علما أن الواقعية ليست نظرية واحدة، بل عدة نظريات. والتمييز الأبسط في هذا الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات: الواقعية التاريخية حتى القرن العشرين، الواقعية الكلاسيكية

---

[1]- Volker Rittberger," Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,Nr46,p07.
[2] - Peter Trubowitz," Structure and Choice in Foreign Policy Analysis",Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas , Nr 79, 001, p 01.
[3] - Volter Rittberger, Op.Cit, p03.

من 1939م إلى 1979م، والواقعية الجديدة منذ 1979م، ولكن رغم التفرعات العديدة للواقعية إلا أن الواقعيين جميعا يؤمنون بالعناصر الثلاث التالية: مذهب الدولاتية، البقاء والعون الذاتي. وقد نشأت الواقعية الجديدة Neo-Realism في السبعينات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول جيمي كارتر Jimmy Carter إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب الفيتنام. لكن استغلال الاتحاد السوفياتي سابقا مرحلة الانفراج الدولي لمباشرة مسار توسع خارجي، أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة الأمريكية كان غير عملي. الثورة الخمينية في إيران وأزمة الرهائن التي تركت أثرها على الحملة الانتخابية لعام 1979 كلها مؤشرات عكست تراجع متزايد للقيم التي روجت لها الإدارة الديمقراطية، فجاء فوز رونالد ريغان Ronald Reagan ليؤكد هذا التغير في الرأي العام الأمريكي ويعزز العودة إلى سياسة القوة[1] والتي تمثل المتغير الأساسي للواقعية، لكن هذه المرة تحت مسمى الواقعية الجديدة. وهكذا فالإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية. وكما يعتبر روبرت كوكس Robert Cox أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير[2]. أما على المستوى النظري، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1960م إلى 1970م، تعرضت الواقعية إلى هجمات وانتقادات من جبهتين: الهجوم الأول، من طرف السلوكيين الذين اعتبروا أن النصوص الأساسية للواقعية انطباعية وغير علمية، وهذا في إطار ما يعرف بالمحاورة الكبرى Great Debate في الحقل بين المقاربات العلمية والكلاسيكية. والهجوم الثاني، كان من قبل العبر– قوميين Trans-Nationalists وهو أكثر أهمية. وقد هاجم هؤلاء الواقعيين من جانبين: الأول مرتبط بالتغير المزعوم في طبيعة السياسة الدولية نظرا لبروز فواعل جديدة. أما الثاني فشمل المنهج، وكان جزءا من حركة عامة في العلوم السياسية نحو تجزئة الدولة والتحليل على أساس مفاهيم النظم السياسية وجماعات المصالح. وهذه الحركة لم تبرز فقط في

[1] - Jean-Jacques Roche, Théorie des Relations Internationales, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, p40.

[2] - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص163.

الكتابات الخاصة بالعلاقات عبر الوطنية Supra National Relations، ولكن أيضا في تحليل السياسة الخارجية التي استعملت نماذج السياسات البيروقراطية وتحليل عملية صنع القرار[1].

بخصوص الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة، فتشمل ما يلي:

– الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.

– تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول).

– تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء.

– ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.

– إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.

– نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية.

– استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى[2].

في الوقت الذي يرجع فيه الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق إلى عيوب في الطبيعة البشرية، تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص أخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الأساسية الفوضى، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول[3]. فحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما. ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم، وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى دول

[1] - Mike Bowker and Robin Brown,From Cold War to Collapse Theory and World Politics in the 1980s,Cambridge University Press,1993,p03

[2] - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 175.

[3] - Volker Rittberger,Op,Cit,p03

[3]- تيموثي دن،" الواقعية"، في جون بايلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة و نشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،2004، ص ص245-246

أخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لنفسها، والمصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الامنية.[3]

إن العون الذاتي ليس متناقضا مع التعاون، ولكن الدول تحجم عن الدخول في علاقات تقوض قوتها أو قدرتها على العون الذاتي، بالنسبة للواقعية الجديدة للدول اهتمام أساسي بالقوة –وهي معرفة بداية بالقدرات العسكرية والاقتصادية– ليست كهدف في حد ذاتها ولكن كوسيلة مهمة لتحقيق الأمن متاحة لها في هذه الحالة. وهي تولي أهمية لنوايا جيرانها السلمية أو المعايير الدولية (المؤسسات التي تنبذ العنف وتشجع التعاون الدولي)، ولكنها تدرك دوما أنه لا يمكنها الاعتماد على ديمومة وفاعلية مثل هذه الشروط الملائمة.[1]

والأمن ليس هدف الدول الوحيد، بل هو الأساسي، حيث أن سعيها لتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط بقدرتها على تحقيق درجات كافية من الأمن. ومن وجهة النظر الواقعية الجديدة، لا يمكن أن تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الأساس. فالدول تناضل دوما للحفاظ أو تعزيز أمنها، وحتى في الفترات التي يمكن للدول أن تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها. بعبارة أخرى، يمكن للأصدقاء أن يتحولوا إلى منافسين وحتى إلى أعداء، فالواقعية الجديدة ترى أنه على الدول أخذ هذه الإمكانية في الحسبان حتى في ظل أكثر الفترات انسجاما وتوافقا.[2]

وبالحديث على الأمن، ينبغي الإشارة إلى أن إحدى أهم الإضافات التنقيحية للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي والدفاعي بزعامة كل من روبرت جيرفيس Robert Jervis، جورج كريستر George Crister وستيفن فان ايفرا Steven Van Evera. ويعتقد هؤلاء بتزايد احتمالات الحروب بين الدول كلما كان لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي. وعندئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية. أما النيوواقعيون ذوو النزعة الدفاعية فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها بينما تقدم الدول الكبرى ضمانات لصياغة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية

[1] - Volker Rittberger, Op.Cit, p04
[2] - Ibid, p06

عسكري. وليس من المفاجئ أن نجد كينيث وولتز Keneth Waltz وغيره من الواقعيين الجدد الذين يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الولايات المتحدة لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية[1].

يرى العديد من أنصار الواقعية الجديدة أن إحدى العوائق التي تقف في وجه التعاون هي أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة. ويعتبر هؤلاء أنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من الدولتين المتعاونتين، فانه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من التعاون مقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون. ولأن الدول تستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.[2]

ولانتهاج استراتيجيات عون ذاتي بنجاح، تحتاج الدول إلى التحكم التام في مواردها وزيادة تأمين استقلالها، وقد تحاول ممارسة نفوذها على دول أخرى إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمنظمات الدولية وفوق الوطنية التي تلعب فيها دور المهيمن. بعبارة أخرى، فالأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم تحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم، وهذا ما يعرف بالنفوذ أو التأثير. وسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم والسياسات الإمبريالية لتحقيق أهدافها، وهدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد أنها تملكها أو تريد أن يعتقد الآخرون أنها تملكها.[3] والنفوذ حسب أرنولد وولفرز Arnold Walferz يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعيد والإغراء، وهكذا فتعظيم الأمن والنفوذ هما أهداف السياسة الخارجية الأكثر إلحاحا وهما يمثلان أشكال مختلفة لسياسة القوة.

---

[1] - ستيفن وولت،"العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"،ترجمة: عادل زقاغ
http//www.geocities.com/adelzeggagh.htm

[2] - جون بايلس،" الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في جون بايلس و ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر،ص421

[3] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت ، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص72.

إن أهداف الفواعل المشار إليها سابقا تمثل المتغيرات التابعة للنظرية الواقعية الجديدة في شرحها لسلوكيات الدول الخارجية، والآن نأتي إلى المتغيرات المستقلة أو العوامل المقترحة من طرف النيوواقعية والتي تحدد توجهات السياسة الخارجية للدول.

رغم اعتقاد النيوواقعية بأن الدول تسعى لتحقيق أهداف على غرار تعزيز الاستقلال والنفوذ، فهذه النظرية تعتقد أن الدول تتصرف بطرق مختلفة، لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع فيه ترجمة هذه الأهداف إلى تصرفات أو أفعال. فالدول الضعيفة تتجنب بقدر الإمكان التأثير الممارس عليها من المحيط الدولي أو تحاول بدورها ممارسة تأثير أكبر على هذا المحيط. وعلى العكس، الدول القوية لها القدرة لتدافع بنجاح عن استقلالها، بل وحتى تعزيز وزيادة تأثيرها على الدول الأخرى. وهكذا، فهذه الدول هي الأكثر ترجيحا لإتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الاستقلال والنفوذ. إذا الدول الأكثر قوة هي الأكثر حظا للانهماك في سياسة القوة، فوضع القوة النسبية للدولة هو العامل الحيوي لتفسير السياسة الخارجية للدول (المتغير المستقل).

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة

الليبرالية السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق[1]. وهي في المجال السياسي المحلي مختلفة عنه في مجال الشؤون الدولية، وحسب بعض الكتاب، فإنه في الوقت الذي شهد فيه المجال الداخلي لكثير من الدول درجة كبيرة من التقدم حيث تهتم المؤسسات بالنظام والعدالة، فإن المجال الدولي في حقبة نظام الدول الحديث قد اتسم بنظام متقلقل وغياب العدالة[2].

بالنسبة للمستوى الداخلي، ترجع الأفكار الليبرالية التقليدية إلى العديد من الكتاب أمثال: لوك Luck، توكفيل Tuckfill ولكن بن جامين كونستانت Benjamin Constant يعتبر المنظر الأول لليبرالية السياسية. وفي كتابه المعنون ب: "مبادئ السياسة " الصادر عام 1815 يرفض كل تدخل للدولة – رغم اعترافه بها – في حرية الرأي والعقد والملكية والحرية الشخصية للأفراد، ويرى أن كل سلطة تحاول ذلك تعتبر قد مزقت سند سلطتها. أما الأفكار الليبرالية الحديثة فتعود لقمبيطا Gambetta وميلز Milles وشارنييه Charnier، هذا الأخير الذي يرى بأن الديمقراطية في ظل الليبرالية هي -قبل كل شيء- دولة القانون حيث يجب أن يتمتع المواطنون بالفضيلة. ولكنه لا

[1] - السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 1999، ص156.

[2] - تيموثي دن،"الليبرالية"، في جون بايلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر،ص313

يرى في الديمقراطية سيادة عدد أكبر، وإنما هي سيادة القانون الذي يجد أساسه في المساواة أين يقيد حق أحد الأطراف حق الطرف الآخر[1].

وبالنسبة للتفكير الليبرالي بشأن السياسة الدولية، يمكن القول أنه نشأ مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام، والتي أفصح عنها الفلاسفة ورجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر، حيث رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام العالمي ولأول مرة عام 1817م أفصح أراسموس Erasmus عن موضوع ليبرالي مألوف وهو أن الحرب لا طائل تحتها[2].

يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية:

– أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.

– الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.

– النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.

– الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.[3]

هناك تفرعات عديدة للتصور الليبرالي بشأن السياسة الدولية، حيث نجد اختلاف بين الباحثين والمهتمين في تصنيفها بين معتمد على التقسيم التاريخي ومركز على المواضيع المتناولة. من بين محاولات التصنيف التي تندرج ضمن التوجه الأول، نجد تلك التي تميز بين اتجاهين لليبرالية كلاسيكية وجديدة. بالنسبة لليبرالية الكلاسيكية، فهي تشمل الليبرالية الدولية في عصر التنوير،

---

[1] - السعيد بوشعير، المرجع السابق الذكر، ص ص156-157.

[2] - تيموثي دن،" الليبرالية"،في جون بايلس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص ص 316-317.

[3] - Paul R Viotti and Mark V.kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999, pp 199-200.

الليبرالية المثالية لما بين الحربين ونظرية السلام الديمقراطي في الحرب الباردة. هذه التفرعات في مجملها بإضافة البادئة (Prefix) (Neo) لكل منها يمكن أن تشكل الليبرالية الجديدة. بينما التصنيف الثاني يعتقد أن الليبرالية يمكن تقسيمها بحسب المواضيع المتناولة إلى أنواع ليبرالية جمهورية، تجارية ومؤسساتية، وهناك من يضيف الليبرالية الاجتماعية ...الخ. وهذه الأخيرة يمكن أن تصنف أيضا إلى كلاسيكية وجديدة. وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على التصور الليبرالي الجديد بشكل عام، منطلقين من فكرة أساسية مرتبطة بهوية الفواعل، حيث لا ينظر إلى الدولة كفاعل وحدوي وهذه هي الفكرة الأساسية في التحليل: هوية وعقلانية الفاعل وأثرها على السلوك الخارجي للدول، مع العلم أننا سنتبنى التصنيف الثاني.

جاءت الليبرالية الجديدة نتيجة تحولات عديدة، حساسة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. ضمن هذا التصور نجد الليبرالية التجارية، وهي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، وهناك الليبرالية الجمهورية أيضا، وهي تركز على مساهمة الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي. فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي كانت قد ابتدأت فعليا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام[1] كما تقره نظرية السلام الديمقراطي[*].بالإضافة إلى ذلك، نجد الليبرالية المؤسساتية، وهي أحدث اتجاهات الليبرالية، وتعتبر أن المؤسسات مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على الترعة الأنانية للدول عن طريق ترك المصالح لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

يعتبر روبرت كيوهان Robert keohane أن للمؤسسات الدولية أربعة وظائف أساسية، تتمثل في:

- تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها والالتزام بها
- إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة.
- تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.

---

[1] - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

[*] - اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات بروس راسيت ومايكل دويل الذي يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة ايمانويل كانط لعام 1795م والمعنونة بالسلام الدائم Perpetual Peace ويعتبر أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تميز الدول الديمقراطية ويجادل بأن غياب هذه الصفات يعتبر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة إلى الحرب .

– توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرارات.[1]

ويمكن تقسيم الطروحات النيوليبرالية المؤسساتية إلى قسمين: الأولى هي الطروحات التي تنتمي إلى المؤسساتية القوية والتي تفترض أن الضوابط والقواعد القانونية أو الإجراءات تحدد سلوك الفاعلين، ومعرفة محصلة التفاعل التراكمي على مختلف الأصعدة بمجرد معرفة الخصائص التي تميز المؤسسات المؤثرة في صنع القرار وفي توجيه سلوك الفاعلين. والثانية هي الطروحات التي تنتمي إلى المؤسساتية الضعيفة، تفترض أن المؤسسات لا تحدد سلوك الفواعل بل تقيده، ولا تهمش دور الخيار العقلاني بل تنتقل به من صورته المطلقة إلى صورة محدود.[1]

إن ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو هوية الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية. بالنسبة لليبرالية الجديدة، فان الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل وحدوية، وإنما الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام السياسي الإداري مثل: الناخبين، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، البيروقراطيات و السياسيين.[2]

أما عن المتغير التابع لدى النظرية الليبرالية الجديدة، فيمكن القول أن هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في أن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع من مختلف الفواعل، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول. والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولها القدرة في التأثير عليه، ويمكن تصنيفها إلى صنفين: الفواعل من القطاع الخاص والفواعل في النظام السياسي الإداري. وكأمثلة على النوع الأول يمكن أن نورد شركات مثل داملو كريسلر وتايم وورنر ، جماعات الضغط الاقتصادية، الاتحادات التجارية أو جمعيات الموظفين، مجموعات الدفاع السياسي مثل المنظمة الشفافية لحقوق الإنسان، السلام الأخضر أو المجموعات الدينية، أما الأمثلة على النظام السياسي الإداري فترجع إلى السياسيين الذين يتم انتخابهم، الإداريين والبيروقراطيين. من جانب آخر، فنقل التركيز من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كمواضيع للاهتمام ينطوي على تعديل في مفهومي الأمن والبقاء، حيث أن مسألة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في الحفاظ على أو تعزيز الوضع الاجتماعي لها.[3] فالبحث عن المكاسب هو التوجه الأولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية. وقد تكون هذه المكاسب مادية (الدخل.المبيعات ...) أو

2- Jean-Jacques Roche,Op.Cit,pp93-94

غير مادية(كفاءة، صلاحيات ...).• وما دامت الأهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية

تترجم إلى أهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول والمجتمعات الأخرى، فان طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن إدراكها كسياسة موجهة للبحث علن المكاسب أكثر من سياسة القوة لدى الواقعيين الجدد.

وفقا لما سبق، تنتمي النظرية الليبرالية الجديدة إلى النظريات تحت نظمية Subsystemic Theorie، والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج (مخرجات) السياسة الخارجية للدولة، حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة. في حين يركز البعض الآخر على البيئة السوسيو – اقتصادية بينما يشدد آخرون على المؤسسات السياسية، وما يجمع هذه الاتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل (Inside-Out)، أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية.[1] فهذه المقاربات تقدم تنبؤات حول توجهات السياسة الخارجية مرتكزة فقط على التركيبة الداخلية Domestic Makeup.

أما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (المتغير المستقل) ، فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة في الدولة. وتكون هذه المصالح دائما محددة وفق القضية أو المسألة التي تواجهها الدولة. وهي تظهر من الشبكات السياسية المكونة من الفواعل التي تملك رهانات محددة حول القضايا المطروحة، وتشمل هذه الشبكات السياسية الفواعل الإدارية السياسية والمنظماتية الخاصة معا في علاقة مترابطة ومتوازنة نسبيا. ويتبادل الأعضاء في هذه الشبكات المعلومات، يتشاورون فيما بينهم، يقدمون التأييد السياسي أو يهددون بسحبه، يتقاسمون الوظائف الهامة ويدخلون في عمليات مساومة بخصوص صياغة وإنجاز السياسات. ولأنه ستكون هناك شبكات سياسية عديدة لأنواع مختلفة من المسائل، تطمح الليبرالية الجديدة إلى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بالنظر إلى المسألة

---

[1]- عادل زقاغ ،ادارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2003-2004 ، ص99

[2]- Volter Ritterberg,Op.Cit, p09

[3]- Ibid, p15

- تحاول الفواعل المجتمعية ضمان بقائها من خلال طريقتين:
  1- يمكنها أن تتصرف للحفاظ على أو زيادة دخلها وأرباحها.
  2- يمكنها أن تتخذ خطوات لحماية وتعزيز صلاحياتها وكفاءتها.

[1] - Peter Trubowitz,Op.Cit, p04

المطروحة. وهو كأي نموذج في العلوم الاجتماعية يستخدم الافتراضات والتبسيطات، ويتألف من العناصر التالية:[1]

1- تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للارتباط السياسي بالدولة.
2- تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة.
3- تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكة السياسية، ومن ثم أي المصالح الأساسية من المحتمل أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر إلى المسألة المطروحة.

لكن طرحت مجموعة من التحفظات. ففي بعض الأحيان، نجد دولتين بتركيبتين داخليتين متماثلتين وتتصرفان خارجيا بطرق مختلفة. لفهم ذلك، حاول منظرو المستوى الداخلي دمج صناعة القرار في نماذجهم. ونموذج صنع القرار الذي كان له تأثير كبير على النظرية الليبرالية الجديدة لدراسة السياسة الخارجية هو "السياسات البيروقراطية" نوع من نظريات جماعات المصالح، ادعاؤها الأساسي أن قرارات السياسة الخارجية هي نتيجة مساومات بين الموظفين الحكوميين والوكالات، وينظر إلى خيارات السياسة الخارجية كنتيجة لتوزيع القوى بين الفواعل الحكومية. لكن إذا أخذنا في الحسبان أن تأثير خيارات الموظفين الحكوميين على صنع السياسة الخارجية واضح، فان المشكل هو أن عمليات صنع القرار داخل الحكومات ليست مستقلة و منفصلة عن العمليات السياسية الواسعة، كما قال منظرو السياسات البيروقراطية " بلاط الرئاسة عادة ما يعكس مصالح اجتماعية وقوى واسعة.[2]

المبحث الثاني: النظرية البنائية

المطلب الأول: التفسير الاجتماعي للواقع الدولي

البنائية نظرية في العلاقات الدولية انضمت إلى لائحة نظريات للسياسة الخارجية حديثا، رغم الأعمال المقدمة من قبل ما يعرف بالمدرسة الانجليزية English School وأعمال أخرى والتي تم اعتبارها بنائية. وبالاعتماد على تشكيلة مصادر مستمدة من علم الاجتماع وفلسفة اللغة، يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني، مجادلين بأن العقلانيين Rationalists (النيوواقعيين

[1] - Volker Rittberger,Op.Cit, pp 18-19

[2] - Peter Trubowitz,Op.Cit, p05

والنيوليبراليين) همشوا دور الأفكار في السياسة الدولية. والأفكار هنا تشير إلى صنف واسع يشمل كل أنواع المعتقدات، الادراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن، يفترضون وجودا ويعيدون إنشاءها في تفاعلاتهم أو ممارساتهم.[1]

وفي الوقت الذي تميل فيه النظريات العقلانية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تشدد على تأثير الأفكار. وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية). كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول[2].

بدأت البنائية تبرز كاتجاه جديد في دراسة السياسة الدولية مع كتابات فريدريك كراتشويل Frederik kratochwil، نيكولاس أونيف Nicholas Onuf ، خاصة تلك المعنونة "عالم قواعد صنعنا والقاعدة في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية" World of Our Making Rules and Rule in Social Theory and International Relations الصادرة عام 1989م، والمقال المرجع لالكسندرووندت Alexander Wendt الملقب باب البنائية الصادر عام 1992 والمعنون ب "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التركيبة الاجتماعية لسياسة القوة" Anarchy is What States Make of it the Social Construction of Power Politics.[3] وهو المقال الذي استشهد به في الأدبيات المهنية ربما أكثر من أي مقال آخر خلال العقدين المنصرمين.

ويقدم الكسندر ووندت الفرضيات التالية:

- الدول هي وحدات التحليل الأساسية.
- تداتانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[4]

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث. كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تملك البنائية

[1] - Volker Rittberger,Op.Cit, p13

[2] - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

[3] - عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003، ص 40.

[4] - نفس المرجع، ص41.

تفسيرا له خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف Michael Gorbatchev في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك Common Security. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا للتحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محورا للاهتمام. وترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البليار Billiard Ball Image للعلاقات الدولية لأنه فشل -في نظرها- في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا في النزاعات والصراعات الدولية. وهي ترغب في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات[1]، كما تولي أهمية كبيرة لعنصر الهوية، حيث أن القضية الأساسية – حسبها – في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتعامل مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك. ومن خلال ما سبق، يتضح أن معرفة إذا ما كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أو قاري ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، وينسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم بحيث يتبنون أدوار خارجية فاعلة، وعما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقتضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم.[2]

وقد حاولت البنائية معالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل والبنية، أو ما يسمى بمشكلة الفاعل/البنية Actor/Structure Problem وعوض الفصل بينهما أو إعطاء الأهمية لواحد على حساب الآخر، يعتقد البنائيون أن كليهما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما.[3]

التأثير الاجتماعي للواقع المادي ليس منكرا، لكن البنائية تؤكد على أن دور الشروط المادية في توجيه الأهداف الفردية والجماعية والخيارات والاختيارات السلوكية يتدخل، ونتيجة لذلك يؤثر بعمق على تأويلاتنا المبنية اجتماعيا لهذا الواقع، فمثلا: الفوضى والتوزيع السائد للقدرات العسكرية لا يفرض نموذج محدد للسلوك والمواقف على الفواعل. ففي الواقع الفوضى هي ما

[1] - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص324.
[2] - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.
[3] - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص ص 326-327.

تفهمه منها الدول، ذلك لأن الأهم من التأثيرات السببية المزعومة للفوضى هو معناها بالنسبة للفواعل، وهي ليست ثابتة بل مختلفة وفقا للهويات السائدة في ثقافة محددة.[1]

يعتبر البنائيون أن المعايير لها دور مهم في التأثير على السلوك الخارجي للدول. وإذا كانت المعايير (أو الضوابط) بالنسبة للعقلانيين مجرد أدوات يعتمد عليها الفاعلون لتعزيز مصالحهم المحددة بمعزل عن الآخرين. فهذه المعايير حسب البنائية، تلعب تأثيرا تكوينية من خلال تحديد قواعد السلوك الذي يحكم السياسة الدولية. فهي ليست مجرد معطيات خارجية يتوجب على الفاعلين التصرف إزاءها، بل هي تلعب أدوارا اجتماعية، بحيث يتم تدخيلها في منظومة الفاعلين لتساهم في تحديد المفاهيم وإضفاء المعاني، وبالتالي تحديد ماهية السلوك الذي يتوجب إتباعه في وضع معين[2].

والمعايير بالمفهوم البنائي تعني أن الفاعلين السياسيين يأخذون صفة لاعبي ادوار معينة تمليها عليهم طبيعة المضامين التي يضفونها على الحقائق الاجتماعية وعلى الضوابط ذاتها، وليس مجرد ساعين لتعظيم المنافع. فالسلوك الذي يقوم به الفاعل يكون بإيعاز من الدور المنوط به، وليس الحسابات العقلانية لما ستعود به الخطوات المختلفة. ومن أهم الأسئلة التي يطرحها الفاعل عند إقدامه على سلوك معين[3]، ما يلي:

- ما طبيعة الموقف الذي أوجد في ؟
- ما الدور الاجتماعي الذي يتوجب أن ألعبه في موقف كهذا ؟
- إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة لدي متوافقة (متناغمة) مع هذا الدور ؟
- ما السلوك الأكثر ملاءمة بالنظر إلى الوضعية، الأدوار والخيارات ؟

المطلب الثاني: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

ترتكز النظرية البنائية للسياسة الخارجية -كما أوضحنا في بداية هذا الفصل- على نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تعتمده النظريات العقلانية، منطق الإنسان الاجتماعي Homo Sociologicus فالفاعل لا يهدف إلى ضمان أهداف أنانية، بل يسعى للعمل وفق المعايير/ الضوابط المنبثقة من البيئة الاجتماعية، ونظرية السياسة الخارجية التي تبنى على هذا النوع من نموذج الفاعل تحدد قواعد السلوك التي تعترف بها الدولة كملزمات.

---

[1] - Volker Rittberger, Op.Cit, p06
[2] - Ibid, p07
[3] - Idem,p09

من وجهة النظر البنائية، الفواعل تتبع المعايير الاجتماعية التي اكتسبتها (أو يتم تدخيلها) في سياق التنشئة الاجتماعية في الأنظمة الاجتماعية الواردة، هذه الأنظمة يمكن أن تكون داخلية أو دولية. وتختلف المعايير/الضوابط الاجتماعية عن المتغيرات الفكرية كالمعتقدات، التصورات العالمية، الهوية والثقافة فعليا بثلاث خصائص أساسية:[1]

1- للمعايير وضعيات إدراكية، وهي توجه سلوك الفواعل مباشرة ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية للفواعل (افعل هذا، لا تفعل ذلك). وللمعايير مرتكزات قيمية تشمل مسائل العدالة وحقوق ذات ميزة أخلاقية وتستوجب امتثال من الفواعل وعلى العكس، الأفكار أو المعتقدات تستطيع ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سببي في طبيعته.

2- المعايير تداتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.

3- تمتلك المعايير شرعية.

إن تأثير القيم الاجتماعية على السياسة الخارجية للدولة ينسب إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار في السياسة الخارجية، ولأن هذه العوامل متواجدة على مستوى النظامين الاجتماعيين (المجتمع المحلي /الداخلي والدولي) فهي تنطوي بالتزامن على عمليات تنشئة اجتماعية متمايزة تحليليا.[2]

بالنظر إلى عمليات التنشئة الاجتماعية عبر الوطنية، فان صناع السياسة الخارجية يدمجون التوقعات المرتكزة على القيم التي تتقاسمها الدول وتنشأ بينها. فالمؤسسات ما بين الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمنتجة للمعايير الدولية، لها تأثير اجتماعي على ممثلي الدول لأن هذه الأخيرة مهتمة باكتساب والمحافظة على سمعتها ليس فقط كحلفاء موثوق بهم أو شركاء في درجات محددة للتعاون المؤسساتي، ولكن أيضا كأعضاء في المجتمع الدولي في وضع جيد. وفضلا عن ذلك هناك التنشئة الاجتماعية التي تحدث داخليا. فالبنائية تفترض أنه من خلال عمليات التنشئة التي تحدث في المجتمع وتشمل وسائل للضغط العام توجه المعايير الداخلية سلوك

---

[1] - Henning Boekle and Others " Norms and Foreign Policy: Contructvist Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Nr 34a. http:// www.uni-terbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46)(27.032000 15:09:59).

[2] - Ibid.

صناع القرار في السياسة الخارجية للدول. وتوجد ثلاث طرق تؤثر من خلالها التوقعات المجتمعية للسلوك الملائم على أفعال صناع القرار السياسي الخارجي:[1]

1- كمواطنين داخل الدولة يكتسبون عدد من القيم الثقافية والاجتماعية.

2- كسياسيين لديهم اتجاه عام نحو المناصب السياسية الوطنية يكتسبون توقعات مجتمعية محددة بشأن السلوك السياسي المناسب.

3- في رغبتهم للحفاظ على شرعيتهم كممثلين عن دولهم في المحيط الدولي، يتصرفون بطرق تتوافق والمعايير المجتمعية الواردة.

لقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة وسياسة البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة، هذا البديل المفهوماتي للسياسة الخارجية هو ما يشار إليه بسياسة توافق المعايير.

بالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تفسير البنائية للاختلاف في سلوكيات السياسة الخارجية للدول، فهذا يتم بتحديد العامل أو العوامل التي يعتقد أنها توجه عمل الدول في المجال الدولي. والجواب هو أن الاختلافات في سلوكات الدول تعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة. وهكذا، فبالنسبة للنظرية البنائية للسياسة الخارجية، تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكات الدول الخارجية. أما عن ماهية هذه المعايير أو الضوابط، فيمكن القول أن المعايير الدولية تشتمل على القانون الدولي، الأعمال الشرعية للمنظمات الدولية والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية...، بينما تضم المعايير المجتمعية النظام الشرعي والدستوري للمجتمع، برامج الأحزاب والأرضية الانتخابية والمناقشات البرلمانية.

أما بخصوص القدرة التنبؤية للنظرية البنائية، فيمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 01/ القدرة التنبؤية للنظرية البنائية

المستوى الدولي	المستوى المجتمعي	العلاقة	القدرة التنبؤية
المعايير حاضرة	المعايير حاضرة	توافق	عالية
المعايير حاضرة	المعايير غائبة	–	متوسطة
المعايير غائبة	المعايير حاضرة	–	متوسطة
المعايير حاضرة	المعايير حاضرة	تناقض	لا شيء

[1] - Idem

المعايير غائبة	المعايير غائبة	–	لا شيء

Source: Henning Boekle and Others, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", ", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Nr 34a. http:// www.uni-terbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46)(27.032000 15:09:59).

لا تقدم البنائية تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة على المستوى التصوري الصرف. فألكسندرووندت يرى أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم تصورا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هده الفوضى، وبحسب ووندت فالفوضى هي ما صنعته الدول. وهناك اتجاه آخر للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية أو إيجاد أشكال جديدة من الجمعيات السياسية. كما أن بعض البنائيين يركزون مع دور الضوابط ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى دحر المفاهيم التقليدية البنائية للسيادة مثلما استطاعت تصوير الأغراض المشروعة التي تمارس الدول سلطاتها استنادا إليها. ومهما يكن، فان الموضوع المشترك بين كل هذه الاتجاهات يتمثل في قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالنتيجة يقومون بتعديل سلوكاتهم.[1]

بعد التطرق إلى فحوى كل من النظرية النيوواقعية، النيوليبرالية والبنائية وتفسيراتها للسياسة الخارجية للدول، نحاول تقديم الصيغ المفتاحية لهذه النظريات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02/الصيغ المفتاحية لنظريات السياسة الخارجية

النظريات	دوافع الفواعل	المتغير المستقل	مركبات المتغير المستقل	المتغير التابع
الواقعية الجديدة	توجه هدفي	وضع القوة النسبية في النظام الدولي	موارد القوة والاستقطاب في النظام الدولي	سياسات القوة: سياسة البحث عن الاستقلال والنفوذ
الليبرالية الجديدة	توجه هدفي	المصالح المجتمعية	بنية الشبكة	سياسة البحث

[1] - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

		المهيمنة	السياسية الواردة	عن المكاسب
البنائية	توجه الدور	الضوابط/ المعايير المجتمعية الدولية والداخلية	الاشتراك وخصوصية المعايير	سياسة توافق المعايير

<u>Source:</u>Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories, Tubinger Arbeitspapire Zur Internationalen Politik und Friedensforschung,nr46,p11

المبحث الثالث: نماذج التحليل عبر المستوياتي

المطلب الأول: مستويات التحليل وثلاثية: فردي/وطني/ نظمي

كيف تختار الدول سياساتها الخارجية ؟

صناع القرار، المؤرخين وعلماء السياسة انشغلوا بالإجابة على هذا السؤال، واتبع معظمهم إحدى الطريقتين التاليتين: *الأولى*: تشدد على الوضعية الخارجية أو الدولية للدولة، *والثانية* تؤكد على تركيبتها الداخلية.[1]

وفي الواقع، أشار لهذه الفكرة دفيد سنغر David Singer في كتابه الصادر عام 1961 بعنوان "النظام الدولي" حيث اعتبر أن أغلبية المقاربات تندرج إما في المستوى النظمي أو المستوى تحت النظمي (الوطني). ويؤكد أن الباحث عليه دوما أن يختار بين التركيز على الكل أو الأجزاء المشكلة له، ولا يكون الاختيار عشوائي بل يعتمد على الهدف من البحث ومدى فاعلية الاختيار بين أحد المستويات في الإجابة على سؤال البحث.[2]

تختلف المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية ليس فقط في طريقة إدراك الفواعل وتحركاتها الأساسية، ولكنها تدرس السياسة الخارجية ضمن مستويات (من زوايا) مختلفة. من جهة، هناك المقاربات النظمية (Top –Down Approaches) والتي تتناول سلوك الدول من الأعلى من خلال إدراك النظام الدولي مثل عدد القوى الكبرى في النظام وبالتالي طبيعة الاستقطاب القائم، توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية بين الدول، واقع التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية[3]...فمفتاح سلوك الدولة بالنسبة لهذه المقاربات هي الحوافز، المحددات أو قواعد السلوك

[1] - Peter Trubowitz, Op.Cit, p01.

[2] - عادل زقاغ، " مستويات التحليل"، www.geocties.com/adelzeggagh.htm

[3] - نفس المرجع.

التي تنشأ في الميدان الدولي، وهكذا فهي نظمية في الأساس. والواقعية الجديدة تتبنى وجهة النظر النظمية هذه خصوصا كون الفواعل مهتمة بوضع قوتها النسبية في الميدان الدولي وطبيعة الاستقطاب القائم. فمثلا، نجد أن الهند مهتمة بتطورها الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها لأسباب أمنية مجبرة على الاهتمام بكيفية نمو أو تقلص القدرات الصينية أو الباكستانية نسبيا بالنسبة لها. من جهة أخرى، هناك المقاربات الفرعية (Bottom-Up Approaches)، وهي تسعى لتفسير السياسة الخارجية للدولة من الأسفل بالتركيز على ما يحدث داخل الدولة. هذه النظريات تفترض أن السياسة الخارجية للدول يعكسها التفاعل بين الفواعل المحلية، وفي هذا السياق، تندرج الليبرالية الجديدة في مستوى التحليل تحت النظمي. فمثلا في سباق تسلح يضم دولتين في البداية يمكن أن يعكس ذلك الشك وعدم الثقة المتبادل بين الحكومات، وهو الميكانيزم المعروف لدى الواقعية الجديدة بالمأزق الأمني Security Dilemma. لكن في أي من الدولتين أو كلاهما هناك ائتلافات رابحة قد ترجع إلى مركبات صناعية عسكرية، يستفيد أعضاؤها من زيادة النفقات الدفاعية والتي، وبالنظر إلى الموارد التي تملكها كالمال والإعلام ... تكون في وضعية مناسبة لممارسة تأثير قوي على السياسة الدفاعية للحكومة بدفعها نحو زيادة النفقات العسكرية بصرف النظر كما تقوم به الدول الأخرى. تفترض بعض أدبيات العلاقات الدولية بأن السياسة المحلية هي جزء مهم لتفسير السلوكات الخارجية للدول، وهي تسعى لتقديم تفسيراتها بشكل أكثر دقة، وما يعتبر كتفسير سياسي داخلي يتم تعريفه بشكل معاكس للتفسيرات البنيوية أو النظمية، لكن هذا يمكن أن يحدد بطرق مختلفة. كل منها يعرض مفهوم مختلف لتفسيرات السياسة الداخلية، إذا كانت النظريات النظمية للسياسة الدولية تصور الدولة كفاعل وحدوي وعقلاني، في التفسير السياسي الداخلي، التفاعلات السياسية الداخلية في دولة معينة تخضع السياسة الخارجية لها لبعض القواعد المعيارية، أو إذا كانت النظرية النظمية تصور الدولة كفاعل وحدوي وعقلاني، وأيضا تفترض أن خصائص الدولة المحددة لا تدخل في التفسير. التفسير السياسي الداخلي هو ذلك التفسير الذي يركز على سمات الدولة وليس على القوة النسبية[1].

البنائية على عكس الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، تأخذ في الاعتبار كلا من الظروف الداخلية والدولية. المعايير وتوقعات الدور السائدة في هذه المستويات تؤثر على ما تقوم به الدولة

---

[1] - James D.Fearon, " Domestic Politics, Foreign Policy and Theoires of International Relations, University of Chicago, Department of Political Sciences, Annual Reviews of Political Sciences,Issued,1998(1-381), pp291-292

[2]-Ibid,p293

في مجال سياستها الخارجية، لكن الاشتمال على هذين العنصرين يمكن أن يخلق صعوبة عندما تتناقض التوقعات القيمية الدولية والداخلية للسلوك المناسب. مثلا: ألمانيا بعد الوحدة ونهاية الحرب الباردة لأسباب تتعلق بالتضامن داخل حلف الناتو كان يتعين عليها المشاركة في عمليات حلف الشمال الأطلسي (NATO) في "ما وراء البحار" كحرب الخليج الثانية 1991. وفي نفس الوقت، ووجهت الحكومة الفدرالية الألمانية بمعارضة داخلية شديدة ضد مثل هذه العمليات. فأي العوامل تأخذ الأولوية في تحديد ما ستكون عليه السياسة الخارجية الألمانية[2] ؟

من المنصف القول أن معظم الأعمال النظرية المعاصرة في السياسة الدولية تعطي الانطباع بأن خلفيتها مرتبطة بالدول. وبعبارة أخرى، أن ما تنطوي عليه وحدة صناعة القرار سواء كانت الدولة أو الأفراد أو الجماعات، هذه الوحدة يمكن النظر إليها كفاعل وحدوي وعقلاني، ومن ثم فهو مساوي للدولة، أحيانا يشار إلى هذه المقاربة كعلبة سوداء Black Box أو نموذج كرة البليار Billiard Ball Model لتفاعلات الدولة. ويمكن أن يصطلح عليها أيضا نظرية الفاعل العام. ومجال العلاقات الدولية لتحليل السياسة الخارجية هو الذي طور نظرية الفاعل الخاص(المميز) لتعزيز خلفية العلاقات الدولية، والتي تقوم على فرضية مفادها أن صناع القرار –الذين يتصرفون بصورة فردية أو جماعية– يمثلون خلفية كل ما يحدث في العلاقات بين الدول، وأن هؤلاء لا يفضل النظر إليهم كفواعل وحدوية عقلانية مساوية للدولة.[1]

لكل حقل نظري خلفية، والخلفية تعني صياغة مفاهيمية للمستويات القاعدية (الأساسية) التي تحصل ضمنها الظاهرة. فعلى هذه الخلفيات تبنى النظريات، والسياسة الدولية كحقل دراسي لها خلفية، مفادها أن كل ما يحدث بين الدول وعبره(عبر الدول) مرجعه صناع القرار الذين يتصرفون بصورة منفردة أو بشكل جماعي. وبهذا المعنى، فان خلفية العلاقات الدولية هي نفسها بالنسبة لكل العلوم الاجتماعية. تصور كيف تدرك الفواعل الإنسانية وتستجيب للعالم من حولها، كيف يؤثرون و يتأثرون بهذا العالم هو الاهتمام المركزي لمختلف العلوم الاجتماعية.[2]

رافق هذه التحولات نقل الاهتمام إلى مستوى التحليل الفردي والذي يركز على الطبيعة الإنسانية والاستعدادات المسبقة كالنزعة العدائية أو المسالمة، إضافة إلى الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين والعمليات السيكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار[3].

---

[1] - Valerie M. Hudson," Foreign Policy Analysis: Actors Specific Theory and the Ground of International Relations, International Studies Association, Blackwell Publishing, 2005, p02

[2] - Ibid, pp 01-02

[3] - عادل زقاع، " مستويات التحليل " ،مرجع سابق الذكر.

وقد قدمت مجموعة من الفرضيات بشأن تأثير العوامل الشخصية نذكر منها:

1- كلما ازداد اهتمام صناع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية.

2- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية في عملية صناعة السياسة الخارجية.

3- كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم القابلية للتوقع ووجود معلومات متناقضة، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية.

4- كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو شديدة الندرة، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على صناعة السياسة الخارجية.[1]

هذا النوع من التحليل الذي يركز على المستوى الفردي يمكن إرجاعه إلى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، من خلال ثلاث أعمال أساسية:

1- صناعة القرار كمقاربة لدراسة السياسة الدولية لـــ: سنايدر Snyder، بروك Bruck وسابن Sapin 1954م.

2 – ما قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية لروزنو Roseneau 1964م.

3 – فرضيات علاقة الإنسان – المحيط في سياق السياسة الدولية : سبروت Sprout وزوجته 1956م.

حسب هذا التحليل، يحتوي عقل صانع السياسة الخارجية على تركيبة من المعلومات والنماذج كالعقائد والأفكار، القيم، الخبرات، المفاهيم الذاتية...كما يمثل عالم صغير مشتمل على مجموعة حقائق، مثل: المجتمع، الثقافة، التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، المؤسسات السياسية، الإيديولوجيا، الديموغرافيا وعوامل أخرى تؤثر في السياق المجتمعي الذي يتعامل فيه صانع القرار، وهو ما يشير إليه سبروت وزوجته بمحيط (منطقة) صنع القرار.[2]

وحسب أنصار هذا التوجه، إذا لم تشتمل المقاربات النظرية على العنصر الإنساني، فإنها ستضعنا أمام عالم غير قابل للتغيير أو التجديد أو الحركة والمساءلة ...، وقد حاولت بعض مقاربات

[1] - لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، منشورات جامعة الملك سعود، 1989، ص18.

[2] - Valerie M. Hudson, Op.Cit, pp05-10

[3] - Ibid.pp03-05

السياسة الدولية خلال فترة الحرب الباردة دمج هذا العنصر في التحليل النظري. وبحسبهم، يقدم ذلك عدة مزايا لنظريات السياسة الدولية، منها:

- يمكن للمقاربات في مستويات التحليل المختلفة أن تتكامل.
- إمكانية تقديم مفاهيم قوية للفاعل في السياسة الدولية (ثنائية البنية/العضو).
- جسر طبيعي بين السياسة الدولية والميادين الأخرى كالسياسات المقارنة والسياسة العامة.[3]

المطلب الثاني: نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

قد يلجأ الباحثون إلى الاعتماد على مستوى معين مقابل تهميش إلى حد ما المستويات الأخرى، وقد يكون ذلك لضرورات منهجية. ولكن الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع تدفع نحو محاولة تقريب الاستبصارات من مختلف المستويات التحليلية. وكان ذلك سبب ظهور ما يعرف بالنماذج الديناميكية التي تحاول جسر الهوة بين التأثيرات الفردية الوطنية والنظمية، مما يسهل فهم التفاعلات والمحصلات والعلاقة بينها. مساعي التكامل هذه قد تتم بشكل ثنائي، وهو ما يصطلح عليه بالمباريات الثنائية المستوى (Two-Level Games)، مثل: نموذج روبرت بوتنام Robert Buttnam، الذي يقوم على الربط بين المستويين النظمي والوطني، وقد قام بيتر ايفانس Peter Evans وآخرون بتطويره لاحقا إلى مباريات ثلاثية المستوى تدرج مستويات حوكمة وسيطة إن وجدت كما في حالة الإتحاد الأوروبي، وهذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار الاستبصارات التي يقدمها منظرو صناعة القرار والسياسة الوطنية، إضافة إلى أبعاد التفاعل الإستراتيجي مع الفاعلين الآخرين في الساحة الدولية[1]. وقد يتم ذلك بشكل مشترك يشمل المستويات التحليلية الثلاثة كما هو الحال بالنسبة لنموذج ريتشارد سنايدر لصنع القرار في السياسة الخارجية، وهو ما سنحاول التركيز عليه في هذا العنصر.

قدم ريتشارد سنايدر نموذجا نظريا لاستيعاب وتفسير نشاطات صناع القرار في السياسة الخارجية، يعتمد في ذلك على الفرد ممثلا في صانع القرار كوحدة تحليل أساسية، على أساس أن نشاطات الدول هي-في نهاية التحليل- نشاطات صناع القرار الذين يمثلونها. وهو ما يسمى بتشخيص الدولة، وعلى ضوء ذلك قام سنايدر بدراسة دقيقة ومفصلة لنظرية صنع واتخاذ القرار تعتمد على

---

[1] - Peter E. Evans& Al Eds, "Double –Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics", CA: Berkely University of California, 1997, pp 15-16.

[2] - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص ص289-290

التفاعل بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية مستخدما أساليب البحث السلوكي وتقنياته ومصادر وقنوات المعلومات الكفيلة بتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة والتي تمكن من اتخاذ القرار يخدم طبيعة الأهداف المرجوة ودوافع صانع القرار.[2]

ويميز سنايدر بين شكلين من أشكال الدوافع، حيث يشير إلى الدوافع من أجل(In order to) والتي تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهداف معينة وبوعي منه، والدوافع بسبب كذا (Because of) وهي نابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياره لأسباب سيكولوجية.[1]

وبالتالي، فعند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار، مثل: طفولته. خلفيته الاجتماعية، ثقافته وخبراته في الحياة، ورغم تنبيه سنايدر إلى أن هدف نظرية صناعة القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدار ما هو معرفة النتائج المترتبة عن موقف معين، إلا أنه يعود ليؤكد على أهمية العوامل الشخصية لصانع القرار، مثل: روح المغامرة، الذكاء، خلاق، سلطوي، واثق من نفسه، خنوع، يسعى للقوة أو الشهرة...[2]

يحتوي نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار المتغيرات البيئية التالية:

- المحيط الخارجي: ويشمل الوضع السياسي الدولي،المنظمات الدولية،الرأي العام العالمي،المصالح الاقتصادية الدولية، القانون الدولي والأخلاقيات الدولية.
- المحيط الداخلي: يشمل السياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي، الثقافة العامة وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.
- البيئة المجتمعية والسلوكية: هي فئة مستقلة عن المحيط الداخلي، تتألف من نظام القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع.
- عملية صنع القرار: وهي تعبر عن سلوك الدولة ضمن الأبعاد التالية:

1- نطاق الصلاحيات المناطة بصانع القرار لأن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.

2- البعد الاتصالي والمعلوماتي: فبقدر ما يملك صانع القرار من معلومات، بقدر ما يكون في وضع أفضل مقارنة مع غيره في التعاطي مع القرار.

3- الحوافز الشخصية وهي تلك التي يحددها الدور.[3]

[1] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراق، المرجع السابق الذكر، ص318.

[2]- نفس المرجع،ص319

[3] - Valerie M. Hudson, Op.Cit, p06

[4] - ناصف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 178.

يقول سنايدر: " لقد تعاملنا مع الدولة-الأمة كوحدة تحليل أساسية، ولكننا أهملنا الدولة كتجريد ميتافيزيقي، وبالتشديد على صناعة القرار كبؤرة اهتمام مركزية، حصلنا على طريقة لتنظيم محددات التصرف التي تقيد الرسميين الذين ينشطون في المجتمع السياسي".[4]

الشكل الموالي يعرض مخططا لنموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

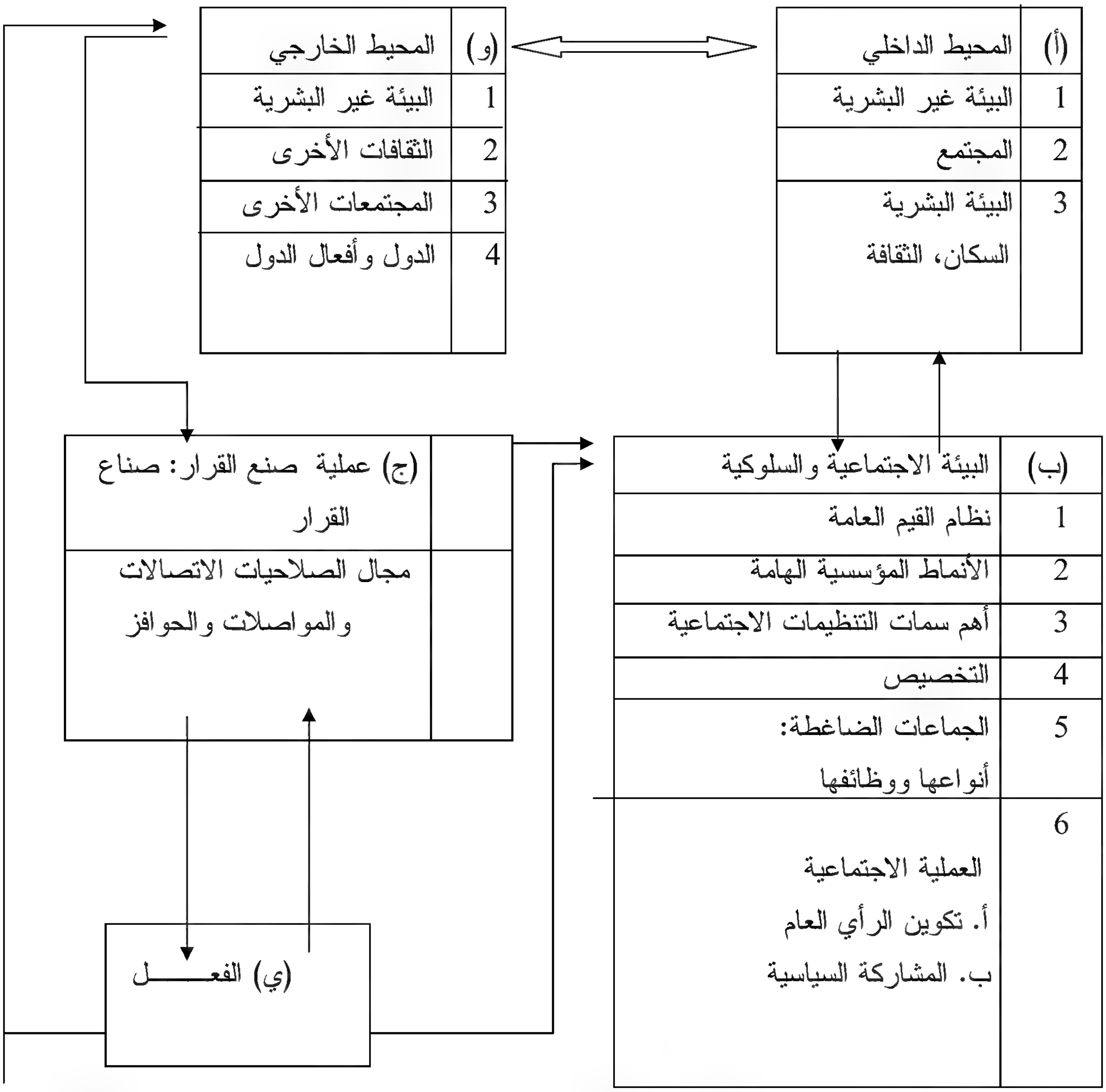

المصدر: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص198

التعليق:

- سهم"ب ج" يمثل التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار.

- سهم"د ب" يوضح انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية، وبالتالي فان إقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود ايجابي.

- سهم"ا ب" يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل والمحيط الخارجي، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي، وقد يكون نوع هده العلاقات تجاريا أو ثقافيا أو رياضيا أو عائليا.

- سهم"د و.ج د" يبين التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة ومختلفة من العلاقات تعاونية، تنازعية تكاملية...الخ

باختصار يمكن القول أن نموذج سنايدر يقدم لنا ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي

- التفاعل على مستوى الحكومات "ج د و ج".
- التفاعل على المستوى غير الحكومي "ا ب و" أو المستوى المجتمعي.
- التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي و غير الحكومي "ب ج د ب".[1]

[1]- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص294

الفصل الثاني
محددات السياسة الخارجية لإدارتي
جورج بوش الأب والابن في الشرق الأوسط

المبحث الأول: التفاعل بين متغيرات البيئة الداخلية

" المصلحة الوطنية هي المحدد الأساسي للسياسة الخارجية " هي إحدى العبارات الكلاسيكية الذائعة الصيت في كتب العلاقات الدولية. كما أن أول الدروس التي يتلقاها طلبة العلوم السياسة عموما ودارسو العلاقات الدولية بوجه خاص، تتلخص في تحديد المصالح الوطنية كوسيلة لتوقع اتجاهات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية داخل النظام الدولي. قد تنطبق هذه المسلمات على اغلب دول العالم، ولكنها لا تصدق في الحالة الأمريكية. ففي قضايا معينة في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن التوازن السياسي الداخلي – داخل الإدارة أو داخل النظام السياسي – وليست المصلحة الوطنية هي التي تحدد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة أو دولة بعينها.[1] ومن خلال هذا المبحث، سنحاول التطرق إلى التفاعل الذي حكم صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في الفترات المزامنة لحكم الرئيسين جورج بوش الأب والابن من خلال استعراض العنصريين التاليين:

المطلب الأول: خصائص السلطة الحاكمة

المطلب الثاني: مواقف الكونغرس ودور جماعات الضغط

المطلب الأول: خصائص السلطة الحاكمة

تبدو السلطة والمسؤولية التي يخولها الدستور للرئيس الأمريكي أكبر مما يتمتع به أي رئيس ينتخب بالأسلوب الديمقراطي في دولة حديثة، إلا أن الاستخدام الفعال لهذه السلطة اعتمد تاريخيا على قدرة الرئيس على إقناع الفواعل الأخرى بقبول وتطبيق السياسة التي يقررها. وقد واجهت ممارسة الرئيس لوظيفته -إن كان عليه أن يقنع أي شخص للقيام بأي شيء –صعوبات نابعة من حاجته لمعلومات متناسقة تقدمها أجهزة حكومية تتسم بدرجة متزايدة من التعقيد[2]. إذ يجب على الرئيس أن يتحكم في بيروقراطية ضخمة مع التغلب على قصورها وتوجيهها نحو الاتجاه الذي يريده بالاعتماد على عدد صغير نسبيا من الأفراد. وللرئيس دور مباشر في اختيار نحو ألفي فرد ودور شخصي في اختيار حوالي مئتين فقط، وهو يعين مسؤولين في أنواع مختلفة من الوظائف. فهناك

---

[1] - محمود حمد، " محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 39،جويلية2002 ، العدد39،ص84

[2] - بروستركديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، مصر،الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999،ص193

الملاصقون له مباشرة في البيت الأبيض والمكتب التنفيذي للرئيس، وثانيا هناك الوظائف التنفيذية الهامة في الوزارات الرئيسية في الحكومة، وهي الوزارات ذات الصلة بجماهير الناخبين والموظفون المساعدون في مجلس الوزراء الذين يبدؤون بتوجيه هؤلاء الناخبين، بالإضافة إلى قدرة الرئيس الشخصية على القيادة، وثالثا هناك الوظائف النظامية الخاصة بالهيئات العاملة في المجال التنفيذي والقضائي، وأخيرا هناك عدد من المناصب السياسية التي يتجه عددها إلى التناقص بما في ذلك المدعون العامون والمارشالات الأمريكيون، وفي بعض الحالات المسؤولون الإقليميون في الوزارات[1][*]. فرئيس الدولة هو الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية حسب مقتضيات الدستور الأمريكي المضمنة في المادة الثانية. وبحكم رئاسته للدولة والحكومة، فهو يرسم السياسة العامة وله سلطة البت والتقرير في مجموع خططها وبرامجها، ويخول الدستور للرئيس سلطة واسعة في المجال الدبلوماسي. فهو الذي يحدد برنامج السياسة الخارجية ويبرم الاتفاقات والمعاهدات الدولية ويقوم بعملية التفاوض مع الدول وتعيين السفراء والاعتراف بالدول الأخرى، واعتماد السفراء الأجانب بالولايات المتحدة. لكن الدستور يقيد القرار الدبلوماسي للرئيس بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ في حالة عقد المعاهدات وإقرار المجلس فيما يتعلق بقرارات تعيين السفراء الأمريكيين بالخارج والاعتراف بالدول الأخرى[2]. من أهم مستشاري الرئيس في السياسة الخارجية والمساهمين في اتخاذ القرارات الرئيسية نجد نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الدفاع، مستشار الأمن القومي وكذلك مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA) ورئيس هيئة الأركان المشتركة.

ينتمي الرئيسان جورج بوش الأب والابن إلى الحزب الجمهوري. والمعروف أن هذا الأخير أكثر ارتباطا بالشرائح والفئات العليا في المجتمع الأمريكي وأكثر تعبيرا عن مصالحهم، خاصة فئات كبار الملاك والرأسماليين ورجال الأعمال والشركات الكبرى، في الوقت الذي يبدو فيه الحزب الديمقراطي أكثر ارتباطا بالفئات والطبقات المتوسطة والفقيرة وبالأقليات والفئات الاثنية والعرقية، وبالتالي أكثر تعبيرا عن مصالحهم وطموحاتهم. [3]

بدأ جورج بوش الأب ولايته رسميا في 20 نوفمبر 1989، في وقت كانت البلاد قد استعادت تدريجيا السلام ونوعا من السكون. وإن لم يكن شبح فيتنام قد طرد نهائيا، فإنه قد ابتعد كثيرا.

---

[1] - نفس المرجع، ص200

[*] يتألف ديوان الرئيس من ديوان البيت الأبيض(الرئاسة)-ديوان الإدارة و الميزانية-مجلس المستشارين الاقتصاديين-مجلس الأمن القومي-ديوان التمثيل التجاري الأمريكي.أما بالنسبة للوزارات نجد/كتابة الدولة للشؤون الخارجية-الدفاع-الفلاحة-التجارة-التربية-الطاقة-الصحة-الشؤون الإنسانية- السكن و التنمية الحضرية-الداخلية-العدل-العمل-النقل و الشؤون البيطرية

[2]- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، الطبعة الأولى، 1997، ص ص167-171.

3- حسن نافعة، " وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 183،جويلية 2003، ص77

ففي أثناء ولاية رونالد ريغان، أتيحت الفرصة لأكثرية الأمريكيين لاستعادة ثقتهم بالبلاد. أما جورج بوش الأب نفسه، فكان يتمنى أن يشاركه العالم الثقة بقوة الولايات المتحدة المستعادة. وقد تمكن بوش الأب من هزيمة مايكل دوكاكيس مرشح الحزب الديمقراطي بسهولة في حملة لم تشكل فيها السياسة الخارجية قضية أساسية، واحتفظ الحزب الديمقراطي بسيطرته على مجلس الشيوخ، وهكذا استمر النمط رؤساء جمهوريون وكونغرس من أغلبية ديمقراطية[1]. وقد تعهد بوش الأب بالاستمرار في إتباع سياسات الرجل الذي عمل تحت رئاسته خلال السنوات الثمانية السابقة وهو رونالد ريغان.

في غمار حملته الانتخابية، قال بوش الأب أمام طلبة كلية وستمنشر في ولاية ميسوري تحت تمثال ونستون تشرشل: "**إن الولايات المتحدة حققت السلام عبر سياسة القوة، وإذا فشلنا نحن والحلفاء في منع الستار الحديدي السوفياتي من عزل أوربا الشرقية، فإن هذا الستار بدأ يتآكل من الصدأ، وبدا الشعب السوفياتي يطالب بالحرية وبمكان له تحت الشمس، وبعد سبعين سنة من الثورة السوفياتية بدأت الماركسية تفقد بريقها**" . وأضاف بوش في خطابه الذي وصف بالعنيف " **في الوقت نفسه يجب أن نشاهد بأم أعيننا التغيير في العالم، ولم نر الليونة السوفياتية إلا عندما كان الثمن باهظا للسوفيات، أننا دعمنا مثلا المجاهدين الأفغان، وظهرت الليونة السوفياتية لأننا نشرنا صواريخ برشينغ وكروز في أوربا، والآن ينسحب السوفيات من أفغانستان ووقعوا على اتفاق إزالة الصواريخ متوسطة المدى**" .[2]

عرف بوش الأب بذكائه ودقته وانكبابه على العمل، أما هدوءه المطلق ورباطة جأشه فكانا يخفيان انفعالية يرى أنها مفرطة. وقد تعلم الكثير في المراكز المختلفة التي شغلها ونذكر منها[3]:

– عضو مجلس النواب الأمريكي عن الدائرة النيابية السابعة بتكساس (في المنصب: 03 جانفي1967 —03 جانفي1971).

– السفير العاشر للولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (في المنصب: 1971— 1973).

– المدير الحادي عشر لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (في المنصب: 30 جانفي 1976 — 20 جانفي 1977).

---

1 - استيفن امبروز، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938م، ترجمة" :محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية، 1994، ص451

2 - تمام البرازي، أمريكا والعرب، شاهد عيان 1983-1990 ، بيروت، دار الجيل، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1991، ص ص 684-685

3 -« George Herbert walker bush »,
.http/encarta/msn.com/encyclopedia.7615 71000/george-herbert-walker- bush.htm

– نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رقم 43 (في المنصب: 20 جانفي 1981–20 جانفي1989) ورئيس مؤقت في 13 جوان 1985 .

لقد كان بوش الأب ذو خبرة واسعة في السياسة الخارجية، حيث فهم أجهزة لعلاقات الدولية وأدرك الفوارق الدبلوماسية والتسويات الدقيقة والضغوطات الضرورية. وهو يؤمن بالذرائعية، وهي مذهب يرى أن معيار صدق الآراء والأفكار في قيمة عواقبها العملية، فالحقيقة تعرف بنجاحاتها – فلسفة جيمس وشيلر وديوس – والمثابرة والعمل المتقن إنجازه والحذر (وهو أحد التعابير المحببة لبوش) كلها فضائل جوهرية، ويعتبر أن الأخلاق لا تنتج عن قراءة الكتاب المقدس فقط، بل عن طريق العقل والتدبير، وبالحديث عن الجانب الديني، اعتبر بوش الأب أن المسيح مخلصه الشخصي وغالبا ما استقبل في البيت الأبيض زعماء دينيين ككاردينال بوسطن، ومبشرين عبر الشاشة كجيري فالويل Jerry Fallwil و بيلي غراهام Billy Graham، وقد اعتقد أن الله يخلق أشياء يتعذر شرحها لكن بإمكانه أن يستجيب لتوسلات البشرية.[1]

بالنسبة لجورج بوش الأب فقد شكلت قيادة السياسية الخارجية المهمة الحقيقية لرئيس السلطة التنفيذية واعتبر السياسة الداخلية مستنقعا يغرق الطاقات ويهدم السمعة دون أية نتيجة ملموسة، وقد كانت مبادرات بوش وجون سنونو (أمين السر العام)، الأكثر بروزا وهي تامين التصويت على قانون يحمي حقوق المعاقين وآخر يتعلق بتنقية البيئة، وهو معروف في مواقفه الداخلية برفض زيادة الضرائب وتقوية الدفاع وغيرها[2]، وفي عام 1991 كانت مجلة التايمز قد كرست بوش الأب رجل السنة، غير أن غلافها عرض رسمين للرئيس، لأنه – أضاف المعلق-اظهر جانبين لوجهه: حازم الرأي في سياسة الخارجية ومتردد في السياسة الداخلية.[3]

وقد هيمن على إدارة بوش الأب جمهوريون معتدلون واقعيون من أمثال: جيمس بيكر James Baker وزير الخارجية الذي يلقب برجل المعجزات، وهو لقب اكتسب من خبرته في الشؤون الداخلية الأمريكية لكن خبرته ضئيلة في السياسة الخارجية. برنت سكاوكروفت Brent Scowcroft مستشار الأمن القومي. كولن باول Colin Powel رئيس هيئة الأركان المشتركة، وهؤلاء يختلفون فكريا عن وزير الدفاع ديك تشيني Dick Cheney ورغم ذلك فقد اعتبر فريقا متماسكا قوامه مجموعة رجال واقعيين أخلاقيين ذوو رؤية باردة لمعادلات القوى وقد عرفوا

---

[1] - اريك لوزان، أسرار البيت الأبيض: عاصفة الصحراء، ترجمة منيرة اسمر، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1991، ص ص 49-50.

[2] - تمام البرازي، المرجع السابق الذكر، ص 682.

[3] - اريك لوزان، المرجع السابق الذكر، ص53.

جميعهم السلطة بما في الكفاية.[1] أما جورج بوش الابن، فعلى عكس والده العسكري السابق في الحرب العالمية الثانية والذي شغل مناصب عدة -كما أسلفنا- كان من النوع المنغمس في اللذات وذا ثقافة ضيقة، فشل عدة مرات في قطاع المال قبل أن يصبح حاكما لولاية تكساس، وهو منصب شكلي إلى حد كبير حيث يتمتع نائبه بصلاحيات أوسع. ولئن كان الأب جمهوريا معتدلا من شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الابن ترعرع في غرب ولاية تكساس واكتسب الثقافة التكساسية المتميزة بالنعرة الرجولية ومعاداة المعرفة العقلية والنزعة الدينية الصريحة. وفي حين كان والداه ينحدران من الطبقة العليا ومن أتباع الكنيسة الأسقفية البروتستانتية[*]، اهتدى الابن إلى الأصولية المتزمتة للجنوب الأمريكي إثر ما يعرف بأزمة منتصف العمر. وتتميز ثقافة الجنوب بحماس طاغ للمسيحية الصهيونية، يمكن أن يصاحبه أحيانا عداء للمثقفين اليهود الأمريكيين الليبراليين.[2]

مثل انتخاب جورج بوش الابن ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فهو يعد الرئيس الأمريكي الأقل نصيبا من الأصوات المحصلة عن طريق الناخبين بواسطة صناديق الاقتراع، إضافة إلى أن الرقم النهائي لمجموع تلك الأصوات عبر عن عجز واضح في منحه صفة التمييز الضرورية إزاء منافسه الديمقراطي آل غور Al.Goor. الأمر الذي جعل من عملية البت والفصل بين المتنافسين على درجة كبيرة من التعقيد والتداخل واللجوء بذلك إلى المحاكم ومن ثم النزول على القرار القضائي بإعادة النظر وفرز الأصوات يدويا.[3]

يعتبر جيمس ماكورميك James McCormick في كتابه "السياسة الخارجية الأمريكية والعملية" The American Foreign Policy and the Process أن مبادئ بوش الابن للسياسة الخارجية تشتمل على ما يلي:

- الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الخارجية، والتفاعلات التي تحدث بين الدول تأخذ الأسبقية عن تلك التي تتم عبرها.

---

[1] - نفس المرجع، ص 15.

[*]- معظم الأمريكيين من البروتستانت و هم موزعون بين مئات من النحل و المذاهب و أكبرها الميثودست، اللوثريون، المشيحيون و الأسقفيون إضافة إلى نحو ألف نحلة و مذهب لا يزيد عددها مجتمعة على مليونين

[2] - ما يكل ليند، " كيف اكتسح المحافظون الجدد البيت الأبيض،
http://www.albayan.com/si/asp/195-fad560.htm/

[3] - معتصم الغنيمي ، " في تحديد التباين بين القوة والعقل السياسي "،
.http//www.mondiploar.com/le monde politique/20-h3/st.560.htm

- تتحدد مصالح الدول بقوتها النسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وهي تسعى باستمرار لتوسيع نفوذها.
- يجب أن يتم التركيز على الحفاظ على علاقات مواتية مع القوى الكبرى الأخرى في وقت تكون هذه الدول الأكثر ترجيحا لتهديد ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وخلال حملته الرئاسية، أعلن بوش الابن مرارا أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا تبنى على الخوف. وقد ساهمت نظرته هذه العالم في صياغة مفهوم براغماتي للشؤون الدولية مبني على الفرضيات التالية:

- لا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا هددت مصالحها الحيوية.
- العالم مكان خطير.
- الدول هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.
- للدفاع عن مصالحها الحيوية، يجب على الدول امتلاك القوة العسكرية والقدرة على التأثير.
- إذا تولت الولايات المتحدة قيادة أو توجيه العمليات يجب على الآخرين إتباعها.
- الاتفاقات التعددية ليست مهمة ولا ضرورية.[2]

إن ضعف الخبرة السياسية للرئيس بوش الابن وخاصة في شؤون السياسة الخارجية، جعلته تحت هيمنة المستشارين والوزراء في السياسة الخارجية في الإدارة الأمريكية وخاصة في البيت الأبيض ووزارة الدفاع التي سيطر عليها تيار المحافظين الجدد والمؤيدين لإسرائيل. ويتمثل هذا التيار المحافظ الجديد في مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس Condolezza Rice، والتي انتقلت في عهدة بوش الابن الثانية إلى منصب كاتبة الدولة للشؤون الخارجية بدلا من كولن باول، وكذلك بول وولفوفيتز Paul Wolfowitz نائب وزير الدفاع ويعتبر مهندس إستراتيجية الهجوم الآمر ضد أسلحة الدمار الشامل في العالم الثالث، وقد شغل مناصب عدة وكان مقربا من تشيني ودونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld ،وهو من المؤيدين لإسرائيل وتبنى سياسة الهجوم بدلا من الدفاع لتحقيق الهيمنة الأمريكية إقليميا وعالميا، إضافة إلى ريتشارد بيرل Richard Perl الذي تولى في وزارة الدفاع الأمريكية منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع. مع العلم أن كليهما من اليهود

---

[1] - Kari Andren, " American foreign Policy and the George w Bush Administration" , April 14, 2006.http//kariandren.worldpress.com/academic.work/American-foreign-policy-and-the-george-w-bush-administration

[2] - Ivol Daalder and James M.L indsay, " American Unbound the Bush Revolution in Foreign Policy",Compte rendu par Benjamin Zyla,http//www.journal.dnd.ca/v05/nr03/book-livre=3.fra.asp

الأمريكيين الذين احتلوا مناصب في إدارة بوش الابن وكان بيرل من أشد المتحمسين إلى التحالف التركي الإسرائيلي الأمريكي ضد إيران والدول العربية من أجل هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط.[1]

رغم ذلك فإدارة بوش الابن لا تعتبر إدارة محافظة جديدة، ولكنها حسب التيبولوجيا التاريخية لوالتر روسل Walter Russel، إدارة جاكسونية في الأساس، وهنا تبرز أهمية نتائج أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فإذا كان المحافظون الجدد قد استطاعوا بعد هذه الأحداث ممارسة تأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، فذلك نتيجة التقاء اديولوجي ظاهري أساسا بين هؤلاء والجاكسونيين في الإدارة، وليس نتيجة فردية وحاسمة لعملية صنع القرار، إذا وباستعادة الإطار التحليلي الذي تقدمه هذه التيبولوجيا التاريخية، نجد أن الولسونية المحددة التي تمثل الاديولوجيا المحافظة الجديدة وجدت بعد صدمة هجمات 11 سبتمبر 2001 متوافقة مع الإدارة المصنفة كجاكسونية.[2]

وتعرف مدرسة التفكير الجاكسونية بأربع خصائص أساسية: - الوطنية – العسكرة – معنى الشرف والشعبوية، فاهتمام الجاكسونيين هو بالقيم الأمريكية التي تعتبر أخلاقيا سامية مقارنة بتلك الموجودة في العالم الخارجي، هذا العالم ذو الملامح الهوبسية بمعنى الفوضوي والخطير. وفي عالم مثل هذا، المؤسسات الدولية، الدبلوماسية والتعددية ينظر إليها بتشاؤم في الوقت الذي يعول فيه بدرجة كبيرة على القوة الأمريكية في مواجهة التهديدات الخارجية. وقد سجلت أحداث سبتمبر 2001 دخول المحافظين الجدد إلى دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تحت مسمى"ولسونية الخط الصعب" أو "الولسونية الجديدة" أوكما يقول جون ميرشايمر John Mearsheimer "الولسونية ذات الأسنان"، والتي تعتبر أنه في السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي التركيز على نشر القيم الديمقراطية الأمريكية في العالم لأنها الأصح أخلاقيا، وهي تعتمد على العبارة الشهيرة لوودرو ولسون Woodrow Wilson، الرئيس الأمريكي الأسبق والتي ترى أن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية هي جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية.[3]

ويوضح الجدول التالي الجاكسونيين والمحافظين الجدد في إدارة بوش الابن.

---

[1] - أحمد سليم البرصان، " إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية "،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجل37، العدد 148،افريل 2002، ص39

[2] - Jean – Frédéric Légare- Tremblay, "Les Influences Idéologiques sur la Politique Etrangére de George W Bush et leurs Répercussions sur les Relations Canado-Américaines, CDA-CDFAI7th Annual Graduate Student's Sumposium, RMC,Octobre 29-30, 2004, p02

[3] - Ibid, pp 03-04

جدول رقم 03/ الجاكسونيون و المحافظون الجدد في إدارة بوش الابن

الجاكسونيون	المحافظون الجدد
جورج والكر بوش (الرئيس) ريتشارد تشيني (نائب الرئيس) دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع)	بول وولفوفيتز (نائب وزير الدفاع) دوغلاس فيث (مساعد وزير الدفاع لسياسات الأمن القومي) لويس ليبي (رئيس الموظفين في مكتب نائب الرئيس) اليوت ابرامز (مدير مجلس جنوب شرق آسيا، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي) جون بولتون (مساعد وزير الدفاع لمراقبة التسلح والأمن الدولي) ريتشارد بيرل (رئيس مجلس سياسة الدفاع) ابرام شولسكي (مدير مكتب التخطيط الخاص في البنتاغون) مايكل لدين (مستشار كارل روف-كبير الموظفين في البيت الابيض- للشؤون الخارجية).

<u>source</u>: Jean – Frédéric Légare- Tremblay, "Les Influences Idéologiques sur la Politique Etrangére de George W Bush et leurs Répercussions sur les Relations Canado-Américaines, CDA-CDFAI7th Annual Graduate Student's Sumposium, RMC,Octobre 29-30, 2004, p06.

قبل أحداث 11 سبتمبر2001، كان -من الواضح- أن الرئيس بوش الابن لا يبدي اهتمام بالسياسة الخارجية، واعتبر أن واشنطن يجب عليها لعب دور بأقل الالتزامات الممكنة، لكن بعد تلك الأحداث حدث تحول في فكر الإدارة الأمريكية، بحيث حدث التقاء بين نهجه وأفكار المحافظين الجدد، وقد كان من مظاهر هذا الالتقاء اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية الكبير على القوة في ظل مفهوم جديد للأمن القومي حيث أصبح يتعدى الحدود الأمريكية ليشمل أي تهديد

مستقبلي للأمن والمصالح الأمريكية ورفض التقيد بالأمم المتحدة والتحالفات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ورفض المشاركة والتوقيع على اتفاقيات ومعاهدات دولية تحد من التحرك الأمريكي خارجيا، ناهيك عن التأييد المطلق لاسرائيل – كما سنوضح لاحقا – وممارساتها على الأراضي الفلسطينية، هذا فضلا عن الحديث عن تعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من قناعة مفادها أن هناك ارتباط بين النظام السياسي والثقافة المجتمعية والنظام التعليمي بالشرق الأوسط وتفريخ الإرهاب.[1]

إن مستشاري بوش الابن ومعظمهم من مخضرمي عهد ريغان، يؤمنون إيمانا لا يتزعزع باستخدام القوة وقائيا بغض النظر عن الدليل أو الذريعة. فمثلا تقوم رؤية وولفوفيتز للعالم على التسليم بان الحرب لا تحتاج إلى دليل قاطع. فالتأكيد يجب أن يتركز على النيات والقدرات كما يقول وولفوفيتز الذي كان يدعو إلى الحرب على العراق منذ أوائل السبعينات، والذي كان أحد موقعي بيان 1998 الموجه إلى الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton الذي يحرض على الحرب على العراق.[2]

ولمعظم مثقفي المحافظون الجدد في وزارة الدفاع جذور في اليسار وليس في اليمين، وأغلبهم من اليهود الأمريكيين المنتمين إلى حركة الثلاثينيات والأربعينيات التروتسكية التي تحولت إلى ليبرالية معادية للشيوعية بين الخمسينيات والسبعينيات، ثم أصبحت أخيرا شكلا يمينيا ذا نزعة إمبراطورية عسكرية لا سابق لها في تاريخ الثقافة والسياسة الأمريكية.[3]

بالإضافة إلى المحافظين الجدد، نجد أن اليمين المسيحي قد شكل صلب إدارة الرئيس بوش الابن. والحزب الجمهوري الحاكم وأعضاؤه بالإضافة إلى تطلعاتهم للهيمنة والتوسع والانفراد في القرار الدولي، مؤمنون بأن إسرائيل هي أرض الميعاد التي وعدها الرب لليهود، وهم مهووسون بعقيدة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين، وحرب الألفية " هرمجدون " التي سيبيد فيها المسيح العائد قوى الشر، ويعتبرون أن ما يجري في أرض فلسطين ليس إلا إرهاصات لما يتوقعون أنه سيحصل، وعلى الرغم من كراهية اليهود العاديين لهؤلاء لمحاولتهم تنصيرهم، إلا أن اليهود المحافظين وجدوا مصلحتهم المرحلية تقتضي التعاون والتحالف معهم لذلك كان ائتلاف اليمين الأصولي المسيحي واللوبي اليهودي في نقلة نوعية سمحت بإملاء المواقف على الإدارة الأمريكية

[1] - عمر عبد المعطي، " أي مستقبل للمحافظين الجدد في أمريكا "، ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158،فيفري 2008، ص ص 15-16.

[2] - نصير عاروري، " حروب جورج دابليو بوش الوقائية: بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة "،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297،جويلية 2003، ص 16.

[3] - نفس المرجع، ص 18

فيما يخص العراق وفلسطين[1]. وفي سياق الحديث عن الجانب الديني، نشير إلى أن ستيفن مانسفيلد Stephen Mansfield مؤلف كتاب "عقيدة بوش الابن" الصادر عام 2004، اعتبر أن فكرة ترشيح جورج والكر بوش نفسه للرئاسة جاءت أول مرة من خلال حضوره صلاة بإحدى كنائس تكساس وكان القس مارك كريغ Mark Craig يتحدث عن قصة موسى عليه السلام. وبعد الصلاة اتصل بوش الابن بالقس جيمس روبنسون James Robinson، وقال له " سمعت الدعوة وأعتقد أن الله يريدني أن أرشح نفسي للرئاسة" [2]. كما غلب على إدارة بوش الابن الطابع الديني، فكوندوليزا رايس ابنة قس، وجون اشكروفت John Ashcroft وزير العدل هو عضو نشط بجماعة دينية معروفة، ودون ايفانز Don Evans وزير التجارة كان زميلا لبوش الابن في حلقة لدراسة الإنجيل بتكساس. كما حرصت إدارة بوش الابن على الصلاة يوميا في البيت الأبيض[3]. وفي السياق ذاته، مثلت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000 العودة الكبيرة إلى الله في النقاش السياسي، فأعلن الجمهوري بوش الابن أن فيلسوفه السياسي المفضل هو يسوع، بينما أعلن آل غور أنه قبل أن يتخذ قرارا يتساءل ماذا كان ليفعل يسوع؟ فإدارة بوش الابن جاءت لتعبر عن اليمين السياسي بسياساته الاقتصادية والضرائبية والإجراءات المتشددة، كذلك اليمين الديني برؤاه المانوية للعالم القائم على ثنائية الخير والشر والالتزام بتحقيق الإرادة الإلهية وتنقية الولايات المتحدة والعالم من الشر، ونظرا لان بوش الابن من أتباع هذا الاتجاه، فقد مثل توليه الرئاسة وصول اليمين الديني للمشاركة في الحكم للمرة الأولى.[4]

ومن خلال الملحق رقم-01- يمكن الاطلاع على أسماء الشخصيات التي تولت المناصب الوزارية في إدارتي الرئيسين جورج بوش الأب (1989-1993) والابن (2000-2009)، بالإضافة إلى منصب نائب الرئيس.

المطلب الثاني: مواقف الكونغرس ودور جماعات الضغط

إن السياسة الخارجية الأمريكية يكون لها وجود وفاعلية ومشروعية إذا توافرت شروط محددة في الداخل تتمثل في قبول ثلاث قوى رئيسية لها: - الجهاز التنفيذي، ممثلا في الرئاسة والوزارات

---

[1]- عصام عبد الشافي، " دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 111،جويلية 2003، ص 134.

[2]- علاء بيومي،."عقيدة جورج والكر بوش "،
htm8.5-3-http//www.aljazeera.net/beaks/arabic/2004

[3]- وليد عرفات،"طقوس الكفر و الإيمان في البيت الأبيض"
http//www.es-safir.net/news/arabic/2004/04/16-10htm.

[4] - عصام عبد الشافي، المرجع السابق الذكر، ص 133

المعاونة لها – الكونغرس والرأي العام. ولم يشترط علماء السياسة والدستور بقية العناصر الأخرى المؤثرة في صناعة قرار السياسة الخارجية مثل جماعات المصالح والضغط وغيرها، باعتبار أن هذه الأخيرة لها دور في صناعة القرار ولكنها ليس لها دور في مشروعيته.[1]

تظل صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بصورة حقيقية من اختصاص وصلاحيات السلطة التنفيذية (البيت الأبيض، وزارة الدفاع ووزارة الخارجية). أما دور السلطة التشريعية، فيتم من بوابتين رئيسيتين: الاعتمادات المالية أو تقنين التمويل اللازم للسياسة الخارجية والعمل الرقابي المتمثل في لجان تقصي الحقائق وجلسات الاستماع[2]. فالدستور الأمريكي يخول الكونغرس سلطات تقريرية في المجالات الدستورية والتشريعية ومراقبة الإدارة، إضافة لبعض السلطات التحكيمية في المجال الدبلوماسي، حيث خول الدستور مجلس الشيوخ مشاركة الرئيس في إقرار المعاهدات، وإن كانت المبادرة تبقى بيد الرئيس. فهو يفاوض مع الدول الأجنبية، ولكنه مجبر على المرور بمجلس الشيوخ لنيل موافقته بأغلبية الثلثين.[3]

كثيرا ما يوصف الكونغرس باعتبار نسخة مكبرة عن الكنيست الإسرائيلي، وذلك باعتبار أن معظم أعضائه يؤيدون إسرائيل تأييدا عميقا وثابتا. ولقد كان الكونغرس دوما صاحب العديد من المبادرات المنحازة بصورة سافرة لإسرائيل. ففي التسعينيات، أصدر قانون السفارة الأمريكية في القدس رغم معارضة الإدارة، كما أنه كثيرا ما يجري التهديد فيه بقطع أو تخفيض المعونات للدول التي تنتقد إسرائيل.[4]

أما عن موقفه من الإسلام، فتقول الين سيولينو Elaine Sciolino من صحيفة نيويورك تايمز " أنه في ظل غياب التهديدات الملحة الأخرى ضد الولايات المتحدة الأمريكية فإن الراديكالية الإسلامية نجحت في القبض على خيال عدد من أعضاء الكونغرس". كما تكشف المراجعة الخاطفة لتصريحات عدد من رجال الكونغرس (بعد نهاية الحرب الباردة) عن القلق العميق إزاء التهديدات الأمنية المرتبطة ببروز الإسلام السياسي. وتتضمن التهديدات: الأعمال الإرهابية، حيازة الأسلحة النووية، استهداف أمن إسرائيل وأمن بلدان الخليج المنتجة للنفط.[1]

[1] - عاطف ألغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 105- 106.
[2] - عمرو حمزاوي، " السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان "،مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 334،ديسمبر 2006، ص 08.
[3]- منصف ألسليمي، المرجع السابق الذكر، ص ص177-178
[4]- محمد حمد، المرجع السابق الذكر، ص86

بالنسبة لعلاقة بوش الأب مع الكونغرس، فقد بدأت باختلاف رؤى حول ترشيح عدد من الأفراد لمناصب معينة، كما هو الشأن عندما رفض الكونغرس تعيين جون تاور John Tower كوزير للدفاع واضطر بوش إلى ترشيح ريتشارد تشيني، كذلك خلال فترة حكمه اقتضى موافقة المجلس على تعيين قاضي لعضوية المحكمة العليا نقاشا ساخنا وجهودا كبيرة من قبل الرئيس لإقناع الكونغرس باختياره. وبخصوص قضايا الشرق الأوسط وقبل أزمة الخليج، كان مجلس الشيوخ الذي كانت تهيمن عليه أغلبية ديمقراطية قد رفض مبادرة الرئيس بتقديم مساعدات عسكرية للمملكة العربية السعودية ومصر. لكنه تراجع عن موقفه سنة 1991 إثر أحداث الخليج وبروز التحالف الدولي ضد العراق الذي شاركت فيه مصر بفاعلية وقرر الموافقة على منحها مساعدات مالية تغطي ثلث مديونيتها للخارج كما أقر بيع المملكة العربية السعودية صفقة أسلحة طائرات وصواريخ مضادة للطائرات، وخلال أزمة الخليج قامت وفود من مجلس الشيوخ بزيارات متتالية لميادين تواجد القوات العسكرية الأمريكية والدول المعنية بأزمة الخليج وأتاحت للمجلس الإطلاع على مستجدات الأزمات وسيرها في الواقع وهو ما ساعد الشيوخ على مناقشة الجهاز التنفيذي رغم أنها بقيت نسبية[2] .[1]

ينص القسم السابع من البند الأول في الدستور الأمريكي على أن أي تشريع يصدر عن أي من مجلس الكونغرس يجب أن يرفع إلى الرئيس باعتباره رأس الدولة، فإذا وافق عليه قام بإمضائه وإلا أرجعه بدون توقيع إلى الجهة الصادر عنها في فترة لا تتجاوز عشرة أيام لا تشمل الأحد، ويتعين عليه أن يوضح كتابة أسباب اعتراضه على القرار(الفيتو الرئاسي)[*]، وبنص الدستور، يتعين على الكونغرس دراسة هذه الأسباب والنظر مجددا في القرار، ويرمي هذا النص لغرضين هما:

- حماية هيبة الرئيس وضمان ألا يصبح دمية في يد الكونغرس.
- حماية المواطن الأمريكي من تأثير جماعات الضغط بشكل أو بآخر على قرارات الكونغرس، فإذا اعترض الكونغرس على قرار الرئيس بأغلبية الثلثين في مجلسه يصبح القرار قانونا في غنى عن توقيع هذا الأخير (الرئيس)، وإذا فشل في ذلك يسقط القرار. ومن أبرز الحالات التي استخدم فيها الفيتو

[1]- فواز جرجس،"الأمريكيون و الإسلام السياسي تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"،مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد217، ديسمبر 1997 ،ص ص23-24

[2] - منصف السليمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 171 – 188.

[*] كلمة "فيتو"لاتينية الأصل و تعني حرفيا"إني احضر"و هي تستخدم للدلالة على أن لطرف ما الحق من جهة واحدة في وقف قانون أو تشريع معين فيما صار يعرف بحق النقض و يمكن للفيتو أن يكون مطلقا كما هو الحال داخل مجلس الأمن حيث يمكن لأي دولة دائمة العضوية استخدامه لنقض أي قرار. أو يكون محدودا كما هو الحال في السلطة التشريعية الأمريكية حيث يجوز للكونغرس نقض أي فيتو صادر عن الرئيس شريطة موافقة أغلبية الثلثين

الرئاسي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية نجد جورج بوش الأب الذي استخدمه سبع مرات أبرزها عام 1989 لنقض رفع الحد الأدنى للأجور، ويذكر أنه نجح في نقض مشاريع قوانين الكونغرس ستة مرات، لكنه فشل في السابعة عام 1992 عندما حاول استخدام الفيتو لنقض مشروع يتعلق بالمنافسة وسط الفضائيات الأمريكية[1]. أما بالنسبة لجورج بوش الابن، فمنذ توليه الرئاسة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي اعتبرها الكثير من أعضاء الكونغرس فرصة تاريخية لإعادة صياغة شروط وجوانب الجدل حول القضايا ذات الصلة بالشرق الأوسط، كان الخط الرسمي للكونغرس هو دفع البيت الأبيض باتجاه منح إسرائيل ذات الحرية التي طالبت بها الولايات المتحدة في شن حرب شاملة لمكافحة الإرهاب وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية حركة إرهابية وقد تم اقتراح العديد من المشاريع داخل الكونغرس بغرض صياغة الخطوات للإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مثل مشروع القرار الذي تقدم به عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي دايان فنشتاين Dianne Feinstein والجمهوري ميتشل ماكونيل Mechel McConel بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة إرهابية وإغلاق مكاتبها في واشنطن وحظر إعطاء مسؤولي المنظمة تأشيرات دخول إلى الأراضي الأمريكية. ومن ضمن التشريعات المقترحة، أيضا الموافقة على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس بالإضافة إلى فرض عقوبات جديدة على سوريا ولبنان، فضلا عن خفض المساعدات العسكرية لمصر وقوانين تدين معاداة السامية في أوربا، التي شهدت عواصمها مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين خلال الانتفاضة، وقال ديك آرمي Dick Army، زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب وقتها والذي اقترح تشريعا بتشديد العقوبات على سوريا"**إن شارون يفعل ما ينبغي أن يفعله الرجل** "[2]. ويذكر أن بوش الابن قد استخدم الفيتو الرئاسي مرتين فقط.

إن مواقف الكونغرس مرتبطة بشكل أساسي بالدور التشريعي لجماعات الضغط. وقد ارتبط مفهوم جماعات المصالح أو اللوبي بمجموعات التأثير على قرارات الكونغرس التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثلاثينات إثر بروز اتجاه لدى القوى الاقتصادية والاجتماعية بالتأثير في القرارات السياسية. وهي تتوفر على وضع شرعي من الناحية الواقعية والقانونية، رغم أن عددا من السياسيين والأكاديميين ينظرون إليها من منظور أخلاقي بازدراء. وهي تتولى استخدام

---

[1] - وحدة أبحاث الشرق الأوسط، " فيتو الرئيس" ،جريدة الشرق الأوسط، العدد 10383، 03 ماي 2007 ، http://www.aawsat.com/fles.asp.fles=27

[2] - غايل تشادوك، " أعلى مستوى تأييد لإسرائيل بالكونغرس حاليا .."، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8544، 20 أفريل 2001، http://www.aawsat.com/asharqfles.asp?issueno=8544.

مواردها البشرية كمية أو نوعية والمعلومات والموارد المالية الضخمة التي تتوفر عليها ووسائل الإعلام والاتصال. وتفيد حقيقة العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك جماعات ضغط قوية جدا ومن الأمثلة في هذا السياق جماعات اللوبي الإسرائيلي، وتعتبر منظمة المجلس اليهودي العالمي أكثر الجماعات الإسرائيلية نفاذا.[1]

يعد النشاط التشريعي المكثف للجنة الأمريكية – الإسرائيلية للعلاقات العامة من أبرز أسباب القوة التشريعية للوبي اليهودي، بالنظر إلى المعلومات والأبحاث التي تقدمها اللجنة باعتبارها دقيقة وذات مصداقية الأمر الذي يؤدي إلى تبني المشرعين لأسلوب ومفردات خطاب سياسي معين بما ينعكس على سلوكهم التشريعي. وعادة ما يشكو النواب والشيوخ الذين يحملون وجهات نظر متعاطفة مع العرب من غياب البديل المعلوماتي العربي وبيوت الخبرة البرلمانية التي تمثل العرب والمسلمين يضاف إلى ذلك اللجنة توظف تركيبة من استراتيجيات الدعم والإقصاء بما يزيد من ثقلها لدى المشرعين و المسؤولين المنتخبين.[2]

ومن الملاحظ أن اللوبي اليهودي يعمل من أجل تحقيق أهدافه على مستويين:

-المستوى الأول: الاستفادة من النظام السياسي الذي يجعل أي مرشح مهتما بإعادة انتخابه، وبالتالي يتقدم إليه اللوبي اليهودي المنظم بعرض خدماته في حملته الانتخابية من أصوات وتمويل.

-المستوى الثاني: التشريعات داخل الكونغرس، حيث تأتي الضغوط كلها من جانب واحد وهو الجانب الإسرائيلي لأنه وحده المنظم جدا والنشيط جدا. أما اللوبي العربي، فليس له وجود. والنشاط العربي-الأمريكي لا يكفي، ومن ثم عندما يضغط اللوبي الإسرائيلي فإنه يجد استجابة لضغوطه ويمرر تشريعات تقيد حركة الحكومة، منها مثلا: رفض التخصيص لاعتمادات مالية لدول عربية أو مثل موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. و تسعى هذه المنظمات عادة إلى إثارة انطباع بأن الحكومة الأمريكية ضد إسرائيل. وهو ما فعلته أثناء حملة انتخابات الرئيس جورج بوش الأب عند ترشحه لفترة رئاسية ثانية عام 1992، وذلك للتأثير على إعادة انتخابه.[3]

يعتبر جون ماكين John McKeane أن الحكومات الأمريكية تعمل في خدمة أصحاب المصالح الخاصة أكثر مما تعمل للمصلحة العامة. وأن هذا الخلل في صناعة القرار السياسي سببه نظام تمويل الحملات الانتخابية والذي جعل قوى الضغط وجماعات المصالح الخاصة التي تمول الحملات

---

[1] - منصف السليمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 240-243.
[2] - محمود حمد، المرجع السابق الذكر، ص 85.
[3] - عاطف الغمري، المرجع السابق الذكر، ص ص 95-96.

الانتخابية لكل مرشح تملك قدرة مستمرة للتأثير عليه، وهي في مركز المسؤولية تؤثر على موقفه من أي قرار سياسي. وبالطبع، فإن أشهر جماعات الضغط والمصالح الخاصة المنظمة للغاية هي اللوبي اليهودي، بما يملكه من قدرة تمويلية عالية، وإمكانات على حشد المتطوعين لخدمة الحملة الانتخابية لأي مرشح وقدرتها اللاحقة بعد ذلك على متابعة المرشحين الذين يفوزون، سواء في الكونغرس أو في البيت الأبيض للتأثير على اتخاذ القرارات التي تنحاز دائما لإسرائيل.[1]

من جانبها شكلت الصهيونية المسيحية العديد من جماعات الضغط للتأثير في صناع القرار في الإدارة الأمريكية من أجل تحقيق أغراضها وخدمة توجهاتها، وعقدت تحالفات متينة لهذا الغرض مع جماعات اليمين المحافظ السياسية، وهو اليمين الذي يؤمن بالمبادئ التوراتية نفسها ويتميز بكفاءة كبيرة في التنظيم واستقطاب الجماهير وتوفير مصادر التمويل[2]. ومن بين هذه المنظمات الممارسة للضغط السياسي، نذكر: "منظمة المائدة المستديرة الدينية" التي تأسست عام 1973، وترأسها القس ادوارد ماك اتير Edward MacAteer، وهي تشارك في إصدار نشرات وتقديم المعلومات لأعضاء الكونغرس. كما تشارك في تنظيم الرحلات إلى إسرائيل وفي تنظيم حملات الرسائل إلى مراكز القرار السياسي الأمريكي لمصلحة إسرائيل. وهناك "مؤسسة جبل المعبد"، التي لها امتدادات داخل إسرائيل، وأيضا "مؤتمر القيادة المسيحية لأجل إسرائيل"، والذي أسسه أكاديمي بارز في جامعة تيمبل في نيويورك هو فرانكلين ليتل Franklein Little عام 1980 ويرأسها القس ادوارد فلانيري Edward Vlanery، وهناك العديد من المنظمات الصهيونية المسيحية مثل "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" و"الصندوق المسيحي الأمريكي لأجل إسرائيل" و"الرابطة الصهيونية المسيحية لدعم إسرائيل" و"وسطاء لأجل إسرائيل" و"الكونغرس المسيحي الوطني"، وقد نمت الحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية بتسارع جارف وحجم كبير وموارد ضخمة وصارت تشكل تيارا أساسيا وبخاصة في الحزب الجمهوري ومؤسساته وتؤدي دورا مؤثرا وحاسما في توفير التأييد الشعبي والدعم المالي والمعنوي والسياسي والعسكري لإسرائيل على قاعدة وشعار " هل تستطيع أن تحب المسيح من غير أن تحب إسرائيل ؟ " وصارت توصف في الأوساط اليهودية بأنها أحد أهم أعمدة إسرائيل في الولايات المتحدة.[3]

---

[1] - نفس المرجع، ص 102.

[2] - يوسف الحسن، "جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية"، سلسلة محاضرات الإمارات 58، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002 ،ص79

[3] - نفس المرجع، ص ص 80 –82

[2]- آسيا الميهي ،"الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد150، فيفري1995، ص93

[3] - عاطف الغمري، المرجع السابق الذكر، ص 107.

تنقسم طرق تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى قسمين: أحدهما مباشر، يمارس الضغط من خلال إقامة لقاءات خاصة مع المسؤولين بالحكومة وإفادهم بمعلومات حول القضايا التي تتبناها جماعات الضغط والإدلاء بشهاداقم سواء بالموافقة أو الرفض أمام الكونغرس. والآخر غير مباشر، يتمثل في إثارة الرأي العام من خلال الحملات الإعلامية والمظاهرات. كما تقوم جماعات الضغط باستطلاعات للرأي العام لإقناع متخذي القرار بأن الرأي العام مساند لمواقفهم[2]. فاستمرارية السياسة الخارجية تعتمد -بدرجة كبيرة- على مدى تأييد الرأي العام لها وهنا نستعير تعبير جيمس روبن James Robin، مساعد وزير الخارجية للشؤون العامة والمتحدث الرسمي باسمها – خلال إدارة بيل كلينتون – وهو قوله: " **إن السياسة الخارجية الوحيدة التي يمكن أن يكتب لها البقاء هي تلك التي تتمتع بمساندة الرأي العام، فالشعب الأمريكي يعيش نتائج القرارات التي تتخذ، وإذا لم يكن سعيدا بها فإنه يستطيع أن يستأجر شخصا آخر (رئيسا آخر) لاتخاذ هذه القرارات**".[3]

ويتأثر الرأي العام- بدرجة كبيرة – بوسائل الإعلام التي توفر بديلا للمصدر الرسمي للمعلومات والثقافة في مجال السياسة الخارجية. وهي الوسائل التي يؤكد ويليام دورمان William Dorman أن دورها ووظيفتها الآخذين في التغير منذ نهاية الحرب الباردة، قد جعلا منها مشاركا طوعيا في صنع السياسة الخارجية، ليس بمعنى تقرير هذه السياسة وإنما من خلال المساعدة في إنشاء الحدود التي تقرر ضمن إطارها هذه السياسة. وليس أدل على ذلك من قضية الإسلام والمسلمين الذين يتم تصويرهم باطراد على أنهم دعاة عنف، وبالتالي يتم الانتقاص بدرجة كبيرة من مكانتهم في الرأي العام الأمريكي. وعلى الرغم من أن رأي المواطنين قد يؤثر أو لا يؤثر في معادلة السياسة الخارجية، فإن رأي النظم-كما يرى دورمان- يؤثر للغاية. فصناع القرار وأفراد النظم السياسية يستقون كثيرا من المعلومات والوقائع التي يحتاجونها من الصحافة.[4]

المبحث الثاني: مدى تأثير متغيرات البيئة الخارجية على الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

[4] - فواز جرجس، المرجع السابق الذكر، ص 19

يعتبر دنيس روس Dennis Ross أن فن الحكم لا يمكن أن يكون فعالا إذا كان من يمارسونه مفصولين عن الواقع، فالتمسك بافتراضات تلائم النظام الدولي للثمانينات مثلا، سوف يسيء توجيهنا حتما حول ما يجب أن تكون عليه سياستنا الخارجية.

المطلب الأول: التوجه الخارجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة

كانت نهاية الحرب الباردة* نقطة تحول تاريخية إذا قيست بالتغيرات التي حدثت على مستوى بنى السياسة الدولية وفي أدوار ومهام الدول- الأمم وفي المنظمات الدولية، فقد كانت نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين بشكل عام، والتي كانت تقوم على أساس التناحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا) الذي اتسم به النظام الدولي منذ أربعينات القرن العشرين.[1] كما أنها اشتملت على مجموعة من التغيرات المهمة على مستوى الدولة – الأمة. فقد عانت الأنظمة السياسية الشيوعية السابقة من مشكلات خطيرة ناجمة عن الفترة الانتقالية التي مرت بها والتي تراوحت بين مشكلات الانهيار الاقتصادي الذي أثر فيها جميعا و تفكك أوصال الدولة – الأمة، كما حدث للاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، وبشكل أكثر تفجرا في يوغسلافيا، وحتى الدول التي احتفظت بأنظمتها الشيوعية فإنها واجهت تحديات هائلة لأنه كان عليها أن تتكيف مع أوضاع يزداد معها تهميشها. ولكن الدول التي لم تكابد عملية الانتقال في فترة ما بعد الشيوعية، أجبرت هي أيضا على إعادة تحديد مصالحها الوطنية وأدوارها في ضوء التغير الجذري في ميزان القوى الدولي. أما المؤشر الثالث على التغير الذي طرأ مع نهاية الحرب الباردة، فقد ظهر في الأدوار الجديدة أو المعدلة التي أنيطت بالمنظمات الدولية. وأبرز الأمثلة على ذلك انتهاء الانقسام التلقائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا) في مجلس الأمن، الذي كان يجعل كلا منهما يستخدم حق النقض (الفيتو) اعتياديا لتعطيل مقترحات الطرف الآخر قد أوجد أملا في إمكانية أن تعمل الأمم المتحدة من جديد كهيئة جماعية بحق.[2]

يوضح الجدولان التاليان أسباب انهيار الشيوعية والتغيرات في الاتحاد السوفياتي (سابقا).

جدول رقم 03/الأسباب الداخلية للانهيار السوفياتي

* استخدم مصطلح الحرب الباردة بمعنيين متمايزين يشير الأول إلى السمات السلوكية للعلاقات الأمريكية-السوفياتية التي اعتراها التذبذب خلال الفترة الممتدة من 1945-1989(بين المواجهة المكشوفة و الوفاق1953-1960-1969-1975-1985-1989بينمايشير المعنى الثاني إلى بنية تلك العلاقات و هي البنية التي ظلت ثابتة

[1] - ريتشارد دكروكات،" نهاية الحرب الباردة" ، في: جون بيلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص 183.

[2] - نفس المرجع ، ص184

- الأسباب البعيدة المدى: نقاط ضعف في بنية الاقتصاد منها: - نظام تخطيط مركزي صارم غير مرن. - عجز عن التحديث - انعدام الكفاءة والحوافز في حقل الإنتاج الزراعي. - الأسباب قصيرة المدى: - الركود الاقتصادي، في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. - محاصيل زراعية ضئيلة في أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات ذلك القرن. - إصلاحات غورباتشوف السياسية والاقتصادية.
جدول رقم 04/التغيرات في الاتحاد السوفياتي (سابقا)
مارس 1986: إثر وفاة كونستانتين تشيرنينكو أصبح غورباتشوف أمين عام الحزب الشيوعي. 1987: نشر غورباتشوف لكتابه المعنون Perostroika أفريل 1988: تعهد الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان بحلول شهر فيفري 1989، وفي أكتوبر من ذلك العام: أصبح غورباتشوف رئيسا للاتحاد السوفياتي. مارس 1989: إجراء اقتراع لانتخاب أعضاء مؤتمر نواب الشعب. مارس 1990: مجلس نواب الشعب يلغي الدور القائد للحزب الشيوعي، وليتوانيا تعلن الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي. أوت 1991: انقلاب ضد غورباتشوف. ديسمبر 1991: زوال الاتحاد السوفياتي ونشوء "رابطة الدول المستقلة".

المصدر: جون بايلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 190-192

في 10 جانفي 1989 تولى جورج بوش الأب منصب الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن لدى بوش الكثير ليقوله آنذاك فيما أنه عقد العزم على اتخاذ خطوات قوية لإيقاف تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة، وبالنسبة للاتحاد السوفياتي أشار إلى أن سيعيد تقييم العلاقات الثنائية. وقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية دائما متذبذبة بين الانعزالية والالتزام العالمي، وهما المدرستان اللتان تجاذبتاها تناوبا منذ قيام دولة الولايات المتحدة في القرن السادس

عشر، وبعد الأحداث العاصفة في الأعوام 1989-1990-1991 وما تبعها من تغيرات هائلة، كان على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في اتجاهاتها السياسية وكان من أهم الأولويات إعادة تحديد مسؤولياتها في العالم الجديد وإعادة صياغة سياستها الخارجية. من جانب آخر، يتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط القطبية في النظام الدولي، وليس هناك نوع واحد من القوة يتحدد به نمط هيكل النظام الدولي، ولكن بالقوة العسكرية، والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية جميعا يتحدد ذلك الهيكل وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة انفردت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، دون سواها من القوى الكبرى بوضع القطب الذي يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة.[1]

من أبرز منظري الاتجاه الانفرادي الأمريكي العالمي الدور تشارلز كروثامر Charles Krauthammer الذي أكد أن الحكمة التقليدية القائلة أن هناك منافسين محتملين للولايات المتحدة في عالم يتسم بتعددية الأقطاب لم تكن أكثر من أسطورة سرعان ما تفجرت. حسب رأيه، إن فكرة حتمية ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ جيوبوليتيكي ما هو إلا وهم سياسي. فالقوة الأمريكية بنيت على حقيقة كون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانات ضخمة جدا في حقول متنوعة عسكريا دبلوماسيا، سياسيا وحتى اقتصاديا ما يجعلها لاعبا حاسما في أي صراع وفي أي جزء من العالم تختار في اللعبة السياسية الدولية.[2]

إن الظرفية الدولية التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي مكنت الولايات المتحدة من تبوء مكانة متميزة ضمن إدارة الأزمات الدولية التي تدخل ضمن إستراتيجيتها، وذلك بالنظر إلى امتلاكها – كما أسلفنا – لمقومات عسكرية، اقتصادية وتكنولوجية لم تجتمع لغيرها تمكنها من ذلك.[3]

فعلى الصعيد الاقتصادي تمكنت هذه الدولة ومنذ الحرب العالمية الثانية من أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، فاستطاعت تأسيس نظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام بريتون وودز والتي تهيمن عليها (30% من التمويل الخاص بالبنك وصندوق النقد الدوليين) وعن طريق حقوقها التصويتية في هذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقراتها فوق ترابها، وهو ما مكنها من تعبئة سياسة كل من

---

[1] - مصطفى علوي، " السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي "،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 153،جويلية 2003، ص66.

[2] - أحمد عبد الرزاق شكارة، " الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 170،خريف 1993، ص ص 34 – 35

[3] - إدريس لكريني، " إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287،جانفي2003، ص29.

المؤسستين لخدمة مصالحها، كما نجحت بتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي، من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضا، واعتماد التقنيات عالية الجودة وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي[1]، وعلى المستوى العسكري امتلكت الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، وقد خصصت ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال، وتمكنت من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كما ونوعا بدءا بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة مع إصرارها المستمر على تقويض القدرات النووية لخصومها، وهذا التفوق العسكري و الذي أتاح لها إمكانية الانتشار العسكري – الزجري – بناءا على تدخلات قهرية – والودي- في إطار اتفاقيات ثنائية وإقليمية في مختلف أنحاء العالم، وهي تمتلك من الإمكانيات التكنولوجية في مجال جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات ما يسمح لها بتعزيز رقابتها على كل دول العالم من خلال تقنياتها العالية في مجال الأقمار الاصطناعية المدنية والعسكرية وكفاءتها في مجال الاستعلام والتجسس ...الخ. أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فإذا كانت الولايات المتحدة قد لاقت صعوبات وتحديات منعتها من بسط هيمنتها على الأمم المتحدة عامة وعلى مجلس الأمن الدولي بشكل خاص خلال فترة الحرب الباردة، بسبب وجود الاتحاد السوفياتي واستخدامه لحق الاعتراض، فإنه ومع اختفاء الاتحاد السوفياتي وتراجع تكتل دول العالم الثالث ومنظماتها، أصبحت الظروف ملائمة أمام الولايات المتحدة لقيادة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي -المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين- وتوجيهها بالشكل الذي يتماشى وأهدافها.[2]

إن اتجاه العالمية في الدور الاستراتيجي الأمريكي، ارتبط أساسا عند العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بتنمية الإستراتيجية الدولية لدى الولايات المتحدة اعتبر ذلك من الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد خمسين سنة من تنبؤ هنري لوس Henry Luce ببزوغ الفجر الأمريكي، أكد الرئيس بوش الأب مثل هذا التوجه في رسالته أمام الكونغرس، التي تلت مباشرة ابتداء حرب الخليج الثانية (في 17 جانفي 1991م)، حيث تكلم مرارا عما يدعوه القرن الأمريكي القادم، وانطلاقا من ذلك، امتدح بوش الأب الدور القيادي الأمريكي بكلمات معبرة "**فقط الولايات المتحدة لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها**" مستكملا أبعاد رؤيته وفقا للصورة التالية " **نحن الأمريكيون نعرف أنه توجد أوقات لابد معها**

[1] - نفس المرجع، ص 37.
[2] - نفس المرجع، ص ص 38 – 39.

أن نتقدم للأمام، راضين بمسؤولياتنا لقيادة العالم بعيدا عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين باتجاه وعد مشرق لغد أفضل". لقد احتضنت رؤية بوش الأب تقاليد وقيم الأخلاقية المثالية التي تحلت بها السياسة الخارجية الأمريكية منذ وقت طويل، والتي يمكن إرجاعها في قرننا الحالي إلى الرئيس الأمريكي صاحب المبادئ الأربعة عشر وودرو ولسون[1]. وقد تحدث بوش الأب عن ولادة نظام دولي جديد والذي اعتبره " حقبة جديدة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب، أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمنا في السعي نحو السلام، عهد يمكن لأمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب من أن تزدهر في وظائفها ومن العيش في تجانس، اليوم يصارع النظام الدولي الجديد لكي يولد، عالم مختلف تماما عن الذي نعرفه حيث يستبدل حكم الفوضى بحكم القانون، عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة، عالم تستمر فيه الديمقراطية بكسب أصدقاء جدد وتحول أعداء قدامى إلى أصدقاء، وحتى الأمريكيون شمالا، وسطا وجنوبا يمكن أن يوفروا نموذجا لمستقبل كل الإنسانية، عالم الأول في الديمقراطية الكاملة لنصف الكرة الأرضية ". كان هناك جدل واسع حول ما إذا كان تصور النظام الدولي الجديد الذي قدمه بوش الأب والقائم على التعاون المشترك والأمن الجماعي يمثل سياسة خارجية واقعية أم أنه ببساطة مقاربة مثالية للمستقبل، وقد اعتبر كثير من المنتقدين أن إدارة بوش الأب لم تحدد أهداف النظام الدولي الجديد وآليات تحقيقها، كما شكك الواقعيون بأنه من الصعب تبرير الالتزام الأمريكي في وضعيات بدون مصالح وطنية محددة، في حين أكد آخرون عند انتهاء الحرب الباردة أن على الولايات المتحدة، ذات الدور القيادي العالمي، أن تتدخل لمنع أي خروقات لحقوق الإنسان، الدفاع عن الأنظمة الديمقراطية وقيادة الجهود الإنسانية.[2]

لقد حدد جورج بوش الأب معالم ومكونات النظام الدولي الجديد وفقا للإطار التالي:

1- التغيرات في أوربا، والتحول الجذري في العقلية السوفياتي في اتجاه الانفتاح الأمر الذي دفع إلى تحسن نوعي في العلاقات الأمريكية – السوفياتية.

2- ولادة "أوربا الجديدة" ولو تدريجيا، أعطى زخما كبيرا لمفهوم الديمقراطية في العالم ومصداقية للأهداف المرسومة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمبنية بشكل عام على مفاهيم المجتمعات الديمقراطية والاقتصاد الحر والتعاون من أجل السلام.

[1] - أحمد عبد الرزاق شكارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 32-33.

[2] - George Herbert Walter Bush ", Op.Cit.

3- أزمة الخليج والتعامل معها بشكل حازم، أوجد عنصرا رادعا لنظام جديد، عبر التلميح بأن اعتداء سيواجه ردة فعل دولية بوسائل عسكرية فعالة.

4- نتائج الصراع أوجدت حالة ملائمة لتحرك دبلوماسي يرتكز على التفاوض السلمي، كقاعدة لحل مشاكل الشرق الأوسط نهائيا عبر تفعيل دور الأمم المتحدة كأداة لحل الصراعات الدولية.

5- العمل على التطور الاقتصادي كمدخل للعلاقات الدولية في المستقبل عبر فتح أسواق جديدة وإطلاق سياسة التبادل الحر بهدف تقليص الفارق المعيشي الذي يفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة.[1]

لقد حكمت نهاية الحرب الباردة على الفكر الإستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته واتجاهاته العملية بالنظر إلى التحولات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خارجة العلاقات الدولية، ومن المعروف أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال الصراع الإيديولوجي القطبي السابق انتظمت حول ثلاثة أهداف مترابطة:

– احتواء النفوذ السوفياتي وتطويقه

– الحيلولة دون انتشار الشيوعية في العالم وعلى الأخص مناطق النفوذ الأمريكي وحزام أمنها الحيوي في أوربا وأمريكا اللاتينية.

– دفع النمو الاقتصادي في العالم وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها.[2]

ولئن انتظم الحوار الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة حول ثنائيتي الواقعية/المثالية والأحادية/ التعددية اللتين تشكلان الإطار الثابت للدبلوماسية الأمريكية، إلا أن هذا الحوار اتخذ صياغات جديدة تتلخص في مقاربتين متمايزتين: فكرة النظام العالمي المرتكز على الشرعية الدولية والشراكة الشاملة وفكرة الأحادية القطبية والاستثنائية المتمحورة حول الذات. ونلمس المقاربة الأولى لدى إدارة الرئيس بوش الأب الذي رفع شعار النظام الدولي الجديد والذي يعني بالنسبة له ثلاث دلالات:

– انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الإيديولوجيا التوليتارية الشيوعية، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره آليا بفعل هذا الانتصار وبأثره كما بينت تجربة أوربا الشرقية.

---

[1] - أحمد عبد الرزاق شكارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 42-43.

[2] - السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص30.

- تحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية مما يمكن من حل النزاعات الموروثة من الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي ضمن آلية الهيئة الأممية المرشحة للتوطد بعد أن انتفت آليات التوازن التي كانت تحد من فاعليتها.

- اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمين للنظام الدولي في صيغته الجديدة، من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة. وبدأت التطبيقات العملية لهذه الرؤية في الساحة الشرق-أوسطية (حرب تحرير الكويت) وانطلاق مسار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في مدريد 1991. وتعرضت لانتكاسة جلية لعجزها التعامل مع ذيول الحرب الباردة، التي اتخذت شكل حروب أهلية وصراعات إقليمية تطرح تحديات غير مسبوقة على الإستراتيجية الأمريكية التقليدية.[1]

المطلب الثاني: التحديات الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

لم تكن هجمات 11 سبتمبر 2001، مجرد عملية إرهابية عادية، بل إنها شكلت قفزة نوعية بالغة الأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي وتسببت في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى بما يتضمن ذلك من إعادة تعريف أدوار هاته السياسات ولا سيما منها العسكرية، ومن ذلك وضعت الولايات المتحدة هدفا معينا وهو مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذه المرة الأولى، منذ انتهاء الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها هدفا محددا يكون محور التركيز لسياستها الخارجية.[2]

لقد أمد الهجوم إدارة بوش الابن بذريعة لإعلان حرب مطولة ترمي إلى سحق أي معارضة أو حتى مقاومة ممكنة لنظام معولم تحت سيطرة أمريكية ليس موضع تساؤل، حيث اكتشف الرئيس بوش الابن "قاعدة الإرهاب" وجعله مرتكزا لسياسته الخارجية، في وقت تواجه فيه نخب السياسة الخارجية الأمريكية تحديا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بأن تتبنى رؤية جديدة لنظام عالمي وأن تحدد الدور الأمريكي في ذلك النظام في الألفية الجديدة، فكان مبدأ بوش هو الاحتفاظ بالولايات المتحدة في حالة خوف وتأهب موضوعا مركزيا في رسالة حالة الاتحاد التي وجهها في جانفي 2002 " **لن أنتظر على الأحداث فيما يدلهم الخطر، ولن أقف متفرجا فيما تقترب التهلكة أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلا، ولكنها ما تزال في بدايتها، إن هذه الحملة قد لا تنتهي في زمننا ولكنها يجب أن تشن في زمننا...إننا لا نستطيع أن نتوقف فجأة**

[1] - نفس المرجع، ص ص 31-32.

[2] - أحمد إبراهيم محمود، " الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 147، جانفي 2002، ص50.

... إن التاريخ يهيب بالولايات المتحدة وبحلفائها أن تعمل، وإنه لمن مسؤوليتنا أن نحارب حرب الحرية".[1]

ويظهر التغيير في النظرة إلى إستراتيجية الولايات المتحدة بوضوح في خطابات عدد من أهل القرار في وزارتي الدفاع والخارجية، وكذلك لدى المقربين من أهل القرار، ففي محاضرة نظمها كورت كامبل Kurt Camble نائب رئيس مؤتمر الإستراتيجية والأمن الدولي إثر الاعتداءات على نيويورك وواشنطن، وشارك فيها الجنرال برنت سكاوكروفت، اوجز زيغنيو بريزينسكي Brzezinnski Zbigniew أبعاد التحول الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في سبع نقاط:

– إن الحرب على الإرهاب هي حرب متعددة الوجوه وسوف تؤدي إلى فتح أكثر من جبهة.

– على الولايات المتحدة ألا تحصر تعريفها للعدو في شخص أسامة بن لادن أو تنظيمه وألا تجعل أمر القبض عليه قضيتها المحورية.

– للغوص في أعماق أي حرب شاملة وطويلة في أفغانستان آثارها السلبية بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الإقليمية.

– إن الحرب ضد الإرهاب ليست حربا دينية ضد الإسلام.

– لابد من التمييز بين الدول التي يرى أهل القرار أنها تأوي الإرهاب. فمنها من يأويه ومنها من يتجاهله، فإذا عاديناها جميعا اتسع نطاق أعداء الولايات المتحدة. وتعذر على هذه الأخيرة أمر إدارة المعركة.

– على المجتمع الأمريكي أن يعيد تنظيمه من اجل الاستعداد لتحمل ضربات جديدة.

– لابد من إعادة النظر في الرؤية السياسية للولايات المتحدة من خلال تفهم متطلبات المجتمع الدولي والبحث عن أسباب الخطأ.[2]

وهنا نشهد تطورا في التعريف الإستراتيجي للعدو. فبعدما سادت الفكرة القائلة أن العدو متمثل في الدول المارقة أو المرتدة، وبعد أن شاع طرح الاحتواء الذي تقدم به انتوني لايك Anthony Lake ومارسته السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتصارها على العراق عام 1991 ويشمل التعريف الأمريكي للدولة المرتدة خصائصا منها رعاية الإرهاب ويأتي الرد على الإرهاب من خلال احتواء الدولة المرتدة نفسها وكذلك من خلال العمل على قلب نظام الحكم فيها أو إضعافه، فلما تم

---

[1] - نصير عاروري، " حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب"،مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284،سبتمبر 2002، ص ص 54-58.

[2] - فؤاد نهرا، " متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب"،مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 105،افريل 2002، ص68.

تحديد مصادر التهديد في دولة نائية عن محاور التدخل الأمريكي المباشر وكذلك عن المراكز الحيوية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ولما حدد موقع العدو في دولة بعيدة كل البعد عن امتلاك تقانة عسكرية حديثة ومعزولة دوليا، ضعيفة التأثير في جوارها اتضحت الحاجة إلى تغيير منهجي جذري، من أجل ذلك نجد دونالد رامسفيلد يضفي على الحرب الجديدة سمات مختلفة، فهي حرب لن تنتهي باحتلال منطقة ما، ولا بانهزام قوة عسكرية معادية، وإنما تتطلب عملية ضبط سياسي، أمني، واستخباراتي على المدى الطويل[1]. هذه المعطيات تكشف الوجه الجديد للعدو والذي لم يعد من الممكن حصره في دولة ما أو جيش تقليدي ما، فالمعركة أصبحت غير تقليدية تواجه الولايات المتحدة فيها عدوا شرسا قادرا على ضرب مراكزها لكنه ليس متمثلا في قوة ظاهرة واضحة المعالم، يمكن تحديد تموقعها الجغرافي، فموقعه لا يتناسب مع مواقع الدول، وسياسته لا علاقة لها بالسياسات الرسمية للدول التي تواجه عدوان الولايات المتحدة.

في الواقع أنه رغم نهاية الحرب الباردة وصعود الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإن المحللين في وزارة الدفاع الأمريكية ركزوا على جوانب الضعف الجديدة التي خلفها انتشار أسلحة الدمار الشامل ذات التقنية العالية والمتطورة، فقد صار من يسمون بالعلماء المرتدين Renegade Scientists المنشقين عن الاتحاد السوفياتي السابق يؤجرون خدماتهم لدول غير صديقة، وغالبا ما يكون دكتاتوريو هذه الدول شاذين عن السلوك الدولي المتعارف عليه ويزدرونه إلى حد أن فرضيات الردع الكلي في عهد الحرب الباردة لم تعد مصدرا موثوقا يعتمد عليه، علاوة على ذلك أدار الرئيس بوش الابن حملته حول وعد بكبح ما أسماه " أفول قواتنا المسلحة خلال سنوات إدارة كلينتون"[2] وكان وزير دفاعه دونالد رامسفيلد قد دفع منذ وقت طويل، حتى عندما كان مواطنا مدنيا عاديا، باتجاه برامج الدفاع الصاروخي، وحتى قبل أقل من أسبوع على هجمات 11 سبتمبر 2001، شهد رامسفيلد أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن " **الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة أصبح يكتسب أهمية متزايدة**" مشيرا إلى أن التهديد بشن هجمات صاروخية وبالقاذفات أثناء الحرب الباردة أنهى الأفضلية الأمنية التقليدية للولايات المتحدة بوجود منطقة عازلة من دول جوار صديقة وأكد أنه بعد نهاية الحرب الباردة لم تعد للولايات المتحدة أفضليتها الجغرافية.[3] وعلى الرغم من أن الأسلحة المستخدمة في هجمات 11 سبتمبر كانت عبارة عن طائرات مدنية

---

[1] - نفس المرجع، ص 69.
[2] - جيمس نويز، " الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية- العربية "، سلسلة محاضرات الإمارات 94، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية "، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 06-07.
[3] - "بوش الابن: اليمين الجمهوري يسيطر على دفة الحكم" ، http://www.e-socialsts.net/node/15320

أمريكية ولم تكن صواريخ بالستية، فإن الأحداث ضخمت من الإمكانية التدميرية للهجمات الشريرة. ولا يزال السؤال مطروحا بعد مرور سنوات على تفجيرات نيويورك وواشنطن، هل كان زلزال 11 سبتمبر لحظة تحول وقطيعة في التاريخ، ونهاية حقبة كاملة وبداية عهد جديد أم مجرد هزة كبرى لا تأثير لها في العمق والجوهر، حتى لو فرضت الاهتمام وأثارت الخيال ؟ [1]

باختصار يمكن تصنيف النماذج التحليلية التي قدمت استنكاه الحدث في ثلاث اتجاهات متمايزة:

الاتجاه الأول: اعتبر أحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي والفاعلية الهجومية. ومن أبرز من ذهب إلى هذا الرأي رجل الأعمال الأمريكي الأشهر جورج سوروس الذي اعتبر أن الزلزال وفر لإدارة بوش الابن فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاثة ركائز أساسية هي: التفوق العسكري الأصولية الدينية وأصولية السوق. ومهما كان شكل وأنماط تجسد هذه الهيمنة الأحادية في مستوى العلاقات الدولية، فإن السؤال المطروح هو: إلى أي حد يمكن لظاهرة معقدة لا شكل لها وثيقة الصلة بالعوامل المجتمعية والثقافية والأزمات المحلية والإقليمية (أي الإرهاب) أن تشكل عدوا للقوة الدولية المهيمنة تستخدم إزاءه نفس المقولات في الخطاب الأمريكي خلال الصراع القطبي السابق. أما **الاتجاه الثاني**، فيتمثل في اللجوء إلى براديغم الصراع الحضاري الذي كثر الحديث حوله بعد الأحداث، فإذا كان الإرهاب عدو زئبقيا لا شكل له ولا موقع، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية، ومع أن الكثير من المحللين والكتاب لا يذهب إلى حد اختزال الصراع الدائر راهنا في صدام الإسلام والحضارة الغربية المعاصرة، إلا أنه من الواضح أن هذه الخلفية حاضرة في الأذهان، حتى ولو سلكت مسارات ضيقة خفية مثل التركيز على بعض البلدان بعينها، وبعض المجموعات والألوان الإيديولوجية والسياسية، ومن ثم صعوبة الفصل بين الإرهاب والمجال الإسلامي في الخطاب الأمريكي الرسمي والأدبيات الغربية. أما **الاتجاه الثالث** فيرى في الحدث مبشرات نهاية الهيمنة الأمريكية*، ومظهرا بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم وبداية أفول هذه القوة، ومن المفارقات أن مصدر هذه التصورات أساسا كتابات بعض المفكرين الأمريكيين المنشقين مثل العالم اللغوي ناعوم تشومسكي، إلا أن هذه الصورة مضللة وخاطئة ولا تصمد أمام الحد الأدنى من التحليل الموضوعي المعمق، فمهما كانت نقاط الضعف في

---

[1] - السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص 11.

النظام الأمريكي، ومهما كانت التناقضات البادية في العلاقات الدولية، فإن المشهد الثابت في النظام العالمي هو تحكم الولايات المتحدة في الرهان الاستراتيجي العالمي وفي بنية الاقتصاد العالمي الموحد وفي الواقع إن زلزال 11 سبتمبر ولد أزمة نظرية حادة طالت الفكر الإستراتيجي وأنساق التأويل المألوف في العلاقات الدولية.[1]

تنطلق رؤية السياسة الأمريكية من اعتبار أحداث 11 سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وينشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة معيارا لسياستها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية. هذه الرؤية إذا لا تقر سياسة الاحتواء ولا توازنات القوى ولا إستراتيجية الردع، كما أنها لا تعتمد على القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والسبب في ذلك هو تغير الأساس الفلسفي للرؤية الأمريكية لشكل النظام الدولي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم طريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم. والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازنات القوى والاحتواء والردع، أصبح واجبا أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل والمؤمنة به، وإلا فيجب أن يتم التغيير بالقوة. إذا يجب أن تقلع الولايات المتحدة عن سياسة الحفاظ على الوضع القائم، وأن تتحول إلى قوة تتبنى التغيير في النظام الدولي، إن الرضا بالوضع الدولي المترتب على انهيار سور برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي في التسعينات كان يعكس فلسفة الحفاظ على الوضع القائم و الشعور بالارتياح والاسترخاء الذي كان بدوره أحد أسباب أو مصادر الأزمة التي تفجرت في 2001 (حسب إدارة بوش الابن). فأحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت منطلقا للتصعيد النوعي في السياسة الخارجية الأمريكية تجسد في إعلان واشنطن لعدد من المبادئ، يأتي في مقدمتها من ليس معنا فهو ضدنا،

* بالحديث عن الهيمنة يمكن القول أن ملامح الرؤية الفكرة الأمريكية فيما يتعلق بالعالم تقوم على السيادة الأمريكية في كل المجالات و تحقيق المصلحة القومية الأمريكية بكل الوسائل و أن النموذج الأمريكي هو الذي يجب أن يحتذى و تبني نظرة أحادية للعالم و للتاريخ يجب أن تستوعب قوميا و دينيا و تطبيق مبدأ الخيار الصفر في العلاقات الدولية حيث لا شيء قابل للمساومات و العمل على تقسيم العالم إلى مجالات حيوية يتم السيطرة عليها بالوسائل المناسبة لكل منها على أن يتم تنفيذ هده الرؤية من خلال ثلاث محاور أساسية –المحور الثقافي/الحضاري/الديني-المحور الجغرافي السياسي بالسيطرة على الثروات و الموارد-استخدام القوة بأنواعها المختلفة النووية/الكيماوية/البيولوجية

[1] - السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص ص 12-14.

والحد الأمريكي في الحرب الاستباقية أو الوقائية، والحق الأمريكي في عدم السماح بتحدي قوتها العسكرية أو التفوق عليها.[1]

المبحث الثالث: المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة

لا تنبع السياسة الخارجية لأية دولة من فراغ، وإنما هي تستهدف تحقيق مصالح وأهداف الدولة في المجال الخارجي، لذلك يقال أن السياسة الخارجية للدولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهكذا تقتضي عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة القيام بعمليتين أساسيتين، تتمثل الأولى في تحديد الأهداف والتي يطلق عليها البعض "رسم إستراتيجية الدولة الخارجية " وثانيا اختيار الوسائل. وهنا يكمن جوهر فن السياسة الخارجية، وهكذا يتضح أنه لا يتسنى فهم السياسة الخارجية لأية دولة أو تحليلها تحليلا عمليا صحيحا بهدف الكشف عن مدى فاعليتها ونجاحها دون التعرف في بادئ الأمر على المصالح والأهداف التي تسعى الدولة إلى حمايتها وتحقيقها عن طريق إتباع سياسة خارجية معينة.[2]

يقول جورج لونزوفسكي George Lenzowski في مؤلفه الشهير "الشرق الأوسط في الشؤون العالمية" "The Middle East in world Affairs " : "**لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم**"، وقد كان الشرق الأوسط عبر العصور ولا يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناة الإمبراطوريات والقوى العظمى، إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين والمهتمين بالشؤون الدولية.[3]

ويعتبر مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات شيوعا واستخداما، وبالرغم من ذلك يعتبر أكثرها مثارا للجدل والاختلاف في نفس الوقت. إذ لا يكاد يوجد اتفاق محدد على حدوده ومكوناته، كما لا يوجد تبرير واحد مقنع عن سبب وصفه أوسطا وبالنسبة لمن يعتبر أوسطا، وأغلب الظن أن هذا الوصف قد نقل عن البريطانيين، فالشرق يكون أدنى أو أوسطا أو أقصى بالنسبة للجزر البريطانية، وكل يمثل وحدة جغرافية كبرى[4]. ومفهوم الشرق الأوسط لا يعبر عن

---

[1] - مصطفى علوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 66-67.
[2] - ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1995، ص 65.
[3] - نفس المرجع، ص49.
[1] - مصطفى محمد كمال، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط و دور مصر، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، 1995،ص45
* يعد الفريد ماهان أول من استخدم عبارة الشرق الأوسط من خلال مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين و بغداد و هو صاحب كتاب The Influence of Seapower Upon History و قد استخدم مصطلح الشرق الأوسط أول مرة في مقال The Persian Gulf and International Politics

اصطلاح محايد، فقد ورد في دراسات غربية عديدة تناولت أبعادا جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية اتجهت لترسيخ هذا المفهوم بدوافع سياسية إستراتيجية. وروجت الكتابات الغربية لهذا المفهوم منذ القرن الماضي حينما ذاع صيته في الفكر الإستراتيجي الانجليزي، منطلقا من مقال لضابط بحري أمريكي هو الكابتن الفريد ماهان* Alfred Mahan في سبتمبر 1902، ثم أعقبه فالنتاين شيرول Valentie Chirol مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز بسلسلة مقالات حول مسألة الشرق أوسطية، ثم جاء كتاب هاملتون الذي يحمل عنوان " مشاكل الشرق الأوسط" والذي صدر في لندن 1909. وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب هذا المصطلح ذيوعا حيث أنشأ ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني وقتها، ما عرف بإدارة الشرق الأوسط وذلك عام 1921، حيث أنيط بإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق. وفي الحرب العالمية الثانية أنشأ البريطانيون مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط.[1]

يمكن القول أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي. ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام. بمعنى أنه يمكن أن يتسع أويضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذ هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم[2]. من جانب آخر يعود الغموض الذي يكتنف تحديد إقليم الشرق الأوسط إلى أن هناك نوعا من المفهوم المسبق أدى إلى التباس بين ثلاث مصطلحات: الشرق الأوسط، العالم العربي والعالم الإسلامي، فالعالم العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط، ويمتد خارجه إلى شمال إفريقيا ونطاق السافانا من السنغال إلى السودان. أما العالم الإسلامي فيشمل كل الشرق الأوسط ويمتد في ما ورائه في شتى الاتجاهات الجغرافية، وأكثر الغموض الذي يجعل تحديد الشرق الأوسط أمرا غير سهل المنال راجع إلى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى كل إقليم أو إلى جزء منه، ومن هذه المصطلحات: الليفانت، الشرق القديم أو الأقدم، الصحاري الكلاسيكية، جنوب غرب آسيا، الشرق القريب، الشرق الأدنى، الشرق الأوسط، وتكاد تجمع الكتابات المختلفة في الوقت الراهن على استخدام مصطلح الشرق الأوسط كبديل للمصطلحات السابقة. ففي الانجليزية

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 36-37.

[2] - يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت، دار النهضة العربية، 1986 ، ص141

والفرنسية والعربية وفي تصنيفات الأمم المتحدة وفي كثير من الكتب السنوية التي تعالج أقاليم معينة، يتردد اسم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضيف كاتب أو هيئة ليبيا أو السودان أو إحداهما أو برقة وشمال السودان فقط، وبذلك يقتصر الشرق الأوسط على مجموعة دول غرب آسيا بإضافة مصر (والسودان وليبيا أحيانا)، وتخرج اليونان رغم أنها حضارية تشبه إقليم الشرق الأوسط.[1]

لم تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين بدأت الولايات المتحدة تضطلع بممارسة مسؤولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية وحين بدأت الحرب الباردة بين قطبي النسق الدولي تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط[2].

ويمكن القول، أنه على الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط، فان هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها. وفيما يلي، سنعرض -بصورة موجزة- أهم تلك الأهداف والمصالح.

يمكن تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، فيما يلي:

- احتواء التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط وتحييده من الدبلوماسية الإقليمية.
- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الدول الغربية بأسعار منخفضة ومستقرة.
- حماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة.
- الحفاظ على سياسات الوضع القائم في الشرق الأوسط ومساندة الحكومات والدول الحليفة ذات الأنظمة المحافظة.[1]

وعلى الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة بفعل انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي، وقيام نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أركان السياسة الأمريكية الشرق أوسطية بقيت على حالها دون أي تغير جذري، وذلك لأن النفط ما زال في صدارة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية، كذلك

1- نفس المرجع، ص ص144-146

2- نفس المرجع، ص 158

ثبات مكانة إسرائيل وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة خاصة الدوائر الحاكمة الأمريكية.[2] غير أن هذه الأهداف والمصالح التي تبلورت خلال فترة الحرب الباردة، اكتسبت أهدافا أخرى بعد انقضاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي. بدأت هذه الأهداف تتطور منذ بداية التسعينات وبلغت قمتها في أحداث 11 سبتمبر 2001، التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وتتمثل في:

* العمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.
* مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية.
* محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعده بل والدول التي تنتجه وترعاه.[3]

وقد حاول الكثير من المهتمين تقديم ترتيبات مختلفة لأولويات المصالح الحيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن بينهم مارتن انديك Martin Indik، والذي اعتبر أنها تشمل البترول، إسرائيل واستقرار المنطقة، ثم هناك الرؤية المهمة التي عرضها بالتفصيل ستيف سبيجل Steve Spegal، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، وقال فيها أنه يمكن تعريف المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بأنها تضم المكونات أو الإجراءات التالية:

* حماية وضمان تدفق البترول من منطقة الخليج.
* منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
* حماية علاقات الصداقة القائمة مع الدول العربية.
* مكافحة الإرهاب والتطرف.
* حماية الروابط التقليدية مع إسرائيل.
* احتواء الدول المعادية ونجاح عملية السلام.[3]

في هذا الإطار، سنحاول التركيز على هدفين أساسيين، واللذين يعتبران من المصالح الثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، هما: ضمان تدفق النمط وحماية امن إسرائيل.

بالنسبة للنفط، يعتبر هو المحرك للآلية الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي، كما أنه مصدر قوتها إذ منذ اكتشافه كمحرك للآلة الاقتصادية الغربية والتحكم فيه لا يزال يعني القدرة على الهيمنة على النظام العالمي والتأثير المباشر على القوى المحركة أو العاملة فيه. وهي الحقيقة التي أدركتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وسعت إلى معالجتها. وقد قامت الإستراتيجية النفطية الأمريكية على عدة مبادئ

---

[1]-Hooshang Amirahmadi,The United States and the Middle East,State University of New York Press,1993,p11

[2] - هيثم مزاحم، " السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر "،مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 107، صيف 2002، ص ص 176-177

[3]- إدريس لكريني، المرجع السابق الذكر، ص45.

[1] - عاطف الغمري، المرجع السابق الذكر، ص ص 183-184.

أهمها:- تعدد مصادر النفط والطاقة- تعدد طرق النقل وتعدد خطوط الإمداد – الحصول على النفط بأسعار منخفضة ومستقرة، وهو ما يوفره تعدد المصادر الطرق الآمنة – حرمان أعداء واشنطن من تكنولوجيا النفط – استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية دول العالم.[1]

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الاقتصادية، والتي نبعت من ثرواتها الطبيعية المتوافرة بكميات ضخمة تسمح بتصديرها بالمعدلات الكافية للنمو الصناعي العالمي (بترول – غازطبيعي- فوسفات ...) ويلعب البترول على وجه الخصوص دورا هاما في تعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة، وقد ظهر في المنطقة في إيران عام 1908 ثم في العراق عام 1928، وظل إنتاج المنطقة ضئيلا بالمقاربة مع إنتاج المناطق الأخرى، ثم تعاظم عندما تم اكتشاف في دول الخليج و في دول أخرى، حتى أصبح إنتاج المنطقة يمثل 28% من واردات الولايات المتحدة، 32% من احتياجات ألمانيا، 45% للمملكة المتحدة، 76% لليابان و 79% لفرنسا[2].

وتنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة. فهناك أولا: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركائها النفطية التي استثمرت وما تزال أموال ضخمة في مجال اكتشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقق من ورائها أرباحا ضخمة. وهناك ثانيا: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.وهناك ثالثا: البعد الإستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغزى في ظروف معينة بمحاولة السيطرة المباشرة عليه وعدم الاكتفاء بمنع القوة المنافسة أو المعادية من السيطرة عليه أو الاقتراب منه.[3]

وعلى العموم، يبقى النفط مصلحة حيوية أساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بفعل مركزية الطاقة في إدارة عجلة الاقتصاد العالمي، ولا سيما في ظل تمتع دول الشرق الأوسط باحتياجات ضخمة ومؤكد سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بالمناطق الأخرى. كما أن هدف الهيمنة النفطية يشغل حيزا كبيرا من سياسة الولايات المتحدة الخارجية من منطلق أن المنطقة هي سوق استهلاكية ضخمة ومخزن كبير للسلع ومصدر مالي هام للاستثمارات الخاصة. فهدف الهيمنة النفطية هي الغاية التي تتطلع إليها الولايات المتحدة لتحقيق الأمن الإستراتيجي

[1] - حسن الرشيدي، " الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية "،مجلة البيان، العدد 02، 2004، ص 311.
[2] - مصطفى محمد كمال، المرجع السابق الذكر، ص 55.
[3] - حسن نافعة، المرجع السابق الذكر، ص 86.

والهيمنة السياسية والثقافية الأمنية في ظل تنامي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لهذا المورد في المستقبل.[1]

أما بخصوص إسرائيل، فلا يكاد يختلف اثنان على وجود التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على امن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وإنما بمدها بكل أسباب ووسائل التفوق على دول المنطقة مجتمعة، وبالتالي هناك إجماع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية،غير أن التحليلات تتباين كثيرا حول حدود ونطاق هده المصلحة وأسباها ووسائل تحقيقها وحول ما إذا كانت مصالح إسرائيل ورؤيتها للمنطقة تتطابق تماما مع مصالح الولايات المتحدة أم أن هناك اختلاف ما ويقول الدكتور كامل أبو جابر: " لو تمكنا من تحديد أهداف ومصالح السياسة الأمريكية لاستطعنا فهم الأسباب التي تدعو الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل، والسؤال يصبح عندئذ: هل تخدم إسرائيل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وهل الولايات المتحدة الأمريكية بعدما حددت أهدافها و مصالحها في هذا القسم من العالم وجدت أن ارتباطها بإسرائيل بالشكل الحالي هو أحسن وسيلة لخدمة هذه المصالح ؟ وهل يعني ارتباط المصالح الأمريكية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة قد تخلت عن فكرة التعاون مع الدول العربية؟" [2]

إن الحجة التي تستخدم باستمرار لتبرير العلاقة مع إسرائيل هي أنها البلد الديمقراطي الحقيقي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، وأنه يستحق الدعم القوي من الولايات المتحدة. إذ كانت إسرائيل في حاجة إلى دولة هامة وراعية لمصلحتها ووجدت الولايات المتحدة نفسها في هذا الدور، والسبب الرئيسي وجود طائفة يهودية أمريكية ركزت هذه الأخيرة عملها مع الكونغرس الذي بيده مفتاح الخزينة الأمريكية وبررت مطالبها بتأييد إسرائيل باعتبارات إنسانية ومثالية[3]. ولكن بعد انتصار إسرائيل في حرب جوان1967، رأت الطائفة ضرورة تغيير أسلوب تناولها للموضوع. حيث يمكن اعتبار إسرائيل وجيشها الجيد وامتلاكها السلاح النووي يخدم المصالح الأمريكية كحليف قوي يقف سدا منيعا في وجه انتشار المد السوفياتي السابق والأنظمة الراديكالية في منطقة الشرق الأوسط ويحمي الخليج وحقوله النفطية. كما تعتبر إسرائيل مصدرا موثوقا للمعلومات عن المنطقة، وهذا ما ذكره المدير السابق لايباك "مينوري" من أن أعضاء الكونغرس

[1] - عبد الخالق عبد الله، " النفط والنظام الإقليمي الخليجي "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 152، صيف 1993، ص 26.

[2] - كامل أبو جابر، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص 09.

[3] - جورج و.بول، دوغلاس ب . بول، أمريكا/ إسرائيل علاقة حميمة، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، 1994، ص17.

أكثر ميلا إلى تأييد منح المساعدات المالية لإسرائيل على أساس قيمتها الإستراتيجية أكثر من الاعتبارات الأخلاقية.[1]

وفي هذا السياق، يعتبر الدكتور سمير بطرس أن التيار الرئيسي للبحث في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتميز بالتركيز على التفسير الفردي (التفسير التاريخي) أكثر منه على التفسير التحليلي، وكأنه تركيز على ما يسمى بالتفسيرين الحكومي والقطري، وبالتالي على الخطط والنشاطات أكثر منه على التفسير النظامي (المقصود بالنظامي Systematic ما يتعلق بنظام المجتمع أو الدولة – الأمة ككل) و التوجهات. ويبرز هذا بحد ذاته مشكلات سوء الفهم التي بدأت بها هذه المناقشة. فالإفراط في التأكيد على ما يسمى بتأثير اللوبي اليهودي على مواقف السياسة الأمريكية، يهبط بمدى رؤية المسائل من مستوى النظام إلى المستوى الحكومي البحت إن لم يكن إلى المستوى القطري. وهكذا فبدلا من النظر إلى هذا العنصر باعتباره واحد فقط من عناصر عديدة يتألف منها السياق الأوسع ينظر إلى هذا الناتج السياسي المعين أو ذاك على أنه ليس أكثر ولا أقل من حصيلة عملية بسيطة من عمليات سياسات الضغط. وبالمعنى نفسه، تبقى التنبؤات عن السياسة الشرق أوسطية معينة على أساس ولاءات السياسة الحزبية أو حتى على الأساس القطري البحت لصانعي السياسة الخارجية.[2]

لقد اتخذ الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ قيامها عدة صور وأشكال كالدعم السياسي والاقتصادي.ويؤكد محمد حسنين هيكل أن الدعم الأمريكي يهدف في الواقع إلى سيطرة الولايات المتحدة على العالم العربي حيث تقوم إسرائيل بدور الحارس وتعمل كمخفر متقدم للمصالح الأمريكية.[3]

في ضوء دراسة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، يمكن تحديد أو رسم تصورات مميزة عن إسرائيل لدى أعضاء النخبة الأمريكية الحاكمة. وللإشارة، فإنه رغم تميز كل من هذه التصورات عن الأخرى في معناها ومغزاها، إلا أنها في نطاق السياق العام للسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل تخدم غرضا واحدا وتؤدي إلى نتيجة واحدة وهي مزيد من الترابط بين الدولتين، لأنه في

---

[1] - نفس المرجع، ص231.

[2] - سمير بطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الإمبريالية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1982، ص ص 257-258.

[3] - كامل أبو جابر، المرجع السابق الذكر، ص 18.

نطاق التحليل الوظيفي لكل من هذه التصورات نجد أنها تخدم أولا وأخيرا مصلحة إسرائيل. وتتمثل هذه التصورات في:

- إسرائيل تجسيد للدولة اليهودية المنشودة.
- إسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.
- إسرائيل مصلحة أمريكية.
- إسرائيل قوة غربية.[1]

إن العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل من جهة، وحاجة الولايات المتحدة إلى مصادر النفط وأسواق العرب من جهة ثانية، أوقع السياسة الأمريكية الشرق أوسطية في تناقض أدى إلى فشلها أحيانا وإرباكها في غالبية الأحيان الأخرى.[2]

وكما اشرنا في بداية هذا المبحث فان برنامج عمل الدول في المجال الخارجي يتضمن إلى جانب الأهداف المراد تحقيقها الوسائل و الآليات الملائمة لذلك. وفي هذا السياق، تتباين الآليات التي تعتمدها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفقا لطبيعة الأهداف وكذا وفقا لرؤية كل إدارة و مقاربتها للمسالة. ومن بين هذه الآليات، يمكن ذكر الآتي: الوسائل العسكرية حيث كان هناك تركيز واضح على ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لقوة عسكرية هائلة قادرة على انجاز مختلف المهام، وقد جاء هذا في تقرير البنتاغون عام 1991 الذي خلص إلى أن تطوير القوة العسكرية الأمريكية و قدراتها القتالية في منطقة الشرق الأوسط هو أساس النجاح في حفظ المصالح الحيوية الأمريكية، ويتم ذلك وفقا للإستراتيجية التالية – تشكيل قواعد عسكرية في المنطقة لردع الأطراف المناوئة – إقامة هيكل امني إقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه – إقامة مناورات مشتركة مع دول المنطقة – التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل[1]. وهناك الوسائل الاقتصادية، وتشتمل على جملة من المركبات والإجراءات الأساسية، من بينها: تقديم المساعدات الاقتصادية لطرف ما سواء كان دولة أو تنظيما...لتحقيق هدف معين أو اللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية كما حدث مع العراق مثلا من اجل إجباره على تنفيذ القرارات الأممية. بالإضافة إلى الوسائل الدبلوماسية، ويبرز دلك بشكل واضح في محاولات الولايات المتحدة للعب دور الوسيط الساعي لإيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي وفقا للأجندة الأمريكية، أين تحافظ على مكانة وقوة حليفها الإستراتيجي الطبيعي في المنطقة. كما يبرز هدا النوع من الوسائل في سعي الولايات

[1] - محمد السعيد إدريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص ص 257-258.
[2] - محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1990، ص22.

المتحدة لتشكيل تحالفاتها وفي رغبتها في الحصول على مساندة ودعم حلفائها عند اتخاذ الإجراءات التي من شانها تحقيق أهدافها وضمان مصالحها ومثال ذلك دبلوماسية الرئيس جورج بوش الأب الناجحة في الحصول على تفويض الأمم المتحدة وتشكيل تحالف دولي لتحرير الكويت عام 1991. وهو النموذج الذي لم يتكرر مع بوش الابن في حربه على العراق عام 2003. ويعتبر التحالف –في حد ذاته– احد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط سواء كان مع إسرائيل أو مع بعض الدول العربية .

المطلب الثاني: الأوضاع الإقليمية في الفترات المزامنة لحكم الرئيسين بوش الأب والابن:

سيتم تناول هذا العنصر على قسمين، يغطي الأول وضع منطقة الشرق الأوسط في المرحلة المزامنة لحكم الرئيس جورج بوش الأب بينما يتعلق الثاني بفترة حكم الرئيس بوش الابن على النحو التالي:

بالنسبة لإدارة بوش الأب، يمكن القول أن انهيار الاتحاد السوفياتي منح الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الظهور كأعظم قوة منفردة في العالم لضمان النظام الدولي الذي ترغب في قيامه إلا أن ذلك التفرد لا يعني عدم وجود قوى إقليمية مناهضة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

من جهة أخرى، حدثت تغييرات مهمة في أوضاع بعض الدول الشرق أوسطية أثرت على قضية إسرائيل /فلسطين، فانتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، لم يؤد إلى تخفيض في حجم الجيش العراقي

[1]– طارق المجذوب وآخرون، العلاقات العربية–التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1999 ، ص477

واستعداده، فالجيش العراقي صمد في النزاع مع إيران، وبعض الدول الغربية كانت تخشى من تهديد الأصولية الإيرانية أكثر من أي تهديد لعدم الاستقرار الذي قد يقوم به عراق قوي، فعلى الرغم من حرب الاستنزاف التي استمرت ثماني سنوات كان العراق يبدو القوة العسكرية الكبيرة في المنطقة وهذه القوة العراقية وسلاحها الصاروخي رأت في إسرائيل خطرا متناميا، كما أن إسرائيل كانت قلقة جدا من الخطر المتزايد الذي يفرضه تواجد القوات العراقية وتمركزها في الأردن.[1]

من جانب آخر، ومنذ انتهاء الحرب مع إيران، كان الاستياء العراقي من الكويت وغيرها من دول الخليج يتصاعد، حيث كره العراقيون أنهم تحملوا العبء الكامل في مقاومة إيران، واشتكوا من أن تضحياتهم لم يعترف بها جيرانهم اعترافا كاملا، وهي بالتأكيد لم تعوض تعويضا مناسبا

[1] - تمام البرزاي، المرجع السابق الذكر، ص 431.

وكما لاحظ وليام كوانت William Quandt من معهد بروكينفز " **مهما كان الرأي في صدام حسين، فانه من الصحيح دون جدال أنه في الثمانينات من القرن العشرين لم يكن يوجد غير العراق على استعداد للتصدي لمحاولة إيرانية للهيمنة على الخليج** "، وتركز الاستياء العراقي على المحنة المالية المنذرة بكارثة التي سقط فيها العراق، وعلى فشل دول الخليج الأخرى في تقديم المساعدة، وطبقا للتقديرات الأمريكية، فإن الحرب مع إيران كلفت العراق 500 مليار دولار، وطوال معظم الحرب، خصص العراقيون حوالي 40% من إجمالي ناتجهم المحلي للإنفاق العسكري، فاقتطعوا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على التنمية الاقتصادية[1]. وعندما انتهت الحرب، غذى الطلب المكبوت التضخم المستعر. وبحلول أوائل صيف 1990، هبط الدينار إلى واحد من 12 قيمته الرسمية بالإضافة إلى مشكلة بطالة هامة نجمت عن تسريح الجنود، ووجود الآلاف بلا مأوى و جرحى لابد من إسكانهم ورعايتهم، وأضرار ضخمة نتجت عن الحرب لابد من إصلاحها، ودين خارجي ساحق قدر بمبلغ يقارب 80 مليار دولار، ووجود أسعار نفط انخفضت -إلى حد كبير- بسبب إنتاج الكويت والإمارات العربية المتحدة كميات تزيد على حصتيهما بشكل منتظم. وبينما ازداد وضع العراق الاقتصادي سوءا صعد العراق مطالبه من الكويت. فبالإضافة إلى الحد من إنتاجها الضخم فوق حصتها، أصر صدام على أن تدفع الكويت 2.4 مليار دولار تعويضا عن النفط الذي اتهمها بأنها ضخته من أراض عراقية على امتداد الحدود البالغ طولها 100 ميل بين البلدين. كما طالب بأن تبدد الكويت أي مطالب قد تكون لها في حقل (الرميلة) النفطي المتنازع عليه، وأن تدفع للعراق معونة مالية قدرا 12 مليار دولار تعويضا عن الانخفاض في أسعار النفط الذي نجم عن تجاوز الكويت لحصتها في الإنتاج وأن تعطي للعراق حوالي 10 مليار دولار من ديون الحرب، وأن تؤجر لبغداد أو تتخلى لها عن جزيرة "بوبيان" التي تسيطر على مداخل ميناء أم القصر العراقي، وبعد رفض الكويت، وفشل محاولة لحل الأزمة قام بها ملك السعودية فهد بن عبد العزيز إلى جانب الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله، من خلال اجتماع بين الجانبين في جدة 31 جوان 1990، قرر صدام حسين احتلال الكويت.[2]

من جهة أخرى، عادت الجامعة العربية إلى مقرها في مصر، وظهرت هذه الأخيرة كصانعة للسلام في الشرق الأوسط مقبولة عالميا. ومع أن العلاقة المصرية مع منظمة التحرير الفلسطينية

---

[1] - جين ادوارد سميث، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص ص 35-36.

[2] - نفس المرجع، ص ص 36-38.

كانت ما تزال باردة، فإن المنظمة قبلت بدور مصر في تحقيق السلام، إضافة إلى قرار الأردن بعدم لعب دور له علاقة بالأراضي المحتلة في المستقبل المنظور، وإزالة الخيار الأردني في هذه المرحلة على الأقل ضيقت الخيارات المحتملة لكنها نجحت في التركيز على المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، بالإضافة إلى نمو الأصولية الإسلامية في الدول المحيطة بإسرائيل، في الأردن و مصر والأراضي المحتلة، حيث حظيت حماس بتأييده 30% من سكان غزة وفي بعض أجزاء الضفة المحتلة كالخليل وصلت إلى 40%. كما شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا انعكس في الاعتراف بأن استخدام العنف ضد إسرائيل أصبح غير مثمر وفي طريق مسدود، وضد مصالح الفلسطينيين، وقد ساعد في إحداث هذا التغيير الشعور بالثقة التي تولدت لدى المنظمة بعد نجاح الانتفاضة الأولى عام 1987 في تحويل الانتباه الدولي للقضية الفلسطينية، وفي تقوية موقف الفلسطينيين على المسرح الدولي وداخل إسرائيل نفسها.[1]

بالنسبة لبوش الابن، فقبل أحداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة، وجد القادة المعتدلون في العالم العربي أنفسهم غارقين في مكافحة مشكلات التحديث الحادة والأعداد المتزايدة من البطالة في صفوف الشباب. ومع قيام المحطات التلفزيونية الفضائية المتزايدة في الشرق الأوسط يوميا بعرض ما يتعرض له الفلسطينيون في الانتفاضة الثانية لعام 2000 من رعب وأهوال، كانت الدبابات والمروحيات الأمريكية بارزة في هذه الأحداث، التي منحت المشاهد الإضافية لعراق خنقته العقوبات وتعرض لعمليات قصف متواصلة قامت بها القاذفات الأمريكية البريطانية، مصداقية للنظريات القائلة أن هناك حملة أمريكية لتحطيم القومية العربية، ولم يتحول الغضب الناجم عن ذلك في الشوارع نحو الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل تحول جزئيا تجاه الزعماء العرب المرتبطين بالولايات المتحدة الأمريكية. ولم يأت ظهور الولايات المتحدة بوصفها هدفا للاعتداءات بتحفيز من قبل المتطرفين الإسلاميين فحسب، وإنما جاء جزئيا نتيجة لانهيار القوة السوفياتية العظمى، الذي عرض الدول الشرق أوسطية أكثر من أي وقت مضى للضغوط الأمريكية الحقيقية أو المتخيلة. وتصاعد هذا الشعور بالضعف الاستراتيجي مع تزايد التعاون بين موسكو وواشنطن[2].

أما بخصوص الهجمات على نيويورك وواشنطن، فقد تم تضخيمها وتعزيز الاعتقاد بأنه لم يكن من الممكن الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ضد الأعمال الإرهابية المختلفة، وصار أمرا محتوما شن الحرب الإرهاب بعيدا عن الأراضي الأمريكية، وأن تكون الدول العربية من الأهداف الرئيسية

[1] - تمام البرزاي، المرجع السابق الذكر، ص ص 231- 233.
[2] - جيمس نويز، المرجع السابق الذكر، ص ص 7-8.

لهذه الحرب بسبب أصول المعتدين المشاركين في الهجمات – حسب الرواية الأمريكية – (يمكن الإطلاع على بعض أسماء الانتحاريين التي نشرها مكتب التحقيقات الفيدرالي من خلال الملحق رقم–02–). ونظرا لضعف المعلومات الاستخبارية التي يمكن الاعتماد عليها، فإن العملية كانت ستمس الشرق الأوسط بشكل مضمون وتسبب الضرر لكثير من المسلمين في الولايات المتحدة. وقد ارتبط دخول الولايات المتحدة الحرب بإجراء تغييرات جوهرية في السياسة المحلية والخارجية. وبالتالي، فقد حصلت وزارة الدفاع الأمريكية على صلاحيات وسلطات كبرى كما هو الحال في كل الحروب، إلا أن تحديد مفهوم الحرب على الإرهاب، أدى إلى تعقيد الدور الأمريكي في التراع الرئيسي في الشرق الأوسط بين إسرائيل وفلسطين، ذلك أن أعمال المقاومة الفلسطينية أدرجت ضمن تعريف الإرهاب العالمي على نحو مفاجئ، وبالتالي ضعف أي نفوذ أمريكي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة على الحكومة الإسرائيلية بشأن عدم الرد الهجمات الفلسطينية، وبالمثل، فقد تآكلت القدرة على تقديم جزرة التفاوض حول التوقعات الكبرى بشأن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.[1] كما أظهرت الوثائق وأقراص الحاسوب وعمليات الاستجواب أن خطط القاعدة أكثر خطورة على الأمن الأمريكي مما كان يعتقد، ومن بين هذه الخطط، ثبوت حدوث اتصال بين القاعدة وعلماء ذرة باكستانيين، وأظهر تحديد خلايا القاعدة في مختلف أنحاء العالم العربي وفي الغرب وانتشارها في باكستان ثم عودهما إلى بلداهما العربية بعض خوضها للمعارك، أن الحرب على الإرهاب تحتاج إلى مزيد من التوسع.[2]

من جانب آخر، ورثت إدارة جورج بوش الابن مشكلة عراقية تقوض تدريجيا علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية المتوترة أصلا نتيجة قضايا أخرى، وكذلك مواصلة فرض العقوبات الاقتصادية وسياسة حظر الطيران اللتان تعنيان ببساطة تراكم المزيد من العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب معاناة الشعب العراقي وانتظار فرق التفتيش الدولية لأشهر عديدة لتستكمل عملها. وفي الواقع أنه منذ 1991، لم تتوقف الحملات الموجهة إلى العراق بشأن امتلاكه أسلحة الدمار الشامل واتهامه بأنه من خلالها يهدد جيرانه، ويؤثر على السلام والأمن الدوليين، وقد مرت الحملات بفترات تصعيد، وفترات تهدئة وإجراءات دبلوماسية وأعمال لجان تفتيش

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 9-10.

[2] - نفس المرجع، ص 13.

[2] - عبد المنعم سعيد كاتو،"التقديرات السائدة لأسلحة الدمار الشامل العراقية"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،المجلد37 ،العدد148، افريل2002 ،ص188

وتوجيه ضربات عسكرية وحرب نفسية، وقد صاحب كل ذلك حصار اقتصادي وسياسي عنيف ضد العراق.[2]

وقد أدى نظام العقوبات المفروض على العراق إلى تدمير القسم الأكبر من أسلحة الدمار الشامل العراقية عن طريق اونسكوم، إذ أن الحكومات الغربية والخبراء بما في ذلك مفتشو اونسكوم، أجمعوا على أن النظام العراقي لم تعد لديه قدرات نووية، وأنه لم يتبق لديه إلا نحو ستة صواريخ بعيدة المدى من طراز سكود، وأن أسلحته الكيماوية جرى تدميرها كليا تقريبا، بينما حامت بعض الشكوك فيما يتعلق بأسلحته البيولوجية التي لا تمثل خطرا يذكر. لكن نظام العقوبات لم ينجح في إضعاف النظام العراقي، بل على العكس أدى إلى تقويته إذ أسفر عن ازدهار السوق السوداء وعمليات التهريب، وذلك تحت إشراف بطانة النظام. ولتخفيف وطأة العقوبات على السكان المدنيين، أرفقت هذه العقوبات بمساعدة إنسانية دولية، وبما أن النظام هو الذي أشرف على توزيع هذه المساعدة، فقد أتاح ذلك له ممارسة رقابة متزايدة على المواطنين. باختصار إذا كان نظام العقوبات نجح في تدمير القسم الأكبر من أسلحة الدمار الشامل العراقية، فإنه لم يؤد إلى إضعاف النظام العراقي كما كان متوقعا[3].

أما بالنسبة للموقف الإيراني، فطالما كانت الثورة الإيرانية منذ البداية مؤيدة وداعمة للحقوق الفلسطينية، وعندما وصلت الثورة إلى الحكم في إيران عام 1979، سلمت السفارة الإسرائيلية إلى منظمة التحرير الفلسطينية واعتبرتها سفارة فلسطينية وأنهت علاقات إيران مع إسرائيل التي كان الشاه قد بناها واعترف بها. ومع انتفاضة الأقصى عام 2000، أعلنت إيران موقفها الواضع والصريح بدعم الحركات الإسلامية مع إسرائيل باعتبار أنها لم تحقق شيئا للحقوق الفلسطينية[2]. وللإشارة، فإنه بعد أحداث 11 سبتمبر تعاونت إيران لأبعد الحدود مع الولايات المتحدة، ثم عاد التأزم إلى العلاقات بين الدولتين بسبب الملف النووي الإيراني، وهو ما سنتطرق إليه في موضع لاحق.

---

[3]- ياسين مجيد،" المقاربة الأمريكية للأزمة العراقية "، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 79، جانفي 1999، ص 122.

[2] - أحمد سليم البرصان، المرجع السابق الذكر، ص36.

الفصل الثالث

مقاربة إدارتي جورج بوش الأب والابن للقضايا الأساسية والعلاقات مع دول الشرق الأوسط

المبحث الأول: مقاربة الإدارتين للأوضاع في العراق

يعتبر دنيس روس* أنه قد تتبنى إدارات مختلفة مقاربات متشابهة تجاه موقف ما، ولكنهم يغلفون اقتراباتهم بشكل مختلف جدا، ويقارن روس – في هذا الصدد – بين أسلوب إدارة بوش الأب في إدارة حرب الخليج الثانية وأسلوب بوش الابن في حرب الخليج الثالثة، فلم يكن هناك اختلاف في استعداد كل إدارة – حسبه – للتصرف بشكل منفرد إذا كان ذلك ضروريا، ولكن أسلوب الإدارتين كان مختلفا تماما وحصلا على نتائج مختلفة جدا[1]، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الآتي:

* دنيس روس كان كبير المفاوضين الأمريكيين في عملية البحث عن السلام بين الفلسطينيين والاسرائليين خلال إدارتي بوش الأب و كلينتون واختارته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ليشغل منصب المستشار الخاص لشؤون منطقة الخليج و جنوب غرب آسيا و قد أودع خبرته في التفاوض في كتابه الذي صدر عام 2006 تحت عنوان" The Missing Peace,the Inside Story of the Light for Middle East Peace

[1] - السيد أمين شلبي، " فن الحكم "، http://www.Siyassa.org.eg/assyassa/index.asp?cufn=mkalo.htm&did=995

المطلب الأول: إدارة بوش الأب والمقاربة التعددية لأزمة الخليج الثانية

ميزت العديد من التقلبات السياسة الأمريكية تجاه العراق، ورد العراق بسياسة من النوع نفسه، وعند انتهاء الحرب مع إيران وخروج العراق منتصرا اسميا، واصلت واشنطن ميلها إلى بغداد، وعندما وجه صدام حسين اهتمامه إلى الأقلية الكردية في العراق، وشمل ذلك الهجوم سيء السمعة بالغاز على "حلبجة" تجاهلته الولايات المتحدة بهذا القدر أو ذاك، وجددت إدارة بوش الأب التي تولت الحكم في نوفمبر1989 التوجه الأمريكي المؤيد للعراق، وقررت أنه لم يكن يوجد أي سبب لتغيير هذه السياسة وصدر توجيه من مجلس الأمن القومي يفيد بذلك في ديسمبر 1989، في هذه الأثناء ازدهرت التجارة الأمريكية مع العراق وارتفعت قيمتها إلى مليار دولار سنويا، وأصبحت الولايات المتحدة إحدى المشترين الرئيسيين للنفط العراقي، وفي 17 جانفي 1990، وقع الرئيس بوش الأب أمرا تنفيذيا شهد بأن وقف ضمانات القروض للعراق من قبل بنك الاستيراد والتصدير التابع للحكومة الأمريكية لن يكون في المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان بوش الأب يعتقد بأنه يجب على واشنطن أن تستمر في استخدام الحوافز السياسية والاقتصادية لإدخال الاعتدال على سلوك صدام ولزيادة النفوذ الأمريكي[1]، لكن الأمر تغير بعد الاجتياح العراقي للكويت، والذي بدأ في الساعة الثانية من فجر 2 أوت (السابع من مساء الأول من أوت بتوقيت واشنطن) عندما أثارت دبابات الطليعة لفرقتين مدرعتين عراقيتين ذعر حراس الحدود الكويتيين حيث عبرت متجاوزة إياهم، وبدأت اندفاعا قويا نحو مدينة الكويت على بعد حوالي 60 ميلا إلى الجنوب وقطعت فرقة ثانية الحدود تجاه الغرب[*].وأصدر البيت الأبيض بيانا قصيرا أدان فيه الغزو ودعا القوات العراقية إلى الانسحاب، كما وقع الرئيس بوش الأب أمرا تنفيذيا بتجميد الأرصدة العراقية في الولايات المتحدة وبوقف التجارة بين البلدين وبدأت إدارة بوش الأب بحشد معارضة للعراق داخل الولايات المتحدة، أوربا، آسيا والحلفاء الشرق أوسطيين، وكانت السوق الأوروبية السباقة لذلك، حيث جمدت أرصدة الكويت ووضعت حظرا على مبيعات الأسلحة إلى بغداد وعلقت العمل بوضع الأفضلية التجارية الممنوح للعراق وأوقفت شراء النفط العراقي وجميع المعاملات التجارية الأخرى، وانضم الصينيون والاتحاد السوفياتي السابق إلى الركب، وفي مطار فنوكوفو بموسكو، وجه بيكر وستيفارنادزه دعوة مشتركة لعمل دولي ضد العراق.[2]

---

[1] ـ جين ادوارد سميث، المرجع السابق الذكر، ص ص 59-60.

[*] كان الثلاثون ألف جندي في موجة الهجوم الأولى من الحرس الجمهوري العراقي و هم من مخضرمي الحرب مع إيران الحاصلين على أوسمة و من الموالين بشدة لصدام حسين و لم تواجه القوات العراقية المجهزة بدبابات تي-72 السوفياتية الحديثة سوى مقاومة متفرقة فحسب و هي تعبر

انظم الأعضاء الخمسة الدائمين إلى قرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وقد كانت أكثر العقوبات التي سبق لمجلس الأمن أن صوت عليها، ولم يمتنع عن التصويت إلا كوبا واليمن، ولم تكن هناك أصوات معارضة، وفي 25 أوت صوت مجلس الأمن على تأييد اعتراض الملاحة العراقية بالقوة، وهي المرة الأولى منذ خمسة وأربعين عاما من تاريخ الأمم المتحدة التي تخول فيها المنظمة الدولية استخدام القوة لفرض الالتزام بعقوبات اقتصادية.[1]

في لقاء مع الصحافة في كنيبونكبورت، تطرق بوش الأب إلى التأييد الدولي المتنامي لموقف الولايات المتحدة، وقال أن العراق كان يزداد عزلة، وأن اثنين وعشرين دولة وافقت على دعم العمل العسكري (وفي النهاية كانت ثمانية وثلاثين دولة ستقوم بذلك، يمكن الاطلاع عليها من خلال الملحق 03) وأضاف " **أن هذه ليست مسألة بين العراق والولايات المتحدة وإنما بين العراق والمجتمع العالمي برمته**" وفي 01 ديسمبر 1990 خاطب بوش الأب الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا أنه كان يأمل في إمكانية العثور على حل دبلوماسي للأزمة، وبعد تأكيده أن الاحتلال العراقي للكويت لن يصمد، انتقل إلى القول أنه "**بعد انسحاب عراقي غير مشروط، فإنني أؤمن حقا باحتمال وجود فرصة لكي يسوي العراق والكويت خلافاتهما بشكل دائم، ولكي تضع الدول الخليجية لنفسها ترتيبات جديدة للاستقرار ولكي تقوم كل دول وشعوب المنطقة بتسوية الصراعات التي تفصل العرب عن إسرائيل**". وفي يوم 29 ديسمبر 1991، أثمرت الأسابيع من النشاط الدبلوماسي المكثف لبوش الأب و بيكر عندما صوت مجلس الأمن بأغلبية 12 صوتا ضد صوتين وامتنعت الصين عن التصويت، بالموافقة على استخدام القوة، وطبقا لنص القرار 678 الذي رعته الولايات المتحدة، فوضت الدول الأعضاء باستخدام كل الوسائل الضرورية* لتحرير الكويت إذا لم ينسحب العراق قبل 15 جانفي.[2]

الطريق الكويتي السريع المكون من06 مسارات باتجاه العاصمة و خلال 03 ساعات كانت فرق الحرس الجمهوري بمساندة قوات هجومية محمولة بطائرات هيليكوبتر تتوزع في أرجاء المدينة و خلال 05 ساعات توقفت كل معارضة لها و خلال اثني عشر ساعة كانت كل الكويت تحت السيطرة العراقية جين ادوارد سميث

[2] - جين ادوارد سميث، المرجع السابق الذكر، ص 153.

[1] - نفس المرجع، ص 160.

* نزولا عند رغبة الاتحاد السوفياتي لم ينص القرار صراحة على استخدام القوة العسكرية و لكنه استخدم عبارة "كل الوسائل الضرورية" كتعبير ملطف و لم يصدر مجلس الأمن قراره طبقا للمادة42 من الميثاق و هده المادة تتيح لمجلس الأمن التفويض بالعمل العسكري للتعامل مع العدوان ومع تهديدات أخرى للنظام الدولي و كان الاستناد إلى المادة42 سيتطلب وجود قيادة موحدة تابعة للأمم المتحدة على رأس القوات المشتركة ضد العراق و بدلا من دلك فان المجلس اقتدى بالنمط الذي اقره في 25 أوت عندما فوض الدول كلا على حدا تطبيق الحصار البحري

[2] -" George.H.W.Bush."
http://www.en.wikipedia.org/wik/George-H -W -Bush

وكان جورج بوش الأب قد حصل على موافقة الكونغرس للبدء في القتال إذا لم ينسحب العراق في 15 جانفي حيث تحدث في جلسة مشتركة للكونغرس بخصوص السماح بهجمات جوية وبرية لتحقيق أربعة أهداف محورية:

– ضرورة انسحاب العراق من الكويت فورا بشكل كامل ومن دون شروط.

– عودة الحكومية الكويتية الشرعية.

– ضمان أمن واستقرار الخليج الفارسي.

– حماية المواطنين الأمريكيين في المنطقة، كما حدد هدفه الخامس – بعيد المدى – بعد الخروج من هذه الفترات المضطربة بتأسيس النظام الدولي الجديد[1]. وقد صوت مجلس الشيوخ بموافقة52 صوتا مقابل 47 ومجلس النواب بأكثرية 250 صوت مقابل179. من جانبها، أطلقت بغداد نداء دعت فيه إلى الجهاد المقدس، كما أصدرت مرسوما بإقفال كل السفارات الغربية المعتمدة في الكويت. وفي اليوم ذاته صوتت الجامعة العربية المجتمعة في القاهرة باثني عشرة صوت مقابل ثلاثة لمصلحة إرسال قوات عربية للملكة العربية السعودية، في الوقت الذي أيد فيه وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي المجتمعين في بروكسل الانتشار العسكري الأمريكي، وبهذا ربح بوش الأب رهانه وأحرز نصرا دبلوماسيا عظيما. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد قدم رئيس الحكومة اسحاق شامير في 11 ديسمبر 1990، تعهدا مزدوجا بعدم الهجوم الوقائي، وإجراء مشاورات مباشرة مع الرئيس الأمريكي قبل الرد على أي هجوم عراقي محتمل، كما عرض تنمية التعاون مع الولايات المتحدة في حقل المخابرات.[2]

وفي وقت مبكر من صباح 17 جانفي 1991 [*]، بدأت قوات التحالف الهجوم الأول والذي شمل أربعة آلاف تفجير من قوات التحالف الجوية، واستمر ذلك لأربعة أسابيع لاحقة، حتى بدأ الهجوم البري في 24 فيفري، حيث تجاوزت قوات التحالف الخطوط العراقية واندفعت باتجاه مدينة الكويت في ذات الوقت إلى الجهة الغربية للبلاد اعترضت القوات انسحاب الجيش العراقي، وأصدر بوش قراره بوقف الهجوم بعد مائة ساعة، وقد انتقد هذا القرار على أساس أنه سابق لأوانه، حيث أن المئات من القوات العراقية كان بإمكانها الفرار، ولكن بوش الأب رد بالقول أنه

[1] - Ibid.

[2] - اريك لوزان، المرجع السابق الذكر، ص ص 47-109.

[*] في الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء 16 جانفي1991 بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة طالق الطراد "بنكرهيل" أول صواريخه من طراز "توماهوك"على هدف في عمق العراق و كانت مدة تحليقه 90 دقيقة و لم يكن من الممكن إرجاعه و في الهجوم الجوي الشامل الذي كان يخطط له لأشهر سيتم في النهاية إطلاق طلعات جوية ضد العراق أكثر من التي أطلقتها إيران طيلة مدة حربها مع العراق خلال 08 سنوات

يريد تقليص حجم الإصابات الأمريكية، وأكد أنه لم يعط الأمر بإسقاط الحكومة العراقية لأن ذلك سينتج تكاليف سياسية وإنسانية غير محسوبة، وأنه سيكون عليه احتلال بغداد ومن ثم حكم العراق.[1]

وهكذا انتهت الحرب، التي كان بوش الأب قد أمر بإطلاقها مدعوما من الكونغرس والأمم المتحدة والشعب الأمريكي، فبعد ثلاثة وأربعين يوما تحقق الهدف وقتل أو جرح أكثر من نصف مليون عراقي، كان الدمار شاملا و لم يستسلم العراق وظل صدام حسين في السلطة، لكن تم تحرير الكويت أوربما بدقة أكثر أعيدت إلى سيطرة آل الصباح. وبالنسبة لمسألة مستقبل العراق[**]، فقد شكلت موضوع مناقشات عنيفة داخل المجموعة المحيطة بالرئيس بوش الأب والتي عليها اتخاذ القرارات، وقد ذكرت عدة سيناريوهات عرف البعض منها بداية تطبيقه، حيث طرحت إمكانية الاستفادة من الوجود العسكري الحليف من أجل تأسيس دويلة صغيرة في جنوب العراق تشرف عليها المملكة العربية السعودية بدقة، وقد يستطيع بعض الأسرى العراقيين المتطوعين تشكيل جيش هذه الدويلة الوهمية، كانت حسنات هذه الصيغة-من وجهة النظر الأمريكية- تكمن في إضعافها للعراق مباشرة وذلك بتفتيته وإنشاء منطقة عازلة للسعودية، غير أن جورج بوش الأب رفض هذا المخطط، كما رفضه على أي حال السعوديون الرسميون الذين تم الاتصال بهم معتبرين أن نتائج مثل هذه المبادرة السياسية قد تكون تبعاتها شديدة الثقل بالنسبة للمنطقة وعلى عكس ذلك، فإن فكرة خلق "جيب الضغط" في كردستان قد نالت صدى ملائما لها بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين. رغم أن البعض منهم كان يخشى من ردود فعل سوريا وتركيا، وهما حليفتان توجد على أراضيهما أقليات كردية، وقال قال مسؤول أمريكي " **لم ننجح في تحديد هوية مجموعة سياسية عراقية قد تستطيع أن تحل محل صدام حسين**" وأضاف " **من الواضح أننا فضلنا إيجاد بنية سياسية لا يسيطر عليها البعث، غير أنها لم تكن موجودة**"[2].

[1] - " George Herbert Walker Bush ", Op.Cit

[**] مند شهر جانفي 1991 و مسؤولو البيت الأبيض و وزارة الخارجية يعملون على سيناريوهات ما بعد الحرب و الدور الذي يجب ان تقوم به الولايات المتحدة و قد عرض مخطط على بيكر في شهر فيفري يرتكز على 05 نقاط-عقد اتفاقيات جديدة فيما يتعلق بالأمن مع بلدان الخليج و كدا العراق و إيران لترسيخ توازن القوى في المنطقة و إبعاد كل محاولة من شانها أن تسلط بلدا على جيرانه-اتفاق حول السيطرة على التسلح و خاصة القيود المفروضة على البلدان المنتجة لمنع أية دولة من العودة إلى التسلح-ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي-إقامة برنامج أعادة بناء اقتصادي لتهدئة الضغوطات على دول المنطقة-و تتبنى النقطة الخامسة إستراتيجية حقيقية لتخفف الولايات المتحدة من تبعيتها بالنسبة للبترول المستورد مع التأكيد على الوجود العسكري في المنطقة فالمخطط يرمي إلى قوة بحرية في الخليج و باتفاقات منفردة مع دول عديدة في المنطقة تمكنها منة ايداع معدات عسكرية على أراضيها إضافة إلى مشاركة القوات الأمريكية في تمارين عسكرية مشتركة

[2] - اريك لوزان، المرجع السابق الذكر، ص ص 332- 333.

إن القناعة بأن العد العكسي قد بدأ بالنسبة لصدام حسين كانت تغذي الكلمات والتحليلات، لكن عندما قمع صدام حسين بعنف التمرد الشيعي ثم الكردي المتزايد ضخامة، وجدت الإدارة الأمريكية -حسب الكثير من المراقبين- نفسها فجأة بدون سيناريو مرض مما أدى إلى الارتجال.

في هذه الأزمة التي استعملت فيها إدارة الأزمات على نطاق واسع، وفي الوقت الذي كان العالم قد نسي فيه وجود منظمة دولية مسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، قامت الأمم المتحدة بتحركات غير مسبوقة لإدارة هذه الأزمة بمنطق أمريكي، سواء على مستوى المفاوضات التي أجرتها الولايات المتحدة مع العراق في بداية الأزمة، أو على مستوى الانفراد بمبادرة اقتراح مشاريع قرارات أمام مجلس الأمن الدولي، حيث تمكن هذا الأخير من استصدار عدد كبير من القرارات في هذا الشأن في زمن قياسي، وكان أهم هذه القرارات هو القرار 678 الذي سمح باستعمال القوة العسكرية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت، وهنا تخرج الأمور عن سيطرة الأمم المتحدة بعدما أضحت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة المبادرة سواء في تفسير بنود القرار السابق أو تطبيقه.[1]

فقد قدر حجم المساهمة الأمريكية بحوالي ثلثي القوات والعتاد الحربي في مواجهة العراق، خاصة أن القرار لم يحدد بشكل دقيق ومحدد الهدف من شن العمليات العسكرية ضد العراق أو طبيعتها، ونوع الأسلحة المستخدمة، لتتوالى بعد ذلك القرارات وتتوج بالقرار 687 الذي يعد من أكثر قرارات مجلس الأمن تعقيدا، فهو أطول قرار اعتمده على الإطلاق، وسعى فيه لإشراك العراق بصورة متعاونة في تدابير ما بعد الحرب.[2]

المطلب الثاني: إدارة جورج بوش الابن والمقاربة الانفرادية للمشكلة العراقية

" إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان، لكنها لا تنتهي هناك، إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم وحصارها وهزيمتها، وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم فصاعدا كل أمة ستواصل إيواء الإرهابيين ستعتبر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نظاما معاديا، أغلقوا فورا وبصفة دائمة كل معسكر إرهابي، سلموا كل إرهابي، أعطوا الولايات المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى معسكرات الإرهاب، وإلا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير".
هذه الكلمات وردت في خطاب الرئيس جورج بوش الابن أمام الاجتماع المشترك لمجلسي

[1] - إدريس لكريني، المرجع السابق الذكر، ص43.
[2] - نفس المرجع، ص 44.

الكونغرس الأمريكي في 20 سبتمبر 2001، حيث حدد أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية التي ستنطلق على أساسها الحملة ضد الإرهاب والتي اتضح من نص كلمة الرئيس بوش الابن أنها ستركز على محورين رئيسيين هما الاستمرارية والشمول.[1]

وفي 7 أكتوبر 2001 بدأت العملية العسكرية فعليا في أفغانستان، ودارت على مستويات ومراحل مختلفة أدت إلى تدمير القوة العسكرية للقاعدة وطالبان وشل حركتهما ودفعهما إلى التخلي عن قواعدهما وعن المدن الرئيسية، وتمكين قوات تحالف الشمال الأفغاني من فرض سيطرتها، وتمت إعادة ترتيب الأوضاع السياسية داخل أفغانستان تحت المظلة العسكرية الأمريكية، والرعاية الشكلية للأمم المتحدة حتى تكتسب السلطة الأفغانية الجديدة الشرعية الدولية، وهو ما أسفر عن مؤتمر" بون"، وتم تشكيل حكومة مؤقتة بدأت في ممارسة سلطاتها اعتبارا من 22 ديسمبر2001[2]، ليتم بعد ذلك الانتقال إلى العراق.

والواقع انه منذ تولي الرئيس بوش الابن السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الاعتقاد السائد أن سياسة الولايات المتحدة – الأمم المتحدة إزاء العراق قد أخفقت، وفقدت صدقيتها إلى حد بعيد، ونظرا إليها دوليا، وعلى نحو واسع، أنها تمثل الإصرار الأمريكي (وبدرجة أقل البريطاني) على إبقاء النهج المستند على العقوبات، بغض النظر عن التأثير الإنساني وازداد اعتبارها بأنها أخفقت في إحداث أي تغييرات ديمقراطية في العراق أو في أمن منطقة الخليج، وتحدت دول كثيرة – إن لم تنتهك فعلا – نظام العقوبات وقد تآكل الدعم الدولي له إلى حد كبير، كما أخفقت أيضا سياسة الولايات المتحدة في أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج المعارضة الواسعة النطاق في الشرق الأوسط – على مستوى الشارع والنظام الحكومي أيضا – وقد اعترفت إدارة بوش الابن تكتيكيا بهذه الإخفاقات من خلال دعم وزير الخارجية – في العهدة الأولى– كولن باول " العقوبات الذكية " وقد صور موقف بوش في أحوال كثيرة بأنه تحول كبير نحو وسائل أكثر تحديدا وإنسانية لفرض العقوبات على الحكومة العراقية، غير أنه لما كانت الصيغة الجديدة تستند إلى استمرار إشراف مجلس الأمن على صادرات العراق وعوائده من النفط وتشمل تفتيشا قويا لأية تجارة دولية، فقد بدت أنها تستهدف الانتهاكات المتزايدة لنظام العقوبات أكثر منه تخفيف معاناة الشعب العراقي، وقد رفضت الحكومات العراقية الاقتراح وطرحت معظم المجموعات الإنسانية الدولية العاملة في العراق تحفظات جادة حوله، ولم يحظ بدعم الحكومات الأجنبية.[1]

---

[1] - عادل محمد سليمان، " الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 148،افريل 2002، ص 185.

[2] - نفس المرجع، ص 186.

في التقرير الرئاسي الذي قدم إلى الرئيس بوش الابن في جانفي 2001، والذي سمي " الإبحار في مياه مضطربة " تم النص على تشجيع التغيير في كل من العراق وإيران مع اختلاف الوسيلة حيث التغيير في إيران يمكن أن يكون بوسائل سياسية، وأما في العراق فلا يمكن أن يكون كذلك، وأن الأفضل للمصالح الأمريكية ولشعبي البلدين (العراق وإيران) على حد السواء هو التغيير السياسي العميق. كما نص التقرير أنه يجب على الرئيس بوش إعادة نظر واسعة النطاق في السياسة الأمريكية إزاء العراق بغية توضيح طبيعة التهديد والردود الأمريكية المحتملة، ويجب أن تستكشف هذه المراجعة العناصر اللازمة لكسب دعم دولي على نطاق واسع، واتجاه كبح صدام حسين، واعتماد سياسات أكثر فاعلية ضد نظامه. وأنه بشكل عام يجب أن ترد الولايات المتحدة بقوة عسكرية واسعة النطاق إذا مارس العراق عمليات عدائية، واستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد بلد آخر، وإذا تابع صدام الإلغاء الوحشي للسلطة الكردية المستقلة في شمال العراق[2].

في خطابه عن حال الاتحاد في 29 جانفي 2002 أبدى بوش الابن أمام الجمهور اهتماما مركزا على العراق، الذي أدرج كجزء من محور الشر المرتبط بالإرهاب والذي يشكل خطرا فادحا ومتناميا للمصالح الأمريكية من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل. فمنذ تقلد بوش الابن السلطة في الولايات المتحدة كان على قمة أولويات الإدارة الأمريكية التي يمثلها الحزب الجمهوري التخلص من القيادة العراقية. وكان الرئيس بوش الابن جادا تماما في إنهاء موقف مضى عليه إحدى عشر عاما، والذي يشكل ثغرة في النظام الأمني الأمريكي في الشرق الأوسط، في نفس الوقت يكمل عمل والده بوش الأب الذي اعترف في مذكراته أنه أخطأ عندما لم يتخلص من صدام حسين.[1]

وحتى تجد الولايات المتحدة الذريعة لتوجيه ضربة للعراق أو إسقاط الحكم فيه فلا بد أن تكون الذريعة على مستوى الحدث، وكان موضوع أسلحة الدمار الشامل التي مازال العراق يحتفظ بها على قمة تلك الذرائع. وقد استغلت الولايات المتحدة حملتها ضد الإرهاب في وضع العراق ضمن القائمة الرئيسية للدول التي ستوجه إليها ضربات عسكرية، وعندما تصاعدت الأصوات بأن العراق بعيد عن منظمة القاعدة منظمة القاعدة ولا يقوم بتمويل منظمات إرهابية كان الرد الأمريكي أن حرص العراق على امتلاك أسلحة الدمار الشامل يمثل قمة التهديد لأمن المنطقة وأمن

[1]- فيليس بنيس وآخرون،"بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق"،مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد270، جويلية 2001 ، ص ص170-171

[2]- عصام عبد الشافي ، المرجع السابق ، ص 134

الولايات المتحدة نفسها. والأكثر من ذلك أن اسم العراق ورد ضمن القائمة التي تسربت عن تخطيط البنتاغون لتوجيه ضربات نووية ضد سبعة دول تمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية ومن بين هذه الدول ثلاث عربيات (العراق، ليبيا وسوريا)، إلى جانب إيران كدولة شرق أوسطية ثم تأتي بعد ذلك الصين، روسيا وكوريا الشمالية.[2] [1]

لقد أفرزت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 " محور الشر " وأضافت إلى جدول الأعمال مسألة تهديد أسلحة الدمار الشامل للأمن الأمريكي، علما أن إدارة بوش الابن لم تنجح في إثبات وجود علاقة منطقية بين دول مثل كوريا الشمالية، العراق وإيران، وبين الهجوم على البرجين، وقد جاء في مقالة منشورة في " هندوستان تايمز": " حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الفعالة الوحيدة بريطانيا إنشاء علاقة كاذبة بين صدام حسين وهجمات 11 سبتمبر بطبخ وتلفيق أدلة على قيام العراق بعقد صفقة يورانيوم مع النيجر وعلى وجود شبكة إرهاب دولية تابعة له ، عبر التلاعب بتقارير صحفية".[3] لقد قرر بوش الابن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستضرب في المستقبل التهديدات استباقيا بدل التعويل على الاحتواء والردع. وأمام نحو ألف من خريجي الأكاديمية العسكرية وأسرهم عام 2002 قال جورج بوش " **لن يتم كسب الحرب على الإرهاب دفاعيا، علينا أن ننقل المعركة للعدو، أن نحبط مخططاته وأن نتصدى لأسوأ التهديدات قبل انبثاقها...** ". وعن فترة أوت 2002 قال بوش : " **كنا لا نزال عاكفين على تطوير إستراتيجيتنا الدبلوماسية ، كان ثمة أناس في الإدارة يقولوا آملين في قدرتنا على حل هذه المشكلة دبلوماسيا، وقد ظل البعض يقول عكس ذلك، وأنه يجب أن نتحلى بالواقعية** ". وأضاف" **إن كولن باول كان شديد النزوع إلى التسليم بأن الأمم المتحدة كانت هي الطريقة السليمة وبعض من في الإدارة كانوا قد رأوا مدى ما كانت الأمم المتحدة قد أبدته من هزال وعجز فيما يخص هذه القضية، فكانوا غير واثقين من مدى قدرتها على إنجاز هذه المهمة** ". وقد اعترف أن احد هؤلاء كان نائب الرئيس. لقد كانت معارضة على العراق ردا على هجمات 11 سبتمبر 2001 داخل الإدارة متمتعة بأكثرية أربعة أصوات مقابل صفر مع امتناع رامسفيلد، وكان المؤيد القوي الوحيد في البداية لغزو العراق هو بول وولفوفيتز الذي اعتبر من شانه الحرب في أفغانستان أن تكون غير مؤكدة وكان قلقا بشأن بقاء مائة ألف جندي

[1] - عبد المنعم سعيد كاتو ،المرجع السابق الذكر ،ص188
[2] - نفس المرجع ، ص 189
[3] - نصير عاروري ، "حروب جورج بوش الوقائية : بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة " ، مرجع سابق الذكر ، ص 14 .

أمريكي غارقين في مجاهل المناطق الجبلية الشهيرة بغدرها لستة أشهر أخرى أما العراق على النقيض من ذلك فقد اعتبره نظاما هشا مرشحا للانهيار بسهولة وفيه معارضة شديدة الحماس لإسقاط صدام، وقد قرر أن هناك احتمالا يصل إلى نسبة 10 إلى 50 % بأن لصدام علاقة بهجمات 11 سبتمبر 2001.[1] وهذه المرة اقترح تشيني الذهاب إلى الكونغرس أولا لان الدور الذي كان من شأن الأمم المتحدة أن تضطلع به -إذا كانت ستضطلع بأي دور أساسا حسبه- لم يكن واضحا وقد وافقت رايس على الفكرة معتبرة أن من شأن أي قرار برلماني أن يقوي موقف الإدارة في الأمم المتحدة ويضع الولايات المتحدة في موقف المتحدث بصوت واحد[2]. وفي 10 أكتوبر 2002، أقر مجلس النواب قرارا يفوض الرئيس باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في العراق إذا كان ذلك ضروريا ومناسبا. وجاءت نتائج التصويت مريحة حيث عكست موافقة 296 صوت مقابل 133 في مجلس النواب – أكثر ب 46 صوتا من الأصوات التي حصل عليها بوش الأب – وجاء تصويت مجلس الشيوخ في 11 أكتوبر مؤيدا القرار بأكثرية 77 صوت مقابل 23 .[3] وفي 27 جانفي 2003 ألقى بوش الابن خطابا عن حال الاتحاد وكرس الثلث الأخير منه الأخير لشن هجوم عنيف على صدام حسين كما بالغ في التشديد على الأسلحة التي لم يجر الاعتراف بوجودها في بيانات صدام حسين السابقة في نفس اليوم الذي قدم فيه هانس بليكس Hans Blix رئيس المفتشين الدوليين في العراق تقريرا إلى مجلس الأمن يغطي الشهرين الأولين من عمليات التفتيش. وللإشارة فان موظفين كبار شاغلين لمواقع حساسة في الإدارة كانوا مشككين بشان المعلومات الإستخباراتية ذات العلاقة بأسلحة الدمار الشامل الواردة في التقرير المتعلق بالعراق من بينهم الرجل الثاني في الخارجية ريتشارد ارميتاج، بعض كبار الضباط في الجيش والناطق باسم وكالة الاستخبارات المركزية (CAI) بيل هارلو.[4] *

فشلت إدارة بوش الابن في استصدار قرار من مجلس الأمن يخولها استخدام القوة العسكرية ضد العراق، لكن ذلك لم يمنعها من اللجوء إلى إعلان الحرب (بصورة انفرادية) ومن دون موافقة الأمم المتحدة، وفي الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشر من صباح 20 مارس 2003، ظهر الرئيس

---

[1] - بوب ودورد ، خطة الهجوم ، ترجمة فاضل جتكر "،الرياض ، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004، ص45

[2] - نفس المرجع، ص244.

[3]-"George walker bush on foreign policy"
http//www.ontheissues.org/george-walker-bush-foreign-policy.htm/

[4] - بوب ودورد ، المرجع السابق الذكر ، ص 421 .

* جاء في التقرير الذي قدمه"هانس بليكس"إلى مجلس الأمن ما يلي "حتى هدا اليوم لم يقدم العراق على ما يبدو على التسليم الصادق بنزع السلاح الذي طلب منه و الذي يتعين عليه تنفيذه لكسب ثقة العالم و العيش في سلام"و يشتمل المر على 2500 لتر من الانتراكس_مواد تكفي لصنع ما يزيد على38000 لتر من سم البوتولينوم"و هي كمية كافية لتعريض ملايين البشر لخطر الموت جراء إخفاق التنفس"و كذلك غاز السارين و غاز في.اكس/ v.x للأعصاب مع مختبرات أسلحة بيولوجية متنقلة.

بوش على شاشة التلفزيون وقال إن المراحل المبكرة من الحملة العسكرية ضد صدام حسين كانت قد بدأت ودون تقديم أي تفاصيل أضاف " **إن خمسة وثلاثين بلدا يقدمون دعما حاسما ، وأن من شان حملة على بقعة صعبة لدولة تضاهي كاليفورنيا من حيث الضخامة أن تكون أطول وأكثر صعوبة مما يتكهن البعض.**" ففي الساعة السادسة صباحا بالتوقيت العراقي قامت فرقة المارينز الأولى بعبور الحدود الكويتية العراقية، تبعتها فرقة المشاة الثالثة في الجيش. اندفع الهجوم البري نحو 60 ميلا إلى عمق العراق، وكان يوم 9 أفريل شاهدا على النهاية الرمزية لحكم صدام وانهارت الحكومة العراقية مع الاستيلاء على ضفتي نهر دجلة واكتساح قوات المارينز لمركز مدينة بغداد ومساعدتها لفريق من العراقيين على إسقاط تمثال صدام حسين الذي نجح الجيش الأمريكي في إلقاء القبض عليه في 13 ديسمبر بعد استخراجه من حفرة قريبة من أحد البيوت خارج تكريت.[1]

وبعد مرور أقل من عام على الاحتلال الأمريكي للعراق كان من الممكن رؤية أنه (أي العراق) بدأ يتحول إلى نقطة سلبية للإدارة الأمريكية، فأعمال العنف على الأرض ظلت مستمرة وكان للجيش الأمريكي ما يزيد على مائة ألف جندي، مع استمرار الحاجة إلى مثل هذا العدد أو أكثر لبعض الوقت. وصار الجنود الأمريكيون يقتلون بمعدلات عالية مع عدم التوصل إلى أية تسوية سياسية، كما بدا نقل الحكم إلى العراقيين مهزوزا مع الإخفاق في العثور على أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى اعترافات بوش وتنت(مدير وكالة المخابرات المركزية) العلنية باحتمال كون المعلومات الاستخباراتية خاطئة. وظل بوش يحاول لعدة سنوات أن يدعي أن الأمور تسير سيرا حسنا في العراق، لقد حاول أن ينفي أويقلل من شأن المشكلات معتبرا إياها مجرد انتكاسات مؤقتة، وحينما بدأت مجموعة دراسة العراق (التي تعرف أيضا بلجنة بيكر – هاملتون) مناقشة الوضع في العراق أجبر بوش الابن أن يعترف بأن هناك مشكلة كبرى. والسياسة التي أوصت بها مجموعة دراسة العراق مبنية أساسا على الدبلوماسية، وتحاول أن تجد حلا عن طريق مبادرة دبلوماسية إقليمية. وتتعارض مثل هذه السياسة تعارضا كليا مع مقاربة إدارة بوش الابن منذ أن تولى السلطة، وقد أشار التقرير إلى أن الوضع في العراق سيء جدا وأن الرئيس لا يستطيع أن يمضي أبعد مما مضى في إنكار هذه الحقيقة.[2]

---

[1] - بوب ودورد، المرجع السابق الذكر، ص 567-601

[2] - مارينا أوتاواي ، " سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة الأبعاد والمكونات "، مجلة المستقبل العربي ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 336 ،افريل 2007 ، ص ص 37-38.

وفي هذا السياق أطلقت إدارة بوش الابن سياسة التعزيز العسكري، وهي سياسة صممها المحافظون الجدد، وقد ظهرت فكرة التعزيز أصلا في دراسة لمعهد أمريكان انتربرايز، مصنع الأفكار ذاته في واشنطن الذي مارس نفوذه على السياسة تجاه العراق منذ الغزو، والدراسة التي ألفها فريدريك كاغان Frederick Kagan وجاك كين Jack Keane، اقترحت زيادة كبيرة (50 ألف جندي) ولكن مؤقتة في عدد القوات الأمريكية في العراق – أي التعزيز كمفتاح للنصر – لكنها عدلت منه قبل إدارة الرئيس بوش الابن (ما يقارب 22 ألف جندي)[1]. وفي 10 جانفي 2007 وجه بوش خطابا للأمة بخصوص الوضع في العراق، وقد أعلن زيادة 21800 جندي وبرنامج عمل للعراقيين، مقترحا إعادة تنظيم أكثر وتخصيص 1.2 بليون دولار لهذه البرامج، وفي 01 ماي 2007 استخدم بوش الفيتو الرئاسي للمرة الثانية فقط خلال مدة رئاسته – كما أشرنا سابقا – حيث رفض مشروع قانون للكونغرس لتحديد موعد فعلي لانسحاب الجنود الأمريكيين من العراق[2]. أما سؤال: لماذا العراق وليس كوريا الشمالية ؟ أو ليبيا أو إيران ؟ فقد ظل مطروحا بقوة في الشرق الأوسط تماما مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا ينظر إلى اختيار العراق من زوايا مختلفة، وهي أولا أن ثروة العراق النفطية تمنح الديكتاتورية العسكرية حرية استثمار الموارد الهائلة في برنامج التسلح والسيطرة على الدخل القومي مركزيا بدون قيود سياسية داخلية، والانغماس في الأطماع الإقليمية ذات الطابع التهديدي في الوقت الذي تعمي فيه جاذبية مشترياته من السوق التأييد الدولي، أما الأمر الثاني فهو مسألة قدرة هذه الموارد على توجيه النفوذ الإقليمي والدولي والسيطرة عليه. [3]

لقد استخدم بوش الأب فن الحكم لبناء ائتلافه وكسب التأييد من الأمم المتحدة، وقد تطلب ذلك جهودا مكثفة ومدة طويلة لإقناع القادة الآخرين، وغالبا ما تم ذلك من خلال مناقشات وجها لوجه. وفي نوفمبر 1990 قابل وزير خارجيته جيمس بيكر زعيم أو وزير خارجية كل دولة في مجلس الأمن من أجل صياغة وكسب التأييد لقرار مجلس الأمن رقم 678 الذي خول استخدام كل الوسائل الممكنة لإنهاء احتلال العراق للكويت. وعمليا شرح بيكر أنه كان يتشاور مع القادة الآخرين حول أفضل الطرق للتجاوب مع العدو العراقي. وعلى المستوى الشخصي كانت رسالته مختلفة تماما، فقد أخبر القادة أن الرئيس بوش الأب قال: "**إننا سوف نفعل ما هو ضروري لإنهاء**

---

[1] - نفس المرجع ، ص 38 .

[3] -"George walker bush on foreign policy ,.Op.Cit

[3] - جيمس نويز ، المرجع السابق الذكر، ص 14

[2] - السيد أمين شلبي، المرجع السابق الذكر

هذا العدوان، والقرار الذي يجري صياغته سوف يخول استخدام الوسائل العسكرية لطرد العراق من الكويت، وعلى هذا فإن المأمول من كل بلد ومن كل قائد أن يؤيد هذا القرار وإذا كان هناك ما نستطيع أن نفعله لجعل ذلك سهلا عليهم، فعليكم أن تخبرونا وفي نهاية اليوم سوف نتصرف بشكل جماعي إن أمكن، ولكننا سنتصرف بمفردنا إذا اقتضت الظروف ذلك". وفي هذه الحالة فقد كان شكل التعامل تشاوريا حتى ولو لم يكن كذلك في الجوهر، لكن الشكل لعب دورا محوريا، فبإرسال كبار مسؤوليها في الشؤون الخارجية للعديد من البلدان أثبتت الولايات المتحدة أن وجهة نظر الآخرين مهمة، وبذلك أوضحت تثمينها لمواقف واتجاهات هؤلاء القادة الأجانب عن طريق الذهاب إليهم وطلب مساعدتهم وتوضيح موقفها للرأي العام لديهم وتمكين هؤلاء القادة من أن يبدوا وكأنهم جزء من إجماع دولي ساعدوا على صياغته[2]، وهكذا فإن موقف الإدارة الأمريكية العلني لم يجعل القادة في موقف الدفاع أو وضعهم في ركن سياسي. على العكس، فإنه بالذهاب إليهم فإن الإدارة كانت تعطيهم حافزا للاستجابة بشكل إيجابي. ولكن موقف إدارة الرئيس بوش الابن في عام 2002 جاء على النقيض من موقف إدارة بوش الأب، فقد وجه بوش الابن خطابا إلى الأمم المتحدة تحدى فيه المنظمة أن تتحمل مسؤولياتها، ولم يحاول السفر إلى عواصم أخرى لتقديم وجهة النظر الأمريكية ولطلب وجهات نظر الآخرين. فقد عاد وطلب إصدار قرار ثان من الأمم المتحدة يخوله استخدام القوة العسكرية ضد العراق ثم عاد وأعلن أن مثل هذا القرار غير ضروري، حيث كان واضحا أن الأصوات لم تكن متوفرة لتبنيه. لقد كان موقف الإدارة العلني " أعطونا الغطاء لما نخطط لفعله أو تنحوا عن الطريق ".[1]

المبحث الثاني: مواقف الإدارتين من الصراع العربي-الإسرائيلي

تتأرجح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بين تيارين مركزيين، أولها يرى أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الأطراف الإقليميين وتسوية القضية الفلسطينية لنزع فتيل الصراع في هذه المنطقة، ووضعها في إطار من الاستقرار بما يضمن للولايات المتحدة الهيمنة والتفرد عليها، وبما يمكنها من تعزيز تفردها بقيادة النظام الدولي. ويعتبر هذا التيار أن انتهاء الحرب الباردة أضعف قدرة الدول العربية على معارضة السياسات الأمريكية، ولذلك فإنه لم يعد ثمة داع للجوء إلى عوامل القوة والضغط والإكراه ضدهم، وأن من الأنسب إعادة صوغ الخريطة الجيوسياسية في المنطقة بإدخال إسرائيل في مشروع النظام الشرق

أوسطي، وإرساء العلاقات على أسس تعاون اقتصادي – أمني – ثقافي في الإطار الإقليمي. أما التيار الثاني، وعلى رغم تأكيده على منطلقات التيار الأول حول المتغيرات الدولية والإقليمية، فإنه يرى أن على الولايات المتحدة بعدما استتب لها الوضع في الشرق الأوسط أن تستغل هذه الفرصة وأن تقوم بفرض تصوراتها بمختلف وسائل الضغط وأن عليها أن تراعي في ذلك أولا وقبل كل شيء مصالح حليفتها إسرائيل الحليف الأكثر ثباتا واستقرارا[2] .، وسنتعرف من خلال هذا المبحث على موقف كل من إدارتي جورج بوش الأب والابن من الصراع العربي الإسرائيلي وطبيعة المقاربة المتبناة من طرف كل منهما في المعالجة.

المطلب الأول: إدارة جورج بوش الأب والمقترب البراغماتي لحل الصراع

في أول تعليق له على الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية، قال جورج بوش الأب أنه لا يعرف إلى أين يقود هذا الحوار، لكنه يريد أن يؤكد أنه حوار وليست مفاوضات وأضاف أن إدارته ستبدأ في 21 جانفي 1989 وضع خططها حيال الحد من الأسلحة الإستراتيجية ثم وضع خطة للتحرك السلمي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق الساخنة في العالم.وعندما جرى تذكير بوش الأب أنه قال خلال حملته الانتخابية أنه ضد الدولة الفلسطينية أجاب بأنه لم يغير موقفه، ولما سئل عما إذا كان سيغير موقفه إذا وافقت إسرائيل والدول العربية على دولة فلسطينية مستقلة، قال بأنه لن يكون عقبة أمام تفاهم الأطراف، لكنه اعتبر في الوقت نفسه أن هذا سؤال افتراضي وأنه يدعم الكونفيدرالية بين الأردن والدولة الفلسطينية.[1]

اعتبر جورج بوش الأب أقل تأييدا لإسرائيل حيث انتقد باستمرار السياسة الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتزامن ذلك مع التحول في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية مما مهد لعلاقة جديدة بين الولايات المتحدة والمنظمة. وقد أعرب الرئيس بوش الأب ووزير خارجيته بيكر عن استعدادهما لبذل ضغوط سياسية على إسرائيل لكي تقبل بالمفاوضات مع الفلسطينيين لبحث مستقبل الضفة وغزة. أما حول قضية القدس الشرقية فإن تصريح الرئيس بوش الأب بأن الإدارة الأمريكية تعتبر القدس الشرقية جزءا من الأراضي المحتلة فقد استقبل بعدوانية في إسرائيل وخاصة داخل حزب الليكود. وقد وصفت سياسة الإدارة الأمريكية بأنها معتمدة على الالتزام بالعملية، أي بفكرة جلوس الطرفين لإجراء محادثات مباشرة لزيادة الثقة المتبادلة بين إسرائيل والفلسطينيين.[2]

---

[1] - نفس المرجع

[2] - ماجد الكيالي ،" العلاقة الخاصة الأمريكية –الإسرائيلية : التحليل المركب لتقاطع المصالح "، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 66 ،اكتوبر 1997 ، ص ص 359-360 .

[1] لقد تصاعدت مستويات شعبية بوش الأب بعد الهجوم الناجح على العراق لإجباره على الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت، وهو ما دفع الرئيس بوش الأب ووزير خارجيته بيكر إلى الاعتقاد بأن نصر التحالف عزز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن ثم اعتبرا أن هناك فرصة لاستخدام رأس المال السياسي الناتج عن انتصار التحالف لدفع عملية السلام العربي-الإسرائيلي. وبذلك تحولت الإدارة مباشرة إلى صنع السلام في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، تجسد ذلك في انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 بدعوة من إدارة بوش الأب بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي (سابقا) وإسبانيا. و لم ينتج عن المؤتمر أية اتفاقات نهائية، ولكن حسب بعض المحللين شكل خطوة مهمة لاتفاقات السلام المستقبلية.[3][2] وفي هذا السياق يمكن استعادة بعض الوثائق الأمريكية التي صدرت عن معاهد أبحاث معتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وضعت الخطوط العامة لهذه السياسة في مرحلة الإعداد لمؤتمر مدريد. فقد حددت وثيقة أمريكية عنوانها "عملية صنع السلام بين العرب والإسرائيليين " صادرة عن المعهد الأمريكي للسلام في واشنطن في أكتوبر 1991 – وشارك في إعدادها كل من صمويل لويس Samuel Lewis ومارتن أنديك Martin Indik وريتشارد مورفي Richard Morphy وألفريد آثرتن Alfred Atharten وغيرهم – دور الوسيط الأمريكي في تسهيل عملية المفاوضات، وحذرت من محاولات السيادة عليها كما حذرت من استعجال الوسيط للفريقين للتوصل إلى خيار ما، وأن الوسيط مسؤول عن إيجاد المخارج للمآزق واقتراح حلول وسط توفيقية. وأكدت هذه الوثيقة أهمية اختيار لغة تفاوضية تتيح تحمل ضغوط سياسية وفق مفهوم " الغموض البناء ". ثم أن الوسيط– بحسب الوثيقة– يتحمل مسؤولية كبرى في العمل على إبقاء العملية العامة مستمرة على نحو ما، فالانقطاع في جلسات المفاوضات يمنح فرصا متزايدة لأن يترلق الفريقان إلى مواقفهما القديمة. وحذرت الوثيقة الوسطاء من الغموض في القضايا الشائكة مثل الاستيطان، كما حذرت من التدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية وطالبت بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية فقط بدور المحفز والمؤتمن على الأسرار والموزع للأدوار والضامن لكل فريق.[3]

وعن متابعة الإدارة الأمريكية لإجراءات ما بعد المؤتمر، قال جيمس بيكر أن الرئيس بوش الأب كانت لديه الشجاعة لاتخاذ موقف سياسي في مواجهة استمرار إسحاق شامير رئيس وزراء

---

[1]- تمام البرازي، المرجع السابق الذكر، ص ص359-360

[2]- نفس المرجع ، ص 430.

[3] - "George Herbert walker Bush" ,Op.Cit

[3] - ماجد الكيالي ، المرجع السابق الذكر ، ص 36

إسرائيل بناء المستوطنات بينما عملية السلام قد تحركت بعد مؤتمر مدريد 1991. وأضاف "**كنا قد أعلنا أن المستوطنات غير قانونية وأنها عقبة في طريق السلام وأن الأطراف لا يمكنها أن تتفاوض على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام الذي قبله الجميع في مدريد بينما إسرائيل تفرض حقائق على الأرض** ". وقبل حدوث المواجهة الحاسمة طلب إسحاق شامير من الإدارة الأمريكية قرضا قيمته عشرة مليارات دولار لإسكان اليهود السوفيات المهاجرين كمبلغ إضافي على قروض إسكان قيمتها ثلاثة مليارات دولار تحصل عليها إسرائيل، ورد عليه الرئيس بوش الأب بقوله بالتحديد " **عليك أن توافق على تجميد المستوطنات لأننا نرى أن تقديم هذا القرض ينبغي أن يتفق مع اتجاهات السياسة الأمريكية** ".[1] وهو ما لم توافق عليه الحكومة الإسرائيلية التي بدأت العمل على تحريك أنصارها في مجلس الكونغرس للضغط على الرئيس بوش الأب. لكن الإدارة تمسكت بموقفها المتمثل في تجميد المستوطنات كشرط لمنح القروض، حيث تحدث بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب موجها انتقادات حادة لإسحاق شامير معلنا أن الولايات المتحدة تعارض الضم والتوسيع، وقال أن الاعتماد على مبادرة السلام يعني إظهار حسن النية بشكل واضح من جانب إسرائيل.[2] وينبغي الإشارة في هذا السياق إلى موقف اليهود الأمريكيين الذين تهتم قطاعات واسعة منهم بمسار السلام، على اعتبار أن ما يحدث في الدولة اليهودية يؤثر فيهم، وبالتالي يضع أيضا سلامتهم الشخصية في الميزان. ويمكن القول أن معظم الهيئات اليهودية الليبرالية ساندت دائما سياسات إسرائيلية أكثر اعتدالا، وعندما احتدمت المعركة بين إدارة الرئيس بوش الأب وحكومة شامير على خلفية الاستيطان وضمانات القروض قالت سالي غيلبرت زعيمة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية " **أنا أشعر أن بوش وبيكر عادلان، هما يقفان مع مرآة مقابل إسرائيل ويقولان لها : انظري إلى نفسك ، من يريد أن يرى إسرائيل مع مجتمع واقتصاد سليمين أكثر يفكر أن هذه الفرصة التي يجب أن تغتنمها إسرائيل لبناء مجتمع أفضل** ".[3]

ورغم ما يبدو عليه الأمر من ضغط لإدارة بوش الأب على إسرائيل إلا أن الباحث روبنبرغ Robinberg في كتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون" الذي حرره ميخائيل سليمان، يعتقد أن سياسة إدارة بوش الأب نحو الفلسطينيين سارت– خلافا لما يقال–

---

[1] ـ صالح القلاب ، " بانتظار مبادرة أوباما " ، http//www.alrai.com/index.php&section-id=196.

[2] ـ "عاطف الغمري، المرجع السابق الذكر ، ص

[3] ـ ماجد الكيالي ، المرجع السابق الذكر ، ص 30

على خطى الإدارات التي سبقتها. حيث استمرت الولايات المتحدة في تأييد إسرائيل ومعارضة حقوق الفلسطينيين. وهو يرى أن التغييرات التي حدثت في مواقف الولايات المتحدة إبان حرب الخليج الثانية كانت تغيرات سطحية ومؤقتة ترمي إلى الإبقاء على الدول العربية في المعسكر الأمريكي. كما أن هذا الباحث يرى أن حكومة بوش الأب قد ناصرت حكومة الليكود المتطرفة وزودها بكثير من المساعدات المالية والعسكرية. بعبارة أخرى ظل الحال على ما هو عليه فيما يتعلق بمقترب بوش الأب نحو الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي[1]. وقد كان أول تقرير رسمي بعد تسلم بوش الأب الرئاسة صادر عن البنتاغون بخصوص المجموعات الإرهابية في العالم، وتصدر هذا التقرير مقدمة وضعها بوش الأب قال فيها إن هذا التقرير عن الإرهاب تابع لتقريره الذي أصدره عام 1986 كنائب رئيس، وأشار بوش إلى أنه أمر بتدريب الأمريكيين على مكافحة الإرهاب، وأن بلاده نجحت في إقناع تسعة دول بإصدار أحكام على ثلاثين إرهابيا بالسجن المؤبد أو الإعدام، ولوحظ في التقرير امتداح بوش لسورية لاتخاذها خطوات لتخفيف دعمها للإرهاب وطردها منظمة أبو نضال من دمشق بناءا على الطلب الأمريكي. وقال بوش الأب: " **إنني أرفض مقولة البعض أن الإرهابي يمكن أن يكون مقاتلا من أجل الحرية** " وبعد مقدمة بوش يسرد التقرير اثنتي عشر منظمة يعتبرها إرهابية وعلى رأسها فتح، الجبهة الشعبية والمنظمات الفلسطينية الأخرى[2].

المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمقترب الإيديولوجي للصراع

عاب الرئيس جورج بوش الابن وأركان حزبه الجمهوري على الرئيس الديمقراطي كلنتون انغماسه الشخصي الشديد في محاولات حل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واعتبر الرئيس بوش الابن أن ذلك أدى إلى الحط من قيمة منصب الرئيس وكرامة الرئاسة الأمريكية في المنطقة والعالم. ولكن جاءت أحداث 11 سبتمبر واتهام تنظيم القاعدة بتركيبته الشرق أوسطية ليحفز الإدارة الأمريكية على زيادة انغماسها في محاولات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وسادت لفترة معينة تصورات وزير الخارجية كولن باول، بان تهدئة الصراع ضرورية من اجل المحافظة على التحالف الدولي ضد الإرهاب، وخاصة أن أطرافا عربية وإسلامية تلعب دورا أساسيا في هذا الصراع الدولي. ولذلك قام الرئيس بوش الابن بإعلان تصوره للشرق الأوسط، والذي يقوم على

---

[1] ـ فواز جرجس ، " فلسطين والسياسة الأمريكية : من ويلسون إلى كلنتون "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 215،افريل 1997 ، ص 140 .

[2] ـ تمام البرازي ، المرجع السابق الذكر ، ص 383 .

وجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب، كما قامت الإدارة بتعيين الجنرال انتوني زيني كمنسق لعملية السلام في المنطقة. لكن بعد انتهاء الحرب الأفغانية شهدت الولايات المتحدة تنافسا مريرا بين وزارتي الخارجية والدفاع حول كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط، حيث قدمت كل منهما رؤية مختلفة. فوزارة الخارجية اعتبرت الحفاظ على متانة الائتلاف الدولي – الذي تبنت تشكيله – هدفا رئيسيا، وكانت تفضل تهدئة الصراع وتقديم رؤية أمريكية متوازنة وذلك لضمان تماسك الائتلاف والتأكد من تحقيق نصر طويل الأجل في المعركة ضد الإرهاب.[1] وقد تعارضت هذه الرؤية مع الطرح الذي تبنته وزارة الدفاع، ومعها نائب الرئيس التي كانت تميل إلى إطلاق يد إسرائيل، وتبنت بعض عناصر الإدارة رؤية تشير إلى أن حل الصراع ليس في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إسرائيل يمكن استخدامها كوسيلة للضغط على أعصاب الحكومات والشعوب العربية. وإزاء هاتين الرؤيتين اختار الرئيس بوش الابن حلا وسطا بين الاثنين، تمثل في بدء العمل السياسي وجهود الوساطة دون انتظار، ولكن بإيقاع بطيء نسبيا يمكنه فيه الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة داخل الإدارة، وهو ما أدى إلى تأجيل إعلان مبادرة السلام في الشرق الأوسط والدولة الفلسطينية المؤقتة.[2]

وفي 24 جانفي 2002، ألقى الرئيس جورج بوش الابن بيانه عن السلام في الشرق الأوسط، ولم يكن غريبا أن كان ذلك البيان محل ترقب وانتظار ليس فقط من أطراف التراع العربي الإسرائيلي وإنما من كافة القوى الدولية المهتمة بالموضوع. حيث أن ذلك التراع، أو على الأصح قلبه أي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كان قد وصل ذروة المواجهة الدموية بين طرفيه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاستخدام المفرط للقوة المسلحة ضد سكانها، واللجوء الفلسطيني الواسع إلى العمليات الانتحارية التي استهدفت العسكريين والمدنيين على السواء. كذلك فقد سبقت البيان زيارات القادة العرب ورئيس الوزراء الإسرائيلي لواشنطن* لطرح وجهات نظرهم على الرئيس الأمريكي ومحاولة كسب تفهمه وتأييده. وعكست هذه المقدمات كذلك مزيدا من الانغماس الأمريكي في الشرق الأوسط على نحو يتناقض تماما، ليس فقط مع ما بدأ به الرئيس

[1] - محمود حمد ، المرجع السابق الذكر ، ص 87 .
[2] - نفس المرجع ، ص 88 .
* شهدت الولايات المتحدة نشاطا دبلوماسيا مكثفا من خلال زيارات القادة و المسؤولين من كلا الطرفين العربي و الاسرائيلي و يمكن أن نرصد في هذا الصدد زيارة الملك محمد السادس ملك المغرب في مطلع الأسبوع الأخير من شهر افريل2002 تلتها زيارة للأمير عبد الله ولي العهد السعودي انداك و استغرقت نحو الأسبوع من25 افريل ثم زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارييل شارون ابتداء من04 ماي ثم زيارة للملك عبد الله ملك الأردن يوم08 ماي وانتهى هدا النشاط المكثف بزيارتين أولاهما للرئيس المصري محمد حسني مبارك مند05 جويلية و ثانيهما لارييل شارون.

بوش الابن عهده من توجه نحو رفع يديه عن المنطقة وترك أمورها لسكانها، وإنما أيضا على درجة الانغماس الأمريكي المعتادة في المنطقة طوال العقود الماضية. [1]

كانت الفكرة المحورية لخطاب بوش الابن هي ضرورة أن يغير الفلسطينيون قادتهم، واعتبار أن ذلك التغيير هو الشرط الأساسي للدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي للدولة الفلسطينية الوليدة. ولم يركز بوش الابن على إنهاء الاحتلال ومحاربة الإرهاب، وإنما وضع إزالة القيادة الفلسطينية على رأس أولوياته، ولذلك لم يكن غريبا أن اعتبر كثير من المعلقين بيان بوش الابن انتصارا لشارون وتعبيرا أمينا تحت وجهة نظره. ثم زاد على ذلك مطالبة بوش الابن للدول العربية الأخرى بوضع حد للتحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية وإيقاف الدعم للمنظمات والعمليات الإرهابية والتوجه نحو التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل. وقد جاءت خطة بوش الابن مفتقدة لأية آلية للتنفيذ فضلا عن أنها تجاهلت الآليات والاتفاقات القديمة، ولم تتضمن إشارة إلى مؤتمر دولي أو إقليمي كما تجاهلت مبادرة السلام العربية التي طرحتها قمة بيروت. وعلى حد تعبير دنيس روس فهي موعظة أونصيحة للإصلاح أكثر من كونها خطة(نيويورك تايمز 26-06-2002) وهي خريطة لطريق غير واضحة المعالم. [2]

يمكن إجمال الرؤية الأمريكية كما وردت في خطاب بوش الابن في خمس نقاط تتوقف كل منها على سابقتها وباعتبارها شرطا ضروريا لما يليها – بغض النظر عن مشروعيتها أو واقعيتها أو الآثار التي تتولد عنها – وهده النقاط هي على التوالي:

1- ضرورة تخلي الفلسطينيين عن العنف كخيار لإدارة الصراع مع إسرائيل باعتباره إرهابا، وباعتباره السبب الرئيسي في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيليين .

2- ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية، والتي أكدت التصريحات اللاحقة للمسؤولين الأمريكيين أنها الممثلة في شخص الرئيس ياسر عرفات باعتبارها قيادة إرهابية في ذاتها ولا يمكنها إقرار سلام مع إسرائيل .

[1] - أسامة الغزالي حرب ، " خطة بوش للسلام " ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37 ، العدد 149 ،جويلية 2002 ، ص 06 .
[2] - نفس المرجع، ص 07

3- ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية وإجراء انتخابات لا تأتي بالرئيس عرفات أو أي قيادة تتمسك بالمطالب التي يتمسك بها عرفات، إضافة إلى القضاء على الفساد، ووفقا للطرح الأمريكي ردع التنظيمات التي تنتهج العنف ضد إسرائيل بل وتفكيكها .

4- وقف الأنشطة الاستيطانية وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل 28 سبتمبر 2000، وهو تاريخ زيارة شارون للمسجد الأقصى التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية على خلفية غلق سبل التسوية السلمية في كامب ديفيد الثانية.

5- قيام دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات استنادا لما يتم الاتفاق عليه في مفاوضات تجري وفق قراري الأمم المتحدة 242 و 338. [1]

في خطابه الذي ألقاه في البيت الأبيض يوم الاثنين 16 جوان 2007 دعا الرئيس بوش الابن إلى عقد لقاء دولي في الخريف المقبل، يجمع ممثلين عن البلدان التي تدعم مبدأ الدولتين تنبذ العنف وتعترف بحق إسرائيل في الوجود على أن يضم اللقاء الذي تترأسه كوندوليزا رايس الإسرائيليين والفلسطينيين وجيرانهم في المنطقة.[2] و في 27 نوفمبر 2007 عقد مؤتمر أنابوليس في كلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس (ماريلاند)، وسعت الولايات المتحدة من خلاله للتوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإحياء خطة خارطة الطريق. وكان الهدف الرئيسي هو العمل على قيام دولة فلسطينية نهاية فترة رئاسة بوش الابن. ومع أن الولايات المتحدة أعلنت رغبتها في نجاح هذا المؤتمر من أجل بدء مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحشد الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية غير أن هذا الهدف تعرض لانتقادات واسعة لأنه لم يأت بجديد طالما أن كل الأطراف متفقة على هذا الهدف من حيث المبدأ، ودعت الولايات المتحدة لهذا المؤتمر أكثر من أربعين دولة ومنظمة دولية، شملت أعضاء في جامعة الدول العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس واليمن) ومجموعة الثماني الكبار والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي،وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[3] وقد نتج عن المؤتمر إصدار بيان مشترك بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس يقضي بدء

---

[1] - مالك عوتي ،" خطاب بوش حول الشرق الأوسط .. سبيل للتسوية أم أزمة جديدة "، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 149 ،جويلية 2002 ، ص 123 .

[2] - "George walker bush on foreign policy".Op.Cit.

[3] - " Karol Migdlovitz, The Israeli-Palestinian Process ", http//www.au.al.nil/au/awc/awcgate/crs/rs22768

مفاوضات الحل النهائي، ورغم أن المؤتمر الذي شهد حضورا عربيا كبيرا كان يهدف إلى حث الدول والحكومات العربية إلى التطبيع مع إسرائيل، ولكن كان هناك شبه إجماع من الدول العربية على أن التطبيع مع إسرائيل لا يتم إلا من خلال إحلال السلام الشامل في الأراضي الفلسطينية.[1]

المبحث الثالث : علاقة الإدارتين مع سوريا وإيران: بين الانفتاح التفاوضي والعزل

وصل جورج بوش الأب إلى البيت الأبيض مع خبرة دبلوماسية طويلة وأواصر قوية مع الزعماء العرب، وكان يحمل رؤية سياسية واقعية، تعتبر أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم بمصالحها الإستراتيجية لا بتلك الأهداف العامة مثل الديمقراطية، حتى ولو اقتضى ذلك التفاوض مع دول مثل سوريا وإيران. لكن جورج بوش الابن أقصى تماما سوريا وإيران جامعا محاربته للإرهاب مع هدف تحقيق ما أسمته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد.[2]

لقد تميزت العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1975 بالشك والريبة والصدام منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وأطلق الإمام آية الله الخميني على الولايات المتحدة الأمريكية اسم " الشيطان الأكبر " فقد وقفت إدارة كارتر مع الشاه حتى آخر لحظة من سقوطه وتنكرت الولايات المتحدة لرجال الدين (الملالى). وعند وصول الخميني للحكم في إيران اتهم الولايات المتحدة بالسعي وراء محاولة إسقاط الثورة وفي دفع العراق لشن هجومه على إيران. وعندما جاءت إدارة ريغان التي احتل بوش الأب فيها منصب نائب الرئيس لعهدتين متتاليتين حاولت مد الجسور وفتح قنوات الاتصال مع الثورة الإيرانية التي كانت ومازالت في العقل الاستراتيجي الأمريكي على حد تعبير وليام كوانت –مسؤول الشرق الأوسط الأسبق في مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال إدارة كارتر-. وكان احد أهداف إدارة ريغان إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في بيروت أنداك وقد أدى التقارب الإيراني الأمريكي الذي كان يتم من خلال قنوات سرية إلى فضيحة "إيران جيت" والتي كان بطلها ومهندسها مستشار الأمن القومي الأسبق روبرت ماكفلرين Robert McFarlane، وكان لإسرائيل دور رئيسي في ذلك التقارب.[3]

---

[1] - "مؤتمر أنابوليس "،
http//news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east/newsid-710600/7106551.htm

[2] - " حرب المحافظين الجدد القادمة "، http//www.islamdaily.net/ar/contents.asp&aid306

[3] - أحمد سليم البرصان ، المرجع السابق الذكر ، ص 36 .

[2]- تمام البرازي ،المرجع السابق الذكر، ص384

استمر هذا النمط من التقارب عند تولي الرئيس بوش الأب السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، وعند صدور أول تقرير رئاسي عن البنتاغون – وقد اشرنا إليه في موضع سابق– لوحظ نوع من المهادنة مع إيران. وجاء رد طهران سريعا على رسالة بوش الأب في خطاب التنصيب، وأبرزته وسائل الإعلام الأمريكية، ونشرت صحيفة " طهران تايمز " رسالة إلى الخميني قالت إنها من بوش، لكن البيت الأبيض سارع إلى نفي الأمر ووصف الرسالة بأنها مزورة. وفي هذا الوقت استمرت الصحافة الأمريكية في إثارة قضايا الأسلحة الكيماوية العربية التي تهدد إيران وإسرائيل، وركزوا على اتهام الدول العربية بإنتاج أسلحة بيولوجية وبدأت المطالبة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية على الدول العربية التي تنتج هذه الأسلحة.[2] كذلك خلال الأيام الأولى لولاية بوش الأب بدا واضحا تركيز الإعلام الأمريكي المفاجئ على ما يحدث في صيدا جنوب لبنان، وذكر مراسل "سي،بي،إس" في تقرير مطول من إسرائيل أن السلطات الإسرائيلية تراقب عن كثب تحركات منظمة التحرير الفلسطينية في صيدا، وقال أن المنظمة هربت إلى صيدا أسلحة وقوات تصل على الأقل إلى خمسة آلاف مقاتل فلسطيني لتقريب قواتها العسكرية من الأراضي الفلسطينية المحتلة ودعم وضعها السياسي بوجودها العسكري في جنوب لبنان، مع العلم أنه كان هناك تجميدا فلسطينيا للعمليات العسكرية في هذه المنطقة منذ أكثر من شهرين باعتراف التقرير. واعتبرت بعض التقارير الأمريكية أن تصعيد القتال بين "حزب الله" و"أمل" هو مؤشر لنتيجة المزاحمة المستمرة بين إيران وسوريا للتقرب من إدارة بوش الأب.[1]

وبالنسبة لإيران، فإذا كان الجانب الإيديولوجي قد هيمن على السياسة الخارجية الإيرانية في بداية الثورة، وفي ظل وجود آية الله الخميني آنذاك، فإن الرئيس هاشمي رفسنجاني (1989-1997) قد تبنى سياسة براغماتية أكثر واقعية في ظل عزلة إيران خلال سنوات حربها مع العراق التي استمرت ثماني سنوات، وخفف من البعد الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية.[2]

أما بخصوص علاقة إدارة بوش الأب مع سوريا فيمكن القول أن الطبيعة العدائية لهذه العلاقات تغيرت بسبب الاجتياح العراقي للكويت في أوت 1990 وقرار بوش الأب بتشكيل تحالف دولي لطرد الجيش العراقي وتحرير الكويت، حيث سجلت هذه المرحلة أحد أهم الانجازات الدبلوماسية لوزير الخارجية جيمس بيكر، الذي نجح في إقناع الرئيس السوري بالمشاركة في التحالف الدولي

[1]- نفس المرجع ،ص385
[2]-احمد سليم البرصان ، المرجع السابق الذكر ، ص37.

لتحرير الكويت[3] .بحسب الكثيرين، كانت المشاركة السورية في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد دولة عربية أخرى أمرا لا يمكن تصوره في البداية، ولكنها أصبحت ممكنة نتيجة تطورين أساسيين :

1- تفكك الاتحاد السوفياتي مما يعني أن سوريا فقدت قوة عظمى مناصرة لها، وبالنتيجة اقتنعت أنه يتعين عليها بناء نوع جديد من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
2- تحرك صدام حسين الجريء إضافة إلى العداء بينه وبين الأسد كان يعني أن النجاح العراقي في الكويت إذا سمح له بالاستمرار سوف تكون له ارتدادات خطيرة على الوضعية الإقليمية لسوريا وقد رحبت الإدارة الأمريكية بالتغير في الموقف السوري واعتبرت أن للمشاركة السورية في التحالف أهمية كبيرة لأنها تعزز شرعية التحالف في العالم العربي، وبذلك تم فتح المجال لعلاقة جدية مع واشنطن. واستندت العلاقة المتحسنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا مبدئيا إلى مصلحة مشتركة انبثقت عن أزمة الخليج الثانية 1990-1991، ولكنها اتسعت فيما بعد نتيجة أهداف خاصة بالجانبين السوري والأمريكي، ففي سوريا ركز الرئيس حافظ الأسد على هدف بناء علاقة جديدة مع واشنطن، وفي الولايات المتحدة اعتبر جيمس بيكر انه يتعين على الإدارة الأمريكية استغلال الانتصار الذي تم تحقيقه في حرب الخليج الثانية والامتيازات التي منحتها نهاية الحرب الباردة لإطلاق مفاوضات لحل الصراع العربي-الإسرائيلي.[2]

ولتمرير خطتها الجديدة للسلام، كانت إدارة بوش الأب تحتاج إلى الدعم والتعاون السوري، وكما لاحظ جيمي كارتر1977، أنه لن يكون ممكنا التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي يتم اعتمادها بشكل فعال بدون المشاركة السورية، وعملية السلام كما طرحتها إدارة بوش الأب استندت إلى مفهوم "الأرض مقابل السلام". والذي كان يعني أن الأسد قد ينجح في التوصل إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان، ولكنه قد يعني أيضا أنه ينبغي منح إسرائيل سلاما كاملا، وفي هذا السياق قام بيكر وفريقه بتسع جولات في الشرق الأوسط لوضع إطار أوصيغة لمؤتمر مدريد ولإطلاق العمليات التفاوضية وإقناع رئيس الوزراء إسحاق شامير ووزير

[3]- Itmar, Rabinovich , Damascus ,Jerusalem and Washington : the Syrian –Israeli Relationship as a US policy Issue ,Washington , Brookings Institution ,Nr19 ,2009 , p 03

[1] -Ibid,p03.

الخارجية السوري فاروق الشرع بالحضور والمشاركة في مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991، وهو ما اعتبر إنجازا دبلوماسيا هاما آخر سجل لوزير الخارجية بيكر وإدارة بوش الأب عموما[1].

أما فيما يتعلق بإدارة بوش الابن وعلاقتها مع إيران، وكما أسلفنا فقد تم إدراج إيران في التقرير المقدم للرئيس بوش الابن في جانفي 2001 بعنوان " الإبحار في مياه مضطربة" والذي نص على تشجيع التغيير في العراق وإيران على أن يتم في إيران بوسائل سياسية، حيث يمكن تقويض النظام الإسلامي الشمولي من خلال تشجيع الإصلاحيين ودعم حركات الاحتجاج والرفض التي يقوم بها دعاة التغيير. وبعد أحداث 11 سبتمبر تعاونت إيران لأبعد الحدود مع الولايات المتحدة حيث أعلنت استعدادها للمساعدة على إنقاذ الأمريكيين العاملين في الحملة إذا تعرضوا لصعوبات، وسمحت للطائرات الأمريكية بالهبوط في المطارات الإيرانية بجنوب البلاد في الحالات الطارئة، وفي نقل الإمدادات إلى داخل أفغانستان، كما دعمت تحالف الشمال في الوصول إلى السلطة. وقد أشادت الولايات المتحدة بالدور الإيراني في الحرب على الإرهاب، وذهب البعض إلى حد القول أن تحالفا ضمنيا تشكل بين الولايات المتحدة وإيران في دعم تحالف الشمال الأفغاني ضد حركة طالبان والقاعدة.[1] ولكن جاء الانقلاب الأمريكي المفاجئ عندما شن بوش الابن هجوما عنيفا في خطابه رسالة الاتحاد في 29 جانفي 2002 على كوريا الشمالية، العراق وإيران واعتباره محور الشر. وقد اعتبر وليام بيت William Bett أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة براون الأمريكية والمتخصص في الشؤون الإيرانية أن تضليل الاستخبارات الإسرائيلية كان السبب في ضم بوش الابن إيران إلى قائمة محور الشر، حيث سربت معلومات كاذبة عن حماية إيران للملا محمد عمر زعيم طالبان وأسامة بن لادن زعيم القاعدة الذين تسللا إليها. وكانت الولايات المتحدة قد انتقدت تحت ضغوط الكونغرس بفعل اللوبي اليهودي كلا من الصين الشعبية وكوريا الشمالية لتعاونهما في مجال تكنولوجيا الصواريخ مع إيران. واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران أنها تدعم الشيعة في أفغانستان وبعض قادة الحرب في منطقة هيرات التي يسيطر عليها إسماعيل آغا الذي أخذ يعقد اتفاقيات مع الشركات الإيرانية كأنه حكومة مستقلة. واتهمت إيران بأنها تقدم مساعدات إلى عبد الرشيد دوستم نائب وزير الدفاع الأفغاني، وخاصة تزويده بالأسلحة علما أن إيران قد تعهدت بتقديم 500 مليون دولار للمساعدة في إعمار أفغانستان.[2] [2]وقد استغلت إدارة

[2] -Idem, p04

[1] - احمد سليم البرصان، المرجع السابق الذكر، ص35

بوش الابن قيام بعض فصائل المعارضة الإيرانية في منتصف العام 2003 خلال مؤتمر صحفي في واشنطن بالكشف عن ثلاث منشآت نووية سرية : (عبالي) بالقرب من مدينة أصفهان، وفي (ناتاتر)، وفي (آراك)، واتجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين إلى إثارة القضية بدعوى تطبيق الشرعية ضد إيران، باعتبار أنها تسعى لامتلاك السلاح النووي.[3]

وفي 23 جانفي 2006 ألقى الرئيس بوش الابن خطابا عن حالة الاتحاد، تكلم من خلاله مرارا، عن الأخطار الكبيرة التي تهدد الولايات المتحدة، وعن مخاطر تدمير طريقة الحياة الأمريكية عبر صدام الحضارات. واتضح من خلال الخطاب أن الإدارة الأمريكية اكتشفت أنه لا يوجد أصوليون إسلاميون فحسب وإنما هناك أيضا سنة وشيعة. وشدد بوش الابن على وجود جماعتين إسلاميتين متطرفتين متمايزتين المتطرفون السنة مرتبطون بالقاعدة والمتطرفون الشيعة مرتبطون بإيران وبلدان وتنظيمات ينظر إليها كتوابع لإيران. وأكد الخطاب أن اليمين الأمريكي قلق بشأن إيران أكثر من القاعدة لأنه يشتبه في أنها تطور أسلحة نووية، ولأن واشنطن بدأت تكتشف أنه بإزالتها لنظام صدام حسين والسماح للعراق بأن تصبح دولة فاشلة إنما زادت كثيرا من قوة إيران[2]. وقد رفضت إدارة بوش الابن أي حوار مباشر مع إيران، ولجأت إلى تأليب الرأي العام الإيراني ضد النظام وعملت على الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي لمساندة جهودها لتحقيق هدفها المعلن وهو منع إيران من الاستمرار في نشاطاتها النووية. ولهذا الغرض بذلت جهودا كبرى من أجل إحالة ملف هذا البرنامج إلى مجلس الأمن، كما كثفت من ضغوطها الدبلوماسية مع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الأزمة.[3] أما بالنسبة لسوريا، ففي الأسبوع الأول من غزو العراق أطلق رامسفيلد وباول تهديدين علنيين لها وقد اختار باول أن يطلق تهديده من منبر اللقاء السنوي لايباك، ووفقا لوكالة "UPI" فإن خطة طارئة لنقل الحرب إلى سوريا قد أبطلتها كوندوليزا رايس بموافقة الرئيس وكانت الخطة وضعت من قبل دوغلاس فايث مساعد وزير الدفاع للسياسة وبموافقة رامسفيلد وتحريض وولفوفيتز. وقد ظلت سوريا دولة مرشحة لتغيير النظام فيها بوصفها دولة راعية للإرهاب وفي أفريل 2002 ظهرت الصيغة الأولى لقانون محاسبة سوريا على يد زعيم الأغلبية الجمهورية ريتشارد آرمي الذي قدمه للكونغرس لمناقشته، لكن الإدارة الأمريكية رأت

---

[2] - نفس المرجع ، ص 38

[3]- عبد العزيز عبد القادر ، "إدارة بوش الابن وحصاد التجربة مع الأزمة النووية الإيرانية "،
http//www.hkmq.gov.sa/detail.asp&insection id=877&innewsitemid=307066

[2] - مارينا أوتاواي ، المرجع السابق الذكر ، ص 40 .

[3] - عبد العزيز عبد القادر ، المرجع السابق الذكر .

تأجيله بسبب تعاون دمشق في الحرب على الإرهاب وكذلك للضغط عليها للتعاون في الملف العراقي. وبناءا على هذا خرج قانون محاسبة سوريا من جديد بعد أسبوع من سقوط نظام صدام حسين بتاريخ 9 أفريل 2003. أما عن أسباب إصدار هذا القانون في هذا الوقت، فهناك تلك المتعلقة بسوريا وأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية، وبخصوص الأولى فهي تشتمل على مجموعة من التهم منها ما تضمنته النسخة الأولى 2002، وما تم تعديله في نسخة سبتمبر 2003 والتي تشمل : -طبيعة الموقف السوري من الحرب الأمريكية على العراق_اتهام سوريا بالقيام بنشاطات عدائية ضد القوات الأمريكية في العراق-السماح بتسلل المتطوعين والأسلحة إلى العراق لمهاجمة الجنود الأمريكيين واعتبار سوريا دولة مارقة لما لها من علاقات مع الجماعات الإرهابية على غرار حزب الله، حماس والجهاد الإسلامي .. أما بالنسبة للظروف الأمريكية المحيطة بمناقشة الكونغرس الأمريكي للقانون يمكن ذكر الآتي: تراجع شعبية الرئيس بوش، مأزق الإدارة الأمريكية في العراق أمام تصاعد المقاومة وعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل، وصول خارطة الطريق الأمريكية للسلام إلى طريق مسدود، قرب موعد الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية، وهكذا كان لزاما على إدارة بوش الابن البحث عن ملف جديد لتوجيه أنظار الرأي العام الأمريكي عما يحدث في العراق وفلسطين ومحاولة رفع شعبية جورج بوش الابن.[1]

وقد دخل قانون محاسبة سوريا إلى الكونغرس للمناقشة يوم 2003/09/16 ووافق عليه مجلس النواب بأغلبية 408 صوت ضد ثمانية في حين وافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية 89 % ويشتمل القانون على: – حظر التجارة في المواد التي يمكن استخدامها في برنامج الأسلحة وحظر صادرات المنتجات الأمريكية عدا الأغذية والأدوية – منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في سوريا – تقليل مستوى التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في سوريا – فرض قيود على تنقل الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة – تجميد الأرصدة السورية في الولايات المتحدة – تقييد حقوق التحليق للطائرات السورية في المجال الجوي الأمريكي.[2]

عملا بالأمر التنفيذي 2005، جمد البنك الأمريكي حسابات المعهد العالمي السوري للعلوم التطبيقية والتكنولوجية، المعهد الالكتروني، والمراكز الوطنية ...، وقد منع الرئيس بوش الابن الأمريكيين من التعامل مع هذه المؤسسات المتهمة بمساعدة الجماعات الإرهابية والمساهمة في انتشار

[1] - محمد لعقاب ، " الكونغرس يحاسب سوريا وتل أبيب تقصفها" ،جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد856 ، 9 أكتوبر 2003 ، ص 11 .
[2] - نفس المرجع .

أسلحة الدمار الشامل، وعملا بأوامر تنفيذية وقعها الرئيس بوش الابن في 2004 وأواخر2007، جمدت وزارة المالية أصول عدد من اللبنانيين والسوريين* المتهمين بتخريب العملية السياسية في لبنان 2007.[1]

خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2002 سارعت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس للحديث عن شرق أوسط جديد على وقع الغارات الإسرائيلية متوقعة نجاح إسرائيل في إعادة صياغة الخريطة الإقليمية، بتقليم أظافر حزب الله والضغط على ما ينظر إليه محور إيراني – سوري. ولكن فشلت الحرب الإسرائيلية في تحقيق أي من الهدفين وخرج حزب الله من المواجهة ومعه سوريا وإيران في موقع أفضل بكثير من ذي قبل وبتحد أعمق للهيمنة الأمريكية. و لم تكن هذه المرة الأولى التي تطرح فيها الولايات المتحدة تصورها المستقبلي للشرق الأوسط بشكل علني، حيث واكب غزو العراق واحتلال بغداد صياغة الشراكة الشرق أوسطية ثم مبادرة الشرق الأوسط الكبير لدعم التحول الديمقراطي والحرية في المجتمعات العربية.[2]

* هؤلاء الأشخاص هم.اسعد حليم هردان/عضو البرلمان اللبناني و القائد الحالي للحزب الوطني الاشتراكي السوري_وئام وهاب/عضو سابق في الحكومة اللبنانية (وزير البيئة) تحت رئاسة عمر كرامي(2004-2005) _حافظ مخلوف/كولونيل و موظف سامي في قيادة المخابرات العامة السورية و مقرب من الرئيس بشار الأسد-محمد ناصف خير بيك/اقرب مستشاري الرئيس الأسد.

[1] -"George Walker Bush ,Op.Cit.

[2] - عمرو حمزاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص 13

الفصل الرابع

تداعيات السياسة الخارجية لكل من إدارتي بوش الأب والابن على منطقة الشرق الأوسط والمواقف الداخلية والدولية منهما

المبحث الأول: الانعكاسات على منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: تداعيات سياسة إدارة بوش الأب في الشرق الأوسط

دشن جورج بوش الأب نظام ما بعد الحرب الباردة، وخلاصته أن ما نقوله لا مرد له ماضي بذلك على خطى السياسة الخارجية المتبعة منذ فورد وكيسنجر. وقد ركز بوش الأب نظامه الجديد عل مسائل ذات تأثير في الموارد الإستراتيجية كما حصل في حرب الخليج الثانية، حيث أن حكاما طموحين مثل صدام حسين لا بد من إعطائهم درسا. وقد استهل بذلك عرفا استراتيجيا تحتكره بامتياز القوة العظمى الوحيدة الباقية وعلى رغم أن هذا الدرس يتضمن استخدام القوة الماحقة فإن بوش الأب أكد على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا من خلال تشكيل تحالف دولي وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية لما اعتبره البعض حروبا استعمارية جديدة ضد العراق وباناما وغيرها من الأمم العاقة، وعلى خلاف ابنه جورج بوش فإنه لم يتخل عن الدبلوماسية وينصرف إلى حروب غير شرعية، ولم يذهب في حربه إلى نهاية الشوط ليقوض نظام صدام حسين ويغزو العراق. لقد استخدم بوش الأب الدبلوماسية التعسفية كما استعمل القوة.[1] وبالرغم من أن الكثير من الشخصيات في إدارة بوش الابن قد خدمت في إدارة بوش الأب إلا أنه من الناحية الإيديولوجية فإن بوش الابن يرتد إلى حقبة الرئيس رونالد ريغان الذي تولى الحكم من 1981-1989 في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة. وقام بوش الابن بشكل واضح بتصميم أسلوبه الشخصي على ذلك الخاص بريغان، ذلك الشعبي العظيم في قدرته على التواصل

[1] ـ نصير عاروري ، " حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة " ، مرجع سابق الذكر ، ص 09

والذي ركز على فعل الصواب فيما يتعلق بالشؤون الكبرى، من وجهة نظر اليمين الأمريكي، والأهم من ذلك بأن المحور المركزي لإدارته كان يعرف بسياساته الريغانية.[1] أما بوش الأب فقد كان نتاجا لمؤسسة الساحل الشرقي، أي أن لهجة سياسته الخارجية قد وضعها وزير الخارجية جيمس بيكر، الذي أنشأ بحرص ائتلافا واسعا يرتكز على سلطة مجلس الأمن لشن الحرب على العراق، والذي تحدى إسرائيل برفضه منحها قرضا بقيمة 10 مليار دولار لدفعها لتجميد بناء المستوطنات وقبلها ضغط عليها للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام. أما ديك تشيني الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في إدارة بوش الأب فقد كان آنذاك عنصرا معزولا نسبيا ولكنه في إدارة بوش الابن شكل هو ودونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز القلب بالنسبة لمجموعة مثقفي اليمين الجمهوري التي تولت وضع أجندة إدارة بوش الابن والتي تضم كوندوليزا رايس، جون بولتون الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية للشؤون الدولية وضبط التسلح، وريتشارد بيرل، أمير الظلام اليميني الأسطوري في عهد ريغان والذي شغل منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع الاستشاري، وكما طرحت فيتز جيرالد ما كان في وضع الأقلية في إدارة بوش الأب أصبح في وضع الأغلبية في إدارة بوش الابن.[2]

وبخصوص نتائج سياسة إدارة بوش الأب وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، يمكن القول أنه بالنسبة للعراق -فمع أنه نجح في تحرير الكويت وفرض حصار شامل على العراق- فإن المتضرر الأكبر كان الشعب العراقي وليس النظام. فبعد ثمانية أشهر من الحرب كانت 80 % من شبكة الكهرباء العراقية معطلة مما زاد من أزمة الرعاية الصحية وأعاق التعافي الاقتصادي، وكانت المجاعة والأوبئة تتربص بشكل خطير مع استمرار الحصار، واعتبرت اليونيسيف أن سوء التغذية التي لم يشهدها العراق مند عقود خلت أصبحت شيئا واضحا في عنابر الأطفال والعيادات الصحية في كل أنحاء العراق، وقد شكل الوضع كارثة إنسانية بشكل كبير. وفي بغداد ظل صدام حسين في السلطة وبدا النظام البعثي قويا كما كان في السابق.ومع أن التهديد العسكري العراقي للمنطقة تلاشى وصناعته التسليحية توقفت، وبرنامجه الدري قد انهى فقد اعتبر الكثيرون أن بقاء الأمر على هذه الحال لمدة طويلة كان أمرا مشكوكا فيه.[3]

---

[1] - "بوش الابن : اليمين الجمهوري يسيطر على الدفة " ، مرجع سابق الذكر

[2] - نفس المرجع

[3] - جين ادوارد سميث، المرجع السابق الذكر، ص 300

لقد عاني العراقيون من تدمير البنية التحتية لبلادهم، محطات الاتصالات، محطات توليد الكهرباء، مصانع ومعامل، منشآت نفطية، مخازن الحبوب، مواد تموينية، أسواق مركزية، محطات ضخ المياه، المنازل، وحتى الملاجئ التي اختبأ فيها المواطنون لم تكن ملاذا آمنا لهم أمام القصف الصاروخي البري الجوي والبحري، المركز على مدى ثلاثة وأربعين يوما أثناء عاصفة الصحراء. لقد أدى الحصار إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة، الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية العلمية والاقتصادية، وفي نهاية 1993 بلغ حجم التضخم 24000 % سنويا، وإن كان قد خف قليلا في السنوات اللاحقة التي شهدت تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء. وتعمقت مظاهر التردي إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت. ونظرا لعدم قدرة الحكومة على تأمين الوظائف الحكومية وفي القطاعات الصناعية التي توقفت نتيجة الحصار حيث تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة مما ساهم في زيادة معدلات البطالة وتمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع الجريمة والعنف الاجتماعي والرشوة والتهريب ...إلخ، واستفحال ظواهر اجتماعية أخرى تؤكد الخلل الخطير في بنية المجتمع العراقي.[1]

كما كان للحصار تأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية، فقد قضت البنود الأصلية للحظر بتحريم كل أنواع المعاملات التجارية مع العراق وتجميد أمواله في الخارج، ونظريا استثني الغذاء والمواد الطبية، لكن بدون عوائد التصدير، و لم يستطع العراق دفع فاتورة الاستيراد لذا أصبح هذا الاستثناء لا معنى له. فقبل الحصار كانت المؤشرات الاقتصادية العراقية أعلى عموما من المعدلات الإقليمية ومعدلات الدول النامية إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي 75.5 مليار دولار سنة 1989 ولكنه انخفض إلى الثلثين عام 1991 وفي سنة 1988 كان دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي 3510 دولار، لكنه انخفض إلى 1500 دولار سنة 1991 ثم إلى 536 دولار سنة 1994، وأشارت مصادر أخرى إلى أن الانخفاض في دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ 450 دولار سنويا عام 1994[2].

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإذا كان بوش الأب قد تغلب عقب حرب الخليج الثانية على أعضاء الكونغرس بوقف أي إجراء لمدة 120 يوما إزاء طلب إسرائيلي بـــ 10 مليار دولار في شكل ضمانات قروض إلى حين تقديم إسرائيل تنازلات بشأن المستوطنات في الضفة الغربية على اعتبار أن هذه الخطوة ستدفع عملية السلام، حيث وافق الكونغرس على مضض على موقف بوش

[1] - أمين شحاته ، "آثار حصار العراق "، http//www.aljazeera.net/nr/exerces/45321f2-ca6.htm

[2] - نفس المرجع

الأب، فإن هذا الموقف لم يفض إلى وقف بناء المستوطنات أو التوصل إلى سلام وإنما تسبب في استياء عميق في أوساط الجالية اليهودية والجناح المسيحي المحافظ، وهو ما أثر على إعادة انتخابه لفترة ثانية رئاسية عام 1992[1].

وحتى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والذي رعته الولايات المتحدة، وأضحت فيه الأمم المتحدة مراقبا فقط بعدما كانت طرفا رئيسيا في القضية منذ ما يزيد على نصف قرن، فإن المفاوضات الناتجة عنه لم ترتكز بالأساس على قرارات مجلس الأمن الحاسمة (القرارات رقم 242.181 .338)، وإنما تمت بشكل مفتوح لتنتهي هذه الاتفاقيات بمؤتمر كامب ديفيد الثاني. وقد كتب لهذه المفاوضات غير المتكافئة التعثر بسبب استمرار إسرائيل في وضع عقبات أساسية وصمت الراعية للسلام الولايات المتحدة.[2]

إجمالا يمكن القول أنه بعد أزمة الخليج الثانية ارتفعت مستويات تأييد بوش الأب في الكثير من العواصم العربية، إذ يتذكره الكثيرون كمؤسس للتحالف الدولي الحاسم الذي حرر الكويت من الاحتلال العراقي ورتب انقاد مؤتمر مدريد للسلام مستخدما هيبته ونفوذه، وعلاوة على ذلك اكتسب بوش الأب تأييدا بارزا على مواجهته لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير المتعلقة بضمانات القروض، غير أن الحقيقة هي أن بوش الأب خرج من البيت الأبيض والوضع في العراق لم يتم التوصل إلى حل بشأنه، فضلا عن أن كثيرا من مفاوضات ما بعد مدريد انتهت إلى طريق مسدود. كما نسي الكثيرون أن ضمانات القروض التي رفضت في البداية منحت في نهاية الأمر إلى إسرائيل وتسلمها رئيس الوزراء اسحاق رابين الذي انتخب حديثا أنداك الشيء الذي مكن إسرائيل من توطين 600 ألف يهودي روسي، وكان رابين قد طرد أكثر من 400 ناشط فلسطيني إلى لبنان قبل تسلم بيل كلنتون مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية عام 1993.[3] وبالحديث عن كلينتون فقد أشار العديد من المحللين أن هذا الأخير قد ورث من سلفه بوش الأب مجموعة من الأزمات الدولية ابتداء من وجود القوات الأمريكية في الصومال إلى الأزمة

[1] - غايل تشادوك ، المرجع السابق الذكر

[2] - إدريس لكريني ، المرجع السابق الذكر ، ص 20 .
[3] - جيمس زغبي ، "بوش الأب ليس بوش الابن "،جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8265 ،15 جويلية 2001 ،
http//www.aawsat.com/leader.asp&section=3&issueo=8251&article=45416

المتفاقمة في هاييتي إلى التطهير العرقي في البوسنة، فضلا عن النزاع المستمر في أيرلندا الشمالية وعملية السلام في الشرق الأوسط والوضع المتأزم في العراق.[1]

المطلب الثاني: الشرق الأوسط ونتائج الإستراتيجية الإقليمية لإدارة بوش الابن

في سياق رؤيته العالمية الجديدة، تبنى اليمين المحافظ الأمريكي رؤية تجاه العالم العربي ترتكز على الانحياز المطلق لإسرائيل، واعتبرت السلطة الفلسطينية مسؤولة عن فشل الجهود الأمريكية الرامية للتوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية، وفي بداية عهدها منحت شارون ضوءا أخضرا للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية. ووفقا لتلك الرؤية نفسها تصدرت مهمة القضاء على النظام العراقي جدول أعمالها وأولوياتها في المنطقة باعتبارها جزءا من مهمة سابقة لم تكتمل بعد وهي مهمة تحرير الكويت، وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتمنح هذا اليمين فرصة غير متوقعة لبلورة رؤية جديدة ومتكاملة لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط بما يتناسب ومشروعها للهيمنة على العالم.[1]

وعقب أحداث 11 سبتمبر كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة ستراجع سياستها الخارجية، وخاصة في ارتباطها بأزمة الشرق الأوسط عامة والقضية الفلسطينية خاصة، لكن التطورات التي حصلت أثبتت عكس ذلك فالولايات المتحدة استمرت في تأييدها اللامشروط لإسرائيل، بل عملت ولأول مرة على ضم فصائل فلسطينية تحررية إلى قائمة المنظمات الإرهابية واستعمال حق الاعتراض والتهديد باستعماله داخل مجلس الأمن لمنع إرسال قوات لحماية الفلسطينيين، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في ما اعتبر جرائم إسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، زيادة على توقيع بوش الابن لقرار الكونغرس القاضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ليصبح القانون ساري المفعول بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي والعسكري لهذه الدولة.[2]

وأمام هذا الوضع استغلت الحكومة الإسرائيلية الفرصة للتكثيف من تضييقها على الفلسطينيين ومحاصرة الرئيس باسم وقف الإرهاب والتبرؤ من الاتفاقيات السابقة وحصر التفاوض حول الانسحاب إلى ما قبل 28 سبتمبر 2002، وفي هذا السياق يمكن تلخيص مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط بعد أحداث11 سبتمبر 2001 في الحقائق التالية[3]:

[1] ـ نفس المرجع

[1]- حسن نافعة، المرجع السابق الذكر، ص78

[2]- ادريس لكريني، المرجع السابق الذكر، ص44

[3]- أنور الهواري ، "الشرق الأوسط ،الحرب المزدوجة "، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، المجلد 37 ، العدد 148 ،افريل2002 ، ص 53

– مثل الشرق الأوسط المجال الطبيعي للحرب الأمريكية على الإرهاب، وهذه الحرب تنوعت وسائلها من التهديد باستخدام القوة العسكرية إلى استخدامها فعلا (ضد عدد من الدول)، إلى وسائل استخباراتية وأمنية في عدة دول، وهذه الحرب وجهت ضد أنظمة ومنظمات وتنظيمات وجمعيات وأفراد وقد امتدت إلى مجالات الثقافة والتعليم والأنشطة الخيرية والإنسانية، كما مست هذه الحرب وفي وقت واحد سيادات الدول ومشاعر الرأي العام.

– جاءت أحداث 11 سبتمبر متوافقة مع مرور عام على الانتفاضة الفلسطينية التي كانت قد اندلعت في سبتمبر 2000، ومن ثم بدأ الشرق الأوسط يعيش ظاهرة الحرب المركبة، إذ واقعيا ثبت أن الحرب على الإرهاب أضفت شرعية على الحرب ضد الانتفاضة.

– رغم أن التحالف الدولي ضد الإرهاب قد أصابه الكثير من التفكك إزاء الرغبة الأمريكية في التصرف على نحو مهيمن ومنفرد، ولكن هذا التفكك لم يمثل كابحا للتوجهات الأمريكية في حربها ضد الإرهاب .

– رغم وجود قوى دولية أبدت تفهما أفضل للحقوق الفلسطينية كالاتحاد الأوروبي، ولكن هذا التفهم انعكس في أشكال من التعاون والتعاطف التي لا تهدد الدور الأمريكي.

لقد اتسمت إدارة بوش الابن خلال السنوات الثمانية لحكمها وهنا يبدو مكونها –الواقعي العاشق لقوة الولايات المتحدة والراغب في توظيف أدواتها بكثافة تعظيما للمصلحة الأمريكية– باندفاعها المغامر للتعامل مع المستجدات العالمية والإقليمية لفرض إستراتيجية سانحة إما لتثبيت دعائم الهيمنة الأمريكية ومحاولة مد شبكاتها من خلال صياغة حقائق جديدة على الأرض ودون اعتبار للشرعية الدولية، وللكلفة المادية والإنسانية المرتبطة بذلك. هكذا تعاطت الإدارة الأمريكية مع هجمات 11 سبتمبر بإطلاق حرب عالمية على الإرهاب هدفت بالتأكيد إلى إسقاط حكم طالبان في أفغانستان وشل القاعدة إلا أنها تخطتهما لتغيير الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى والجوار الإيراني والضغط على نظم الحكم المناوئة للمصالح الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، طبق ذات المنهج حيال الملف العراقي وأسقط نظام صدام حسين، وأراد – وإن أخفق– خلق عراق جديد يغير خريطة الشرق الأوسط.[1]

[1] - عمرو حمزاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص 13

لقد ورطت إدارة بوش الابن الولايات المتحدة في ثلاثة مشاريع كبرى رامت مجتمعة تغيير وجه العالم العربي وفشلت في إنجاز أي منها، فالحرب على الإرهاب وعلى الرغم من النجاحات الدولية، أفقدت الولايات المتحدة قدرا كبيرا من المصداقية الأخلاقية بحكم تجاهل إدارة بوش الابن للقانون الدولي والأعراف الدولية، وظلت بعيدة عن الاستئصال الجذري لظاهرة لا يرتب اختزالها في الأمني وتجاهل الأبعاد المجتمعية سوى إعادة إنتاجها بصورة متجددة أخطر من سابقاتها. كذلك لم يتحول العراق مع إسقاط صدام لا إلى نزهة استعمارية هادئة ولا إلى منارة للديمقراطية الناشرة لضيائها في ربوع المشرق العربي وعلى ضفاف الخليج. أما مشروع دعم الديمقراطية والحرية عربيا فولد يتيما لتردد الإدارة في تحديد أهميته الإستراتيجية إذا ما قورن بالمصالح الأمريكية الأخرى من هيمنة ونفط وأمن إسرائيل وافتقاده آليات تنفيذ واقعية في ظل علاقات التحالف بين الولايات المتحدة، ومعظم النظم السلطوية الحاكمة.[1]

لقد كان لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط ثلاث مكونات، الأول هو مجرد الخطابة عن الديمقراطية وهذه ظلت مستمرة، حيث ظلت خطب بوش الابن عالية الرنين كما كانت دائما، ولكن المعروف أن الخطابة لا تحدث شيئا، والمكون الثاني هو الضغط الدبلوماسي على نظم حكم عربية معينة لكي تتغير وبوش الابن لم يرد في أي وقت تغييرا جذريا إنما كان يأمل أن يدخل القادة بعض الإصلاحات المعدلة على نظمهم لتبدو أكثر قبولا. وقد تلقت البلدان التي أجرت الانتخابات نصيبا وافرا من المديح، حتى وإن لم تكن الانتخابات تعني الكثير كما كان الحال في البحرين على سبيل المثال، وهو بلد امتدحه بوش الابن على الرغم من حقيقة أن نصف أعضاء البرلمان فقط انتخبوا. وفي حالات قليلة فقط أصبح الضغط قويا بدرجة واضحة[*].لقد تخلت إدارة بوش الابن عن ممارسة الضغط على حكومات صديقة من أجل الإصلاح، بدلا من ذلك فقد بدت مشغولة بمحاولة إعادة إطلاق تحالف البلدان المعتدلة أي البلدان التي يرى أنها تعارض إيران بغض النظر عن سياستها الداخلية[2].والمكون الثالث لدعم الديمقراطية، هو برنامج مساعدة الديمقراطية الذي يمول مشروعات صغيرة يقدر أنها تخلق ظروفا مواتية للديمقراطية عن طريق تقديم منح عبر مبادرة

---

[1] ـ نفس المرجع ، ص 14

[*]على سبيل المثال أجلت الولايات المتحدة الأمريكية المفاوضات لعقد اتفاقية تجارة حرة مع مصر حينما أصدرت الحكومة حكما بالسجن بناء على اتهامات مشكوك فيها على أيمن نور رئيس أكبر أحزاب المعارضة آنذاك وعدا بمستقبل كبير.

[2] ـ مارينا أوتاواي ، المرجع السابق الذكر ، ص 42.

[**] بعد11 سبتمبر2001 انتقدت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية بشدة بسبب طرقها التسلطية-على حد تعبير الإدارة الأمريكية- و التي شجعت على نمو الإرهاب و بعد دلك جزل المديح لها باعتبارها واحدة من البلدان المعتدلة في المنطقة و شريكا طبيعيا للولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران و أصبح تمتين التعاون مع "دول مجلس التعاون الخليجي+2" أي بإضافة مصر و الأردن أولوية اعلي بكثير لدى إدارة بوش الابن من دفع مثل هده النظم الحاكمة إلى فتح المشاركة السياسية و حرية الخطابة.

الشراكة الشرق أوسطية "MEPI"، ويفترض أن مثل هذه المشروعات ستساعد على خلق بعض متطلبات الديمقراطية. و رغم أن كثير من هذه البرامج جيد في حد ذاته إلا أن تأثيره في الديمقراطية غير مباشر وطويل الأجل كثيرا في أحسن الأحوال. ولذلك فمحور سياسة دعم الديمقراطية– وهو الضغط السياسي والدبلوماسي المباشر على الحكومات لإدخال إصلاحات** – قد تم التخلي عنه في الممارسة ورجعت إدارة بوش الابن إلى سياسة التحالف مع نظم حاكمة غير ديمقراطية طالما أن هذه النظم تقف في صف الولايات المتحدة، وهي السياسة التي رفضتها إدارة بوش بعد 11 سبتمبر 2001 واستبدلها بسياسة دعم الديمقراطية. إن من يحلل الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن عالميا وفي منطقة الشرق الأوسط يجدها مختلفة عن كثير من الاستراتيجيات الأمريكية المتبعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام 2000، وقد اختلفت أساسا من حيث تحديد أولويات هده الإستراتيجية، وما يترتب على ذلك من سياسات وتحالفات وعلاقات بالدول الأخرى، فالمحافظون الجدد في مركز القرار الأمريكي كانوا أصحاب مشروع لإستراتيجية أمريكية جديدة سيما في الشرق الأوسط لطالما عبروا عنها في تسعينات القرن العشرين، وقد وجدوا ضالتهم لفرضه على الإستراتيجية الأمريكية باستغلال أحداث 11 سبتمبر. فالمحافظون الجدد والثلاثي بوش – تشيني – رامسفيلد كانوا يعدون لإستراتيجية العسكرة العالمية من جديد قبل تلك الأحداث، وثمة دلائل على ذلك منها العودة إلى طرح مشروع الدرع الصاروخية المضادة للصورايخ (حرب النجوم) والانسحاب من عدة اتفاقيات دولية.[1]

لقد تخطى جورج بوش الابن الرئيسين اللذين سبقاه في التركيز على إطلاق العنان للقوة، غير عابىء بالدبلوماسية والتحالفات الدولية، والعولمة الاقتصادية المتهورة. وعلى كل حال فإنه بتدميره بلدين منهكي القوى هما أفغانستان والعراق، فيما ظل يهدد بتوسيع حملته وفق قائمة طويلة مما يسميهم محور الشر يكون فعلا قد عولم إرهاب الدولة، ولم يكتف بوش الابن بأن ضرب بالدستور عرض الحائط، بل إنه عطل عمل المتحدة، واختزل أعضاء مجلس الأمن إلى واحد.[2]

ويسجل دنيس روس تطورا في أسلوب سياسة بوش الابن الخارجية بعد انتخابه لولاية ثانية، حيث بدأ يخفف من أخطائه السابقة، وبدأ يرى قيمة التواصل مع الآخرين وبدأ يقول لزواره في البيت

---

[1] - منير شفيق ، "قدرات وسياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط " ، http//www.aljazeera.net/nr/exeres/2a6f-ifd9-123556790.htm

[2] - نصير عاروري ، " حروب جورج بوش الوقائية : من مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة "، مرجع سابق الذكر ، ص 14 .

الأبيض أنه يدرك أن كثيرا من الأمور قد سارت بشكل خاطئ، وأنه قد فوض وزيرة خارجيته رايس في أن تضع تركيزا جديدا على التشاور والعمل المشترك مع الحلفاء. وهو ما شرعت فيه كوندوليزا رايس فورا برحلاتها إلى أوروبا وآسيا، وقد بذلت مجهودا لتؤكد للحلفاء تبني الولايات المتحدة لأسلوب العمل المشترك حول برنامج إيران النووي. وفي رحلته الأوروبية سلك بوش الابن الخط نفسه حول التشاور مع القادة الأوروبيين والاستماع إلى وجهات نظرهم حول أفضل الطرق لوقف الإيرانيين لامتلاك الأسلحة النووية. وبعد رحلته الأوروبية بدأت الولايات المتحدة تنسق مع الثلاثي الأوروبي وسمحت لهم بتقديم حوافز للإيرانيين نيابة عنه.[1]

ويمكن تلخيص الإستراتيجية الأمريكية (لإدارة بوش الابن) كما عبرت عن نفسها خلال العهدتين إلى جانب ما عبرت عنه إستراتيجيتا الأمن القومي الأمريكي الصادرتين بتاريخ 2002/09/20 و 2004/03/16 في النقاط التالية[2] :

- جعلت أولوياتها إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط وفقا لمشروع شرق أوسطي تبنى المشروع الإسرائيلي، وزاد عليه عبر المحافظين الجدد الذين يعدون أنفسهم أكثر إسرائيلية ويهودية حتى من الليكود نفسه، وهذا ما كانت تعنيه "الحرب على الإرهاب" والتعريض بالمجتمعات الإسلامية والإسلام بوصفهما حاضنين للإرهاب .

- إعطاء أولوية لمشاريع الشرق الأوسط (الكبير ، الواسع ، الجديد ..) في الإستراتيجية الأمريكية الكلية، ترتب عليه في المرحلة الأولى نظرية تحالف الراغبين بديلا للالتزام بالحلف الأطلسي كما ولد موقفا سلبيا من مجلس الأمن من أجل الانفراد بقرارات الحرب بعيدا عن مواقف الدول الكبرى.

- لكي يعاد صوغ حكومات بلدان الشرق الأوسط ومجتمعاته العربية والإسلامية اعتمد على:

* نظرية الحرب الاستباقية ، سياسة التغيير بالقوة والاحتلال وهو ما طبق في أفغانستان والعراق وفي فلسطين من قبل إسرائيل منذ عدوانها الممتد منذ 2002 .

---

[1] - السيد أمين شلبي ، المرجع السابق الذكر
[2] - منير شفيق ، المرجع السابق الذكر

* استخدام سياسة الترويع من خلال النموذج الأفغاني والعراقي وحتى الفلسطيني، وهو ما عرف بنظرية تساقط أحجار الدومينو.

* ابتزاز الدول العربية من خلال الترويج بتبني إدارة بوش الابن لشعارات الإصلاح والديمقراطية والثقافية وحقوق الإنسان (من المغرب إلى اندونيسيا) وذلك من أجل انتزاع التنازلات لحساب المشروع الإسرائيلي، مقابل إطلاق حملات الاستبداد والفساد والتشهير بالأنظمة، أما التنازلات المطلوبة فكانت أكثر من 95 % منها لصالح إسرائيل مثل الاعتراف والتطبيع، حل الجمعيات الخيرية منع الدعم للشعب الفلسطيني ، ضرب المقاومة الفلسطينية ، التخلي عن التضامن العربي.
* تحريك التناقضات الداخلية بتشجيع قوى طائفية أو اثنية أو جهوية للتحرك من أجل الضغط على الدول المركزية تحت تهديد الحرب الأهلية أو الانفصال، وذلك لابتزاز التنازلات المطلوبة منها أو اتخاذ الأزمة ذريعة للتدخل.

هذه الإستراتيجية استمرت خلال العهدة الثانية لإدارة بوش الابن مع إحداث عدد من التغيرات كما أسلفنا، وذلك بسبب ما لقيته تلك الإستراتيجية من فشل سيما في العراق، التغير الأول كان بالعودة إلى مصالحة فرنسا وألمانيا وإعادة الاعتبار لحلف الأطلسي، والثاني إعادة الاعتبار لمجلس الأمن، حيث راحت الولايات المتحدة تعقد لصفقات مع روسيا والصين وأوروبا مقابل تصويتها في مصلحة قرار يهم الإدارة الأمريكية مع تقديم التنازلات عند صوغه، والتغير الثالث، التراجع عن الضغوط على عدد من الدول العربية بطي ملفات الإصلاح والديمقراطية أو فضائح الفساد والاستبداد، وأشكال انتقال السلطة ومن ثم العودة إلى شعار تغليب الاستقرار.[1] مع العلم أن إدارة بوش الابن قد استنتجت منذ أحداث 11 سبتمبر أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في الماضي كانت مخطئة. حيث حاولت الولايات المتحدة المحافظة على الاستقرار في المنطقة حتى حينما كان هذا يعني دعم حكم الأقلية (الأتوقراطية) مع ذلك لم تكن المحصلة استقرارا، وإنما كانت انتشار الإرهاب. وقد مضت الحجج إلى القول أن نظم حكم الأقلية خلقت إحباطا بين شعوبها بمنعها من المشاركة وبتنفيذها سياسة اقتصادية فاشلة، وفرت الشعوب العربية- التي قمعت سياسيا وأفقرت- أرضا خصبة لانتشار الإرهاب. وبدلا من أن تحاول الولايات المتحدة إرساء الاستقرار تعين عليها أن تدعم الديمقراطية والنمو الاقتصادي.[2]

---

[1] - نفس المرجع
[2] - مارينا اوتاواي، المرجع السابق الذكر، ص41

أخفقت السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ففي العراق زادت الخسائر الأمريكية المالية والبشرية وأصبح العراق على شفا التفكك. كما أن سوريا حسب العديد من المسؤولين الأمريكيين عادت إلى لعب دور على الساحة اللبنانية، وهو ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة على الساحة اللبنانية. وفي أفغانستان عادت حركة طالبان بمساندة تنظيم القاعدة العالمي إلى القتال مرة أخرى منذ بداية 2007، وكبدت القوات الأمريكية وقوات التحالف هناك خسائر فادحة. كما نكثت القيادات العربية بتعهداتها بالإصلاح الديمقراطي. وكذلك أخفقت واشنطن في وقف إيران عن مساعيها للعب دور على الساحة الشرق أوسطية خصوصا العراق،أو امتلاك قوة نووية، والإخفاق الأمريكي يعد فشلا في أفكار التيار المحافظ الجديد الذي قامت عليه السياسة الأمريكية خلال فترة حكم بوش الابن.[1]

المبحث الثاني: المواقف الداخلية الأمريكية والدولية من سياسة الإدارتين الخارجية

في كتابه "مأساة جورج بوش" "The Bush Tragedy" يعرب جاكوب وايتربرغ Jackob Weinsberg عن اعتقاده بأن الرئيس بوش الابن دخل عالم السياسات القومية وهو مصمم على أن يصبح عكس والده بوش الأب الذي اعتبره رئيسا ضعيفا، أخطأ حينما أبقى صدام حسين في سدة الحكم، وحينما لم يتخذ موقفا متحديا إزاء الصين، ولعدم تباهيه على الملأ بانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة. ويضيف المؤلف أن المحافظين الجدد الذين ازدراهم الرئيس بوش الأب ونأى بنفسه عنهم وفروا للرئيس بوش الابن أسبابا وحججا مقنعة لانتقاد سياسة والده الخارجية، وقدموا له البديل[2].

المطلب الأول: إدارة بوش الأب ومستويات التأييد الداخلي والدولي

أظهرت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية أن معظم الأمريكيين أيدوا الأساليب التي انتهجها بوش الأب لمعالجة أزمة الخليج حتى العنيفة منها، وتراوحت نسبة التأييد بين75 % و85 % منذ أوت 1990، وهو اليوم الذي اجتاحت فيه القوات العراقية الكويت. وما قام به

---

[1]- عمرو حمزاوي،المرجع السابق الذكر،ص16

[2]- تقرير واشنطن ، "قراءة في كتاب مأساة جورج بوش "،

http//www.annabaa.org/index.htm/

[3]- كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج ، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية،1991 ،ص ص10-11

الرئيس الأمريكي يعكس معادلة أمريكية عامة بأنه منذ حوالي 15 عاما دعمت واشنطن خيار توازن صعب فيه ثلاث قوى رئيسية في الخليج، هي إيران والبالغ عدد سكانها آنذاك 55 مليون نسمة والعراق البالغ عدد سكانه27 مليون نسمة ومجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين، البالغ عدد سكانه 15 مليون نسمة والذي يتمتع بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه المعادلة كانت قائمة على أساس أنه إذا فكرت إحدى هذه القوى الثلاث بالهيمنة على الخليج حيث يوجد 25% من احتياط النفط العالمي، فإن القوتين الأخريين ستتحدان لمقاومة هذه الهيمنة.[3] كثيرون من ثلاثة أرباع الشعب الأمريكي الذين أيدوا جورج بوش الأب ومعظم الذين لم يؤيدوه أبدوا تحفظين على هذه الرواية، حيث تساءلوا، لماذا في 8 نوفمبر 1990 ضاعف الرئيس عدد الجنود الأمريكيين في الخليج مناقضا كل ما أعلنه سابقا، لاسيما وأن القوات التي كانت موجودة هناك في ذلك التاريخ كان في وسعها الدفاع عن المملكة العربية السعودية ومنع أي اجتياح عسكري عراقي لها. كما كان العالم ينتظر حوالي العام يرى نتيجة قرار الأمم المتحدة بالحصار الاقتصادي ومدى تأثيره على انسحاب العراق من الكويت. فمضاعفة التهديدات الأمريكية العسكرية غير الاتجاه من دفاعي إلى هجومي، حيث من الصعب لقوات ضخمة العدد البقاء جامدة بلا حركة دون التأثير على استقرار منطقة جاءت للدفاع عنها. ومن هذا المنطلق كان استخدام الأمريكيين لقواهم بسرعة بعدما رفض صدام حسين الانسحاب من الكويت بحلول 15 جانفي. في المقابل، تساءل أمريكيون كثيرون أيضا عن سبب قرار بوش بمهاجمة العراق في 16 جانفي بعد يوم واحد على تاريخ انتهاء مهلة قرار الأمم المتحدة، فهؤلاء توقعوا بأن تعطي الولايات المتحدة مدة أيام لصدام حسين لحفظ ماء الوجه للقبول باقتراح فرض سلام يربط الانسحاب العراقي سلميا بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام لمناقشة مشكل الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية وادعاءات العراق حول حقوقه في الكويت.[1]

لقد اعتبر معارضو الحرب على العراق أنه ليس واضحا فيما إذا كانت الحرب ضرورية، وأن انتصار التحالف سيحقق الاستقرار في المنطقة، فمسؤولية ذلك تقع –حسبهم– على عاتق الرئيس بوش الأب. فبدلا من أن يسعى إلى حل جماعي يشمل العراق فإن بوش أحجم عن التعامل مع

[1] ـ نفس المرجع ، ص ص 12-13.

بغداد، فطوال فترة الأزمة كان بوش يصعد الأهداف الأمريكية ويجعل الحرب أمرا حتميا. ففي أوائل أوت 1990 كان هدف واشنطن المعلن هو الدفاع عن المملكة العربية السعودية، ومع حلول سبتمبر أصبح الهدف تحرير الكويت وإعادة الأمير إلى السلطة، وفي أكتوبر أخذ بوش يدعو إلى محاكمة قيادة العراق على جرائم الحرب، وفي نوفمبر غير التشكيلة الدفاعية لدرع الصحراء، وأضاف 230 ألف جندي لتوفر خيارا هجوميا، ومع حلول جانفي 1991 رفض سياسة العقوبات الاقتصادية وفرض إنذارا من الأمم المتحدة لانسحاب العراق من الكويت، وصاحبته مطالب جديدة بتدمير أسلحة العراق الكيماوية والذرية. ويعتبر هؤلاء أنه طوال تلك الفترة ظل بوش الأب على سيطرة شخصية على السياسة الأمريكية، ورفض محاولات بغداد للتسوية، فقد كان بوش الأب كما يبدو يريد القتال وكما سيشير مؤرخو المستقبل فإن بوش الأب قد استفز صدام حسين لإجباره على الحرب.[1] ويضيف هؤلاء أن بوش كان يتصرف بصحبة حاشيته الصغيرة من المساعدين، وقد تم تجاهل آراء الخبراء، و لم يؤخذ مجلس الأمن القومي مأخذ الجد، و لم يتم التوفيق بين الوسائل والغايات كما لم يتم النظر في البدائل السياسية، والتحليلات البناءة. فقد كان الفرع التنفيذي للحكومة يتصرف بتوجيه الرئيس، و لم يتم توفير أية رقابة دستورية، ففي نهاية المطاف كانت أولويات الرئيس الشخصية هي التي تقرر السياسة الأمريكية. وفي آخر لحظة تم تجنب أزمة دستورية، حيث سعى البيت الأبيض إلى موافقة الكونغرس على شن الحرب، لكن بعد حصوله على الموافقة بدأ بوش الأب ينادي بالصلاحيات المقتصرة عليه.[2]

من جانب آخر يرى معارضو هذه الحرب، أن دبلوماسية بوش الأب إزاء التحالف كانت ناجحة لكن الثمن كان باهظا. فقد أصبحت حركات الاستقلال في أستونيا ولاتفيا وليتونيا رهينة للتعاون الأمريكي السوفياتي، وغفر للصين قمعها الوحشي للقوى المؤيدة للديمقراطية في ميدان تسيان ان مينغ، وضمن ولاء مصر عن طريق شطب الديون على حساب دافع الضرائب الأمريكي وغفر لسوريا كل تصرف وقف العراق متهما به بما في ذلك احتلال لبنان. وفي أفريل 1992 أعرب 5/4 من الأمريكيين في عينة استفتاء أنهم يعتقدون أن بلادهم سائرة في طريق خاطىء. وذلك يعتبر أعلى رقم من نسب الأصوات منذ عام 1973. فانتهاء الحرب الباردة بين عامي 1989–1990

[1] - جين إدوارد سميث ، المرجع السابق الذكر ، ص 300 .
[2] - نفس المرجع ، ص 301

وحرب الخليج الثانية في مارس 1991 عمل على إرجاع انتباه جزء هام من الشعب الأمريكي نحو الداخل واضعين أولويات المحيط الداخلي على أجندة أولويات مسؤوليات القيادة السياسية.[1]

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من ركود اقتصادي، كما أن بوش الأب لم يستطع تمرير أجندته على الكونغرس، الذي كان تحت سيطرة الديمقراطيين آنذاك، فضلا عن أن العجز في الموازنة العامة زاد من ديون الدولة مما أدى إلى ظهور مشكلة سياسية جرى استغلالها كقضية أساسية في الحملة الانتخابية. علاوة على ما سبق وافق بوش الأب على التوصل إلى تسوية مع الديمقراطيين والجمهوريين المعتدلين بشأن تضمين الموازنة العامة بعض الزيادات الضريبية، الشيء الذي اعتبر خرقا مباشرا لتعهداته ووعوده الانتخابية خلال حملته عام 1989. لقد كانت انتخابات الرئاسة لعام 1992 بمثابة كارثة على بوش الأب، فقد واجه تحديات من الجناح المحافظ داخل حزبه خلال السباق التمهيدي، مما يشير إلى تراجع التأييد الذي كان يتمتع به في أوساط الحزب. بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي فتح الباب أمام دخول روس بيرو كمرشح مستقل للرئاسة، إذ حصل على نسبة 19% من أصوات الناخبين، مما ساعد في خسارة بوش الأب لمعركة الرئاسة.[2]

كذلك بعد أن بدا جليا أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل منظمة الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة بموجب القرار687 لسنة 1991 كآلية لدفعه للتخلي عن برنامجه التسلحي، وكواحدة من الوسائل التي تبناها الأمريكيون في سعيهم لتغيير النظام الحاكم في العراق، عجز عن تحقيق ذلك. وبعد أن تيقن الجميع أن المتضرر الأكبر من جراء ذلك هو الشعب العراقي لا غير، كان من الطبيعي أن يتغير الموقف الدولي حياله من موقف المؤيد إلى موقف المندد، وبذلك بدأت التعاملات الدولية مع العراق تتصاعد تدريجيا وبشكل سريع على الرغم من الحصار الاقتصادي والحظر الجوي المفروض في أراضيه الشمالية والجنوبية. حيث بدأت علاقات العراق مع العديد من الدول والمنظمات الدولية تعود إلى مجراها الطبيعي عبر تبادل الزيارات وحضور المؤتمرات وإبرام صفقات التعاون والتبادل التجاري.[3] وقد اتفقت جل الدول العربية على ضرورة رفع الحصار المفروض على الشعب العراقي، وطالب العديد من مسؤوليها وفي أكثر من مناسبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالعمل على ذلك. وكانت الأردن هي الدولة الأبرز بين الدول العربية

---

[1] - جيمس زغبي ، المرجع السابق الذكر

[2] - نفس المرجع

[3] - محمد عبد العاطي ، "جهود رفع الحصار بين عجز الشعوب وتردد الحكومات"،
http//www.aljazeera.net/exeres/047153-9655afi526019.htm

التي تحركت واتخذت خطوات عملية في هذا الشأن وتوالت تلك الدعوات بشكل مكثف، ووصلت طائرات كثيرة، خرقت الحظر الجوي المفروض على العراق. ولكن بالرغم من الخطاب الإنساني الذي استندت إليه معظم الدول وخاصة العربية فإنه لا يمكن إغفال دور الجانب الاقتصادي في تحريك هذه الدول.[1]

في كتابه "تدمير النظام العالمي" يقدم فرانسيس بويل تسجيلا لوقائع ندوة عقدت في إحدى كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية حول " جرائم الحرب الدولية ". وقدمت الندوة ما يشبه محاكمة للولايات المتحدة وفق أسس القانون الدولي. ففي أعقاب الحرب على العراق 1991 قامت لجنة دولية بإجراء تحقيقات بشأن ما اعتبرته جرائم حرب قامت بها الولايات المتحدة في العراق، وفي فيفري 1992 قدمت اللجنة نتائج التحقيق إلى محكمة جرائم الحرب الدولية، وتم تقديم التهم ضد الرئيس بوش الأب شخصيا وأعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي آنذاك بشأن انتهاك معاهدات دولية مثل معاهدة لاهاي بشأن الحرب البرية 1907، ومعاهدات جنيف الأربعة لعام 1948 إضافة إلى تهم إجبار الجنود على أخذ لقاحات تجريبية ضد أسلحة بيولوجية، وتهم ضد القوات الأمريكية مثل تدمير المنشآت الضرورية لحياة المدنيين والإنتاج الاقتصادي والقصف المتعمد لجنود عراقيين عزل، واستخدام أسلحة محظورة يمكن أن تتسبب في دمار شامل، و شن حرب على البيئة ومساعدة الأكراد والشيعة وتشجيعهم على الثورة ضد الحكومة العراقية. وبهذا فبويل ينفي فكرة أن يكون بوش الأب حاول الحفاظ على استقرار العراق، وقد أرسل عريضة إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام 1991 متهما بوش الأب والسلطات الأمريكية بارتكاب جرائم إبادة جماعية، ومطالبا برفع العقوبات المفروضة على العراق ودفع تعويض لضحايا الحصار.[2]

المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمواقف الأمريكية والدولية منها

في كتابه "الحرب على العراق" "The War Over Iraq" يصف وليام كريستول William Kristol ولورانس كابلان Laurence Kaplan (وهما من أشهر منظري الاتجاه المحافظ الجديد) سياسة بوش الابن بأنها أممية أمريكية "مميزة" تحمل العناصر الإيجابية من الواقعية والليبرالية، فيها تزاوج بين القوة الأمريكية والمثل الأمريكية على طريقة تيودور روزفلت وهاري ترومان وجون كينيدي وورونالد ريغان، وهي تنبع من الاستثنائية الأمريكية، ومن الاعتقاد بفرادة النظام السياسي

---

[1] - نفس المرجع
[2] - "تدمير النظام العالمي " ،
http//www.ecssr.ae/cda/ar/featuredtopics/displaytopic/0,25361,1671-htm

الأمريكي وفضيلته التي حين تترجم إلى سياسة خارجية فإنها تقدم النموذج الذي يجب أن يحتذى في كل العالم، وهي استثنائية يرفضها الليبراليون لأنها تتناقض مع النسبية الثقافية، وهي أممية تسعى إلى السلام العالمي عن طريق القوة الأمريكية لا عن طريق المؤسسات الدولية، وبينما يمتنع الليبراليون عن إعطاء الأحكام، أي مقاضاة الأمم الأخرى فإن الأممية الأمريكية تعتقد أن ذلك واجبها، وهي تقدم للعالم بوليسا عولميا بأوسع الصلاحيات، بوليسا يطبق بحيوية فائقة مبادئ القوة والمثل الأمريكية.[1]

واجهت إدارة بوش الابن التي لاقت دعما كبيرا في بدء عهدها سيلا من الانتقادات سواء في لجان الكونغرس أو من خلال التحقيقات الصحفية وبخاصة ما نشره سايمون هرش Simon Hursh في مجلة "نيويوركر" عن فضائح التعذيب، ومن خلال تصريحات الجنرالات المتقاعدين وكبار المسؤولين السابقين والخبراء الذين نشروا كثيرا من الكتب التي تضمنت قائمة طويلة بأسباب الفشل. ويلقي الكثيرون المسؤولية على المحافظين الجدد أي على المنظرين الموالين لإسرائيل في قلب الحكومة الأمريكية الذين وضعوا أجندة السياسة الخارجية للرئيس بوش الابن، وفي هذا الإطار، يمكن أن نورد مجموعة من الآراء المعارضة والانتقادات التي سادت الأوساط الأمريكية والعالمية العسكرية، السياسية والثقافية بسبب ما اعتبروه أذى بالغا لحق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية التي فقدت كل مصداقية[2].

لقد دعا الجنرال " أنتوني زيني " القائد العام السابق للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط صراحة كبار المسؤولين المدنيين في البنتاغون إلى الاستقالة وقال: " **ليس هناك قائد سياسي أو عسكري محترم أو دبلوماسي في واشنطن يجهل أجندة المحافظين الجدد ، وكيف أدت هذه الأخيرة إلى الحرب** ". أما بريزنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس السابق جيمي كارتر فقد أدان السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن التي تلاعب بمحتواها الاستراتيجي –حسبه- بعض المسؤولين الذين يهتمون بإعادة رسم السياسة الأمنية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل أكثر من اهتمامهم بالمحافظة على قدرة الولايات المتحدة على ممارسة دورها القيادي العالمي. ووصفت مجلة "نيوزويك" إدارة بوش الابن بأنها " **أخرق قيادة مدنية في تاريخ أمريكا الحديث** "، وفي إشارة إلى الحرب على العراق قالت المجلة "**إن الجنود الأمريكيين وضعوا في المكان السيئ وفي**

---

[1] - الفضل شلق ،" العدوان على العراق : إدارة بوش والمحافظون الجدد " ،مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق ، العدد 151 ،خريف 2004 ، ص 42

[2] - باتريك سيل ،" هل يتخلى بوش عن المحافظين الجدد ؟ "، 2004/06/06، http//www.aman.com/pages/oped/31548721.htm/

الوقت السيئ ولأسباب سيئة "[1]. أما وايتزبرغ فيرى انه "بعد مرور أعوام عدة من الحرب على العراق مازلنا لا نعرف الكثير، كيف؟ ولماذا؟ ومتى؟ ومن كانوا حاضرين ؟ وقت اتخاذ واحد من أهم وربما أسوأ القرارات في التاريخ الأمريكي الحديث كما أننا لا نعلم شيئا بالتأكيد عن صلة تلك الحرب بالعلاقة المعقدة بين رئيسين أب وابنه، دخل كلاهما حربا ضد صدام حسين، وقد لا نعرف أبدا". ويقول وايتزبرغ " إلى أي مدى يدرك الرئيس بوش الابن الذي يصف نفسه بأنه صاحب القرارات أنه على العكس تماما من والده المتروي والحذر في اتخاذ القرارات والمؤمن بسياسة التعاون بين الدول". ويضيف أن "كلفة الحرب المادية والبشرية لا يمكن تبريرها حتى لو انتهج العراق الديمقراطية على المدى البعيد، ولكن قد يكون من الممكن تبرير أمور كثيرة إذا تحول الشرق الأوسط بأسره إلى تبني الديمقراطية"، وهو أمر يرى الكاتب أنه غير وارد في المستقبل المنظور. ويرى أن المغامرة الكارثية -على حد قوله- المتعلقة بدخول العراق أثبتت صحة خيارات بوش الأب، خاصة تلك المتعلقة بإجبار صدام حسين على سحب قواته من الكويت المجاورة وعدم الإطاحة به خشية تفجير صراع عنيف على السلطة بين الأكراد، السنة، الشيعة، وهو ما حدث فعلا منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وهكذا أصبح ما اعتبر فشلا من جانب الرئيس الأمريكي الحادي والأربعين (بوش الأب) في إتمام المهمة في العراق تصرفا حكيما من جانب رئيس يقدر قيمة الحفاظ على الاستقرار.[2] كما يؤكد وايزنبرغ أنه مهما تحولت الأوضاع في العراق مستقبلا فأن ذلك لن يغير من الطريقة التي تم بها إقناع البلاد بخوض الحرب بدعاوى كاذبة وملفقة على أساس معلومات استخباراتية زائفة. كما أن تحول الأوضاع لن يغير من طريقة إدارة الحرب التي لم تتسم بالكفاءة والفعالية، علاوة على الكلفة الباهظة في الأرواح والأموال والمكانة الدولية.[3]

وفي مقابلة أجريت معه في 2003/03/5، وصف ناعوم تشومسكي، الحرب الأمريكية على العراق بعملية الصدمة والذهول. أما بوكانن المرشح للرئاسة الأمريكية عدة مرات، فقد اعتبر في مقالة نشرت في مطبوعة المحافظ الأمريكي "أن هناك عصابة من المحافظين الجدد الذين ورطوا الولايات المتحدة في سلسلة من الحروب لا تخدم مصلحتها، حروب ضد العالم الإسلامي لمصلحة إسرائيل.(عدد 2002/03/14).[4]

---

[1] - نفس المرجع .
[2] - تقرير واشنطن ، مرجع سابق الذكر
[3] - .نفس المرجع .
[4] - الفضل شلق ، المرجع السابق الذكر ، ص 39

هذه الآراء تمثل عينة من الانتقادات التي تعرضت لها إدارة بوش الابن، والتي عكست انخفاضا حادا في مستويات التأييد لهذه الإدارة في الأوساط الأمريكية، والتي كان من مؤشراتها خسارة الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2006 بسبب رفض أغلبية الناخبين الأمريكيين للسياسة المتبعة في العراق وقناعتهم بأن إدارة بوش الابن عاجزة عن التغيير وعن صناعة أفكار إستراتيجية جديدة، وأن هذا العجز قد أضحى عجزا شاملا يضرب بنى الإدارة الرئيسية. ويعود جزء من إحساس الناخب الأمريكية بعجز الإدارة إلى طابعها الإيديولوجي الواضح، فهي تتميز عن جل الإدارات الأمريكية في العقود الخمسة الماضية بخطاب والتزام إيديولوجي طاغ، يمكن رموزها من الحديث كثيرا عن صراعات الخير والشر، عن عوالم جديدة تولد، وعن آلام مخاض شرق أوسط جديد في لحظة كان العدوان الإسرائيلي على أشده في لبنان. إن إحساس الناخب الأمريكي بعجز الإدارة عن إنتاج تحول حقيقي في مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يرتبط بشواهد فشلها على الأرض ، الارتفاع المتزايد في عدد الضحايا، الانفلات الأمني، العنف الطائفي، انهيار مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي.[1]

وقد فرضت إدارة بوش الابن حالة من الاستقطاب غير المسبوق داخل الساحة السياسية الأمريكية من بوابة تصنيفاتها الإيديولوجية الثنائية لمعسكرات الخير والشر، الأصدقاء والأعداء. فمعسكرات الخير والشر لم تقتصر في الخطاب المعلن لإدارة بوش الابن على رؤيتها للنظام العالمي بدوله وقواه المختلفة، بل كان هناك حديث متواتر عن معسكرات شر وطوابير خامسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ربطتها الإدارة بصراعاتها السياسية مع الديمقراطيين والدوائر الليبرالية. وقبل أيام قليلة من انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2006، تحدث بوش الابن عن الحزب الديمقراطي متهما ساسته بأنهم يتمنون أن يقوم تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية في الولايات المتحدة وبوقوع ضحايا من المدنيين الأمريكيين من أجل الفوز في الانتخابات. وقد فرض خطاب التخويف هذا وحديث المعسكرات الخير والشر حالة من الاستقطاب أوما يسمى Partisanship بتعبير الأدبيات الأمريكية.[2]

لقد تدنت شعبية بوش الابن نتيجة لعاملين أساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي، بالنسبة للعامل الأول فقد ارتبط بتلك السياسات غير العقلانية والأشد استغلالية للمنتجين والمعبرة عن

[1] - عمرو حمزاوي ، المرجع السابق الذكر ، ص 07 .
[2] -- نفس المرجع ، ص 06 .

إيديولوجية الليبرالية الجديدة والمحافظين الجدد التي هيمنت على تفكير بوش الابن وحزبه الجمهوري وممارستهما خلال الأعوام الثمانية في الحكم، والتي كانت تعظيما وتشديدا للسياسات السابقة التي مارسها ريغان بشكل خاص. وقد ترتب على هذه السياسات عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، وعلى حياة المنتجين والكادحين والفئات الاجتماعية الكادحة والمعوزة في الولايات المتحدة. كما نمت البطالة وتجاوزت النسبة المعروفة منذ عقود 4.5 % من القوى القادرة على العمل، وبلغت في بداية 2009 12.6 مليون عاطل عن العمل. كما ارتفع عدد الفئات الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر ليبلغ أكثر من 40 مليون نسمة من مجموع سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم 300 مليون نسمة تقريبا. كما تأثرت الفئات المتوسطة كثيرا بالأوضاع الاقتصادية وتراجعت مكانتها وانحسر دورها الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في المجتمع الأمريكي. وتسببت سياسات الولايات المتحدة المالية والاقتصادية ومنها المصرفية والعقارية والمضاربات في الأسواق المالية والفساد المالي والتلاعب الاحتمالي القائم في نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين إضافة إلى السياسات العسكرية والتسلح المتفاقم في انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العامة والعميقة الراهنة.[1] وارتبط العامل الخارجي برفض جزء كبير من المجتمع الأمريكي وأغلب دول العالم لسياسات جورج بوش الابن وحزبه الجمهوري التي أدت إلى عواقب عدة صارخة في العلاقات الدولية وقد أفرزت الظواهر التالية :

– اشتداد التناقض والصراع داخل الدول الصناعية الكبرى حول مصالحها وتقاسم تلك المصالح على الصعيد الدولي، وتجلى هذا الصراع بشكل خاص بين سياسات الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وأغلب دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى .

– نشوء أجواء شبيهة بأجواء الحرب الباردة، خاصة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية

– مارست الولايات المتحدة سياسة التهديد والوعيد والعصا الغليظة والضربات الاستباقية ضد تلك الدول التي تعارض السياسات الأمريكية وتختلف معها في المجالات السياسية والاقتصادية.

– تنفيذ سياسة العولمة غير العقلانية وذات الاستقطاب الشديد بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وقد مارستها الولايات المتحدة بإصرار عجيب باعتبارها جزءا من سياسات الليبرالية الجديدة ورؤية المحافظين الجدد، وشاركها في ذلك بقية الدول الرأسمالية. وهو الأمر الذي عمق الكراهية

---

[1] ـ كاظم حبيب ، " بوش الابن ونهج الحرب رالباردة .. أوبا ما ونهج التصالح مع العالم " ، http//www.aljeeran.net/articles/si50-6aif0037.htm

لهذه الدول، ويمكن لمس ذلك من خلال المظاهرات الكبيرة ضد بوش الابن في زياراته لعدد من الدول العالم، وكذلك المؤتمرات الشعبية الموازية التي كانت تنظمها ATTC لمواجهة مؤتمرات القمة للدول الصناعية الكبرى وسياسات العولمة.[1]

وبالحديث عن الموقف الدولي من إدارة بوش الابن يمكن القول أنه بين عامي 2002-2004 توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين وفرنسا وألمانيا. ولهذا علت أصوات معارضة للسياسة الأمريكية لاسيما في الموضوع الفلسطيني والحرب على العراق، لكن هذه المعارضة كانت خافتة وهي ترى الجيش الأمريكي يتخبط في الفشل في العراق. وقد راحت تستغل الانشغال الأمريكي الذي جعل أولوياته الشرق الأوسط، ومن ثم أفسح المجال لتلك الدول لترتب أوضاعها على أكثر من مستوى.[2]

من هنا يلحظ الخلل الخطير في الإستراتيجية الأمريكية في عهدي إدارة بوش الابن حين وضعت أولوياتها تغيير الشرق الأوسط لمصلحة المشروع الإسرائيلي، وتركت المنافسين الكبار يعززون أوضاعهم الداخلية سياسيا واقتصاديا وينتشرون في مواقف كثيرة في العالم. ورغم تعقيد العلاقات الدولية بين الدول الكبرى إزاء ما عرف بالشرق الأوسط الكبير، وذلك إذ تجتمع المساومة والصفقات والتنازع لمصلحة قرارات مجلس الأمن أو في قمم مجموعة الدول الثماني التي تريدها الإدارة الأمريكية خدمة لسياساتها الشرق أوسطية ،إلا أن تلك الدول استمرت في التهيئة لأدوار مستقبلية في المنطقة. ومن هذا نلمس مجموعة مظاهر في السياسات الدولية (روسيا ، الصين وأوروبا) لم تسلم بالانفراد الذي تريده الولايات المتحدة أو باعتباره المنطقة الأمريكية، فعلى سبيل المثال سعت فرنسا للعب دور الشريك في الحفاظ على أمن الخليج أو في تقرير مصير لبنان، وسعت للعب دور في الشأن الفلسطيني كذلك فإن كلا من ألمانيا وإيطاليا حاولتا لعب دور رئيس نشط في قوات اليونيفيل في لبنان على ضوء قرار مجلس الأمن رقم 1701 إلى جانب الدور الفرنسي. ومواقف روسيا والصين من موضوع البرنامج النووي الإيراني، بل في كل قرار يصدر عن مجلس الأمن يتعلق بسوريا ولبنان أو العراق أو السودان، يدل على أن الساحة الشرق أوسطية غير متروكة للاعب الأمريكي وحده. وبالطبع يساعد على ذلك مسلسل الإخفاق في السياسات الأمريكية من أفغانستان حتى السودان مرورا بلبنان وفلسطين. على أن هذه المعادلة بمجملها

[1] - كاظم حبيب ، المرجع السابق الذكر
[2] - منير شفيق ، المرجع السابق الذكر

أشاعت أوضاعا تتسم بالفوضى والاضطراب على المستويين العالمي والشرق أوسطي مما أفسح المجال من خلال ما شنته الإدارة الأمريكية من حروب ومن ضغوط لزعزعة الأنظمة إلى بروز قوى شعبية كثيرة لم تكن موجودة على الساحة، كما حدث في العراق مثلا، وإلى نهوض في المقاومة الفلسطينية و اللبنانية بسبب ما حققه حزب الله من انتصار على إسرائيل في عدوانها على لبنان.[1]

وفيما يتعلق بجولة بوش الابن الأوروبية في شهر جوان 2004 فقد اعتبرها كثير من المحللين محاولة لدعم مركزه داخليا وصورته دوليا. ولكن الخلافات كانت عميقة يصعب إخفاؤها أو تجاهلها، فالعلاقات مع الدول الأوروبية الكبرى بلغت حدا من السوء وأوشكت على القطيعة بسبب ازدرائه لحلفائه واعتداده المفرط بالقوة العسكرية وسياساته أحادية الطرف ونظريته الخطيرة في الحرب الاستباقية واستهتاره الواضح بحقوق الإنسان واتفاقات جنيف.[2] وفي هذا الصدد نشرت صحيفة "فاينانشال تايمز " اللندنية في جوان 2006 مقالا للورنس فريدمان Laurence Fredman، أستاذ علم الحروب في جامعة "كينغزكوليج" جاء فيه بأن هناك "فراغا حاصلا في أجواء السياسات العالمية، كان يفترض بالقيادة الأمريكية أن تملأه " غير أن بوش قامر على حرب العراق فخسر، و لم يعد بإمكان الولايات المتحدة فرض إرادتها على العراق لأنها تفتقر إلى الهيبة المعنوية لكي تستطيع تحقيق ذلك".[3]

لقد أخفقت إدارة بوش الابن في مجمل المشاريع التي اقترحتها. فالحرب على العراق استنادا إلى حجج واهية انتهت إلى كارثة، وجاءت أنباء تعذيب السجناء العراقيين لتنسف نهائيا شرعيتها المشوبة بالشكوك، وأما الحرب على الإرهاب فقد ضاعفت الخطر بدلا من أن تنال منه أو تخفف وقعه سواء بالنسبة للولايات المتحدة ذاتها أو بالنسبة لأصدقائها[4]. وبخصوص القضية الفلسطينية التي تشكل أصل الصراع في الشرق الأوسط فإن بوش الابن قد أخفق، كما يقول ريتشارد هاس Richard Haas في كتابه "بين حربين" "Between Two Wars" الذي راجعه مستشار الأمن القومي الأسبق زيغنيو بريزنسكي في مقال نشرته مجلة شؤون خارجية Foreign Affairs، في تحقيق السلام الحق الذي يضمن أمن إسرائيل ويوفر الحل العادل الذي يريده الفلسطينيون، وأنه قد

---

[1] - نفس المرجع

[2] - باتريك سيل ، " الإفلاس السياسي لجورج بوش الابن " ، http//www.alarabiya.net/vies/2007/19/34651.htm/

[3] - باتريك سيل ، "هل يتخلى بوش عن المحافظين الجدد ؟ " ، مرجع سابق الذكر

[4] - نفس المرجع

اقترح خريطة طريق ملتبسة المعالم ومجهولة الأهداف، حيث لعبت الولايات المتحدة لتطبيقها دور الوسيط غير المحايد والمنحاز للإسرائيليين، وكانت النتيجة دخول العملية السلمية المأزق الذي دخلته والمستمر حاليا.[1]

وقد أدى إخفاق الإدارة الأمريكية إلى سقوط العديد من المؤيدين لأفكار المحافظين الجدد في ظل تزايد السخط الشعبي والعالمي من سياسات إدارة بوش الابن، ففي 2004 استقال ريتشارد بيرل من منصبه في مجلس سياسات الدفاع داخل البنتاغون، ودوغلاس فيث في جانفي 2005 من منصبه كمساعد لوزير الدفاع للشؤون السياسية، ولويس ليبي كبير موظفي مكتب نائب الرئيس في أكتوبر 2005 بعد توجيه التهم له في قضية تسرب اسم إحدى عميلات الاستخبارات الأمريكية بالإضافة إلى جون بولتون وبول وولفوفيتز، وجاي جارنر وبول بريمر اللذين حكما العراق بعد سقوط الحكومة العراقية، وعقب هزيمة الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس نوفمبر 2006 تخلصت الإدارة الأمريكية من مهندس الحرب على العراق وأفغانستان دونالد رامسفيلد لإخفاق المشروع الأمريكي في هذين البلدين، وكانت الصدمة الأكبر في استقالة مستشار بوش الابن للشؤون السياسية ومهندس حملتيه الانتخابيتين كارل روف Karl Roff.[2]

الجدول رقم-05- يعرض استطلاعات للرأي أجرتها مؤسسات ومعاهد مختلفة بخصوص مستويات شعبية جورج بوش الابن

ماي 2004	استطلاع لمعهد غالوب ، أشاع أن 89% من الناخبين الجمهوريين يؤيدون بوش الابن، بينما الاقلية محبطة من مسائل الانفاق ، الهجرة غير الشرعية وقضايا الشرق الوسط .
نوفمبر 2004	استطلاع داخل الجيش أوضح أن 73 % من الشخصيات العسكرية قالوا أنهم يصوتون لبوش مقابل 19 % لكيري
ديسمبر 2004	استطلاع AP-IPSO أوضح تراجعا لمستوى تأييد بوش الابن إلى 50% بسبب إدارته للقضايا الداخلية والسياسة الخارجية ، وقد وجهت له انتقادات بسبب تعامله مع إعصار كاترينا ، سجن أبو غريب ، معتقل غوانتانامو .

[1] -صالح القلاب ، المرجع السابق الذكر .
[2] - عمرو عبد المعطي ، المرجع السابق الذكر ، ص 16

2006	استطلاعات إرشادية أظهرت معدلات تأييد بوش الابن بنسبة 37% وهي الأكثر انخفاضا لرئيس ذو عهدتين منذ هاري ترومان عام 1959 .
2006	مسح أجرته كلية سينا لآراء 744 مؤرخ بخصوص سياسة بوش الابن وكانت النتائج كما يلي: عظيمة 2%، قريب من العظيم 5% ، متوسطة 11%، تحت العادي 24% ، فاشلة 58% .
مارس 2007	استطلاع للرأي العام العربي أجراه Zogbi Institution وجامعة ماريلاند أوضح
أكتوبر 2007	استطلاع لرويترز : حصل بوش الابن على مستوى تأييد 24 % وهو الأدنى منذ توليه الرئاسة .
أفريل 2008	استطلاع لغالوب أوضح أن 69 % من المستطلعة آراؤهم معارضون لبوش الابن .
2008	استطلاع New Research Center أوضح أن 53% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن الـــو.م.أ ستفشل في تحقيق أهدافها .
سبتمبر 2008	معدل تأييد بوش الابن من 19 % إلى 34 % وهو الأشد انخفاضا في استطلاعات الرأي أجرتها وكالات مختلفة .
	في مسح شمل 47 دولة حظي بوش الابن بقدر معين من الثقة في 09 دول فقط هي : إسرائيل، الهند ، إثيوبيا، غانا، ساحل العاج ، مالي ، نيجيريا، وأوغندا .

Source : "george walker bush" ,

http://en.wikipedia.org/wiki/george-walker-bush.

كشف استطلاع للرأي أجرته شبكة CNN في نهاية 2006، أن أمريكيا واحدا فقط من أصل أربعة أمريكيين يعتقدون أن الرئيس جورج بوش الابن أفضل في منصبه من والده الرئيس جورج بوش الأب، ما يعني أن ثلاثة أرباع الأمريكيين يفضلون بوش الأب على الابن، كما اعتبر ستة من أصل عشرة أمريكيين أن بوش الأب الذي حكم لولاية واحدة 1989-1993 قام بعمل جيد في البيت الأبيض، فيما يعتقد 12% من العينة أن الرئيسين يتساويان سلبا أو إيجابا، بينما لم تعرب

نسبة 2% عن رأيها في هذا المجال.[1] كذلك وجد الاستطلاع أن 59% يرفضون طريقة إدارة بوش الابن لمهامه الرئاسية، فيما أعربت نسبة 39% عن رضاها. وقد جاءت هذه النتائج بعد فترة قصيرة من إطاحة الديمقراطيين بالجمهوريين في السيطرة على الكونغرس بعد انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2006. هذا وقد أضاء الاستطلاع على شخصيتين خدمتا في ظل ولاية الرئيس بوش هما روبرت غيتس وجيمس بيكر، وأظهر الاستطلاع الذي نفذ في مع 1025 راشدا أمريكيا أن معظم هذه العينة أبدت ثقة كبيرة بالديمقراطيين في الكونغرس أكثر من الرئيس بوش الابن في إدارة قضايا البلاد، ورأت العينة أن الكونغرس بقيادة الديمقراطيين قادر على التعاطي بشكل أفضل مع المسألة العراقية والشؤون الخارجية بالإضافة إلى ثلاث ملفات استحوذت على اهتمام حملة الجمهوريين هي ملف الضرائب وعجز الموازنة الاتحادية والاقتصاد. وقال 61% من أفراد العينة أن الديمقراطيين أفضل من الرئيس بوش الابن في التعاطي مع ملف العجز بينما قال 53 % أنهم واثقون في الديمقراطيين أكثر من بوش الابن في معالجة الملف العراقي فيما عارض ذلك 38 % وقد تعادل بوش الابن والديمقراطيون فيما يتعلق بالإرهاب ، هذه النتائج تتناقض بشكل كبير مع نتائج استطلاع أجري في جانفي 2002 حيث نال بوش الابن أغلبية مؤيدة لإدارته لملفات مثل الاقتصاد والضرائب مع دعم ساحق لإدارته للشؤون الخارجية والإرهاب.[2]

[1] - "الأمريكيون يفضلون بوش الأب على الابن " ، http//www.aawsat.com/files.asp=92

[2] -نفس المرجع

خاتمة

من خلال ما كل تقدم، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- بالنسبة للمتغيرات السيكولوجية، يمكن القول أن الرئيس جورج بوش الأب كان جمهوريا معتدلا من شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ينحدر من الطبقة العليا ومن أتباع الكنيسة الأسقفية البروتستانتية في حين ترعرع الرئيس جورج بوش الابن في غرب ولاية تكساس، والمعروف أن ثقافة الجنوب تتميز بحماس طاغ للمسيحية الصهيونية. وهو ذو خبرة سياسية ضئيلة، عكس بوش الأب العسكري السابق في الحرب العالمية الثانية والذي شغل العديد من المناصب قبل تسلمه السلطة في الولايات المتحدة آخرها نائب الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" لعهدتين متتاليتين.

- أما عن المساهمين في صنع واتخاذ القرارات الخارجية، فان فريق بوش الأب للسياسة الخارجية ضم مجموعة من الواقعيين المعتدلين المؤمنين بضرورة الالتزام بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية حتى ولو دعا ذلك إلى التعامل مع أنظمة ينظر إليها على أنها معادية، في حين سيطر المحافظون الجدد على إدارة بوش الابن. وأكد هؤلاء على أهمية نشر الديمقراطية والقيم الأمريكية وإثبات القوة العسكرية الأمريكية بهدف منع انبثاق أي قوة منافسة. ومعظمهم من مخضرمي عهد ريغان، الذي وسم الاتحاد السوفياتي (السابق) بإمبراطورية الشر، وخول المخابرات المركزية والبنتاغون دعم الحركات اليمينية التي تقوم بحرب عصابات ضد النظم الوطنية في العالم الثالث.

- وبخصوص الأوضاع الدولية، فقد تزامنت فترة حكم الرئيس بوش الأب مع نهاية الحرب الباردة، التي أكدت على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بوضع القوة العظمى الوحيدة. وبوش الأب هو الذي أعلن عن ولادة النظام الدولي الجديد القائم على الأمن المشترك والتعاون بين الدول، متبنيا سياسة الحفاظ على الاستقرار. أما بوش الابن، فميزت فترة رئاسته وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي طرحت تحديات وإشكالات إستراتيجية عديدة، على رأسها تغير مصادر التهديد وطبيعة العدو الذي لم يعد ممثلا في الدول أو الأنظمة السياسية الرسمية. وقد ركز بوش الابن على ضرورة الإقلاع عن سياسة الحفاظ على الوضع القائم الذي كانت حسبه سببا في تفجر

الأزمة في 11 سبتمبر2001، ودعا إلى التغيير سواء على مستوى قواعد النظام الدولي أو على مستوى نظم الحكم لعدد من الدول.

– لم يتكرر نموذج الحرب الأمريكية على العراق لعام 1991 والتي سميت بحرب تحرير الكويت، في الحرب الثانية لعام 2003، حيث أن الأولى تمت تحت مظلة الأمم المتحدة وبتحالف دولي واسع للغاية وبانتصار عسكري كاسح حقق أهدافه وبأقل الخسائر. أما الثانية، فجاءت على العكس تماما. فلم يكن لها أي أساس قانوني ولا مظلة دولية. ويمكن القول أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي خاضت الحرب إذا ما تجاوزنا عن المشاركة الرمزية لعدد من الدول الصغيرة باستثناء بريطانيا، ولم تنته الحرب بانتصار عسكري حاسم، ولكنها تحولت إلى حرب استتراف للقوة الأمريكية.

– إذا كانت حرب بوش الأب على العراق قد تمتعت بتأييد دولي واسع النطاق على المستويين الرسمي والشعبي، فإنها بالنسبة لبوش الابن، قد أدت إلى تزايد أصوات القوى المعادية للتوجه الأمريكي اتساعا كميا ونوعيا. إذ ناهيك عن المعارضة الرسمية لعدد من الدول الكبيرة، خرج الملايين إلى شوارع المدن الكبرى في كافة أنحاء العالم وفي مقدمتها مدن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها، للتعبير عن رفضهم لهذه الحرب، وهو موقف أكد وعيا عالميا بأبعاد أهداف الحرب وإصرار الولايات المتحدة على انتهازها بغض النظر عن كل الدلائل والبراهين التي أشارت إلى خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وعدم وجود صلة بينه وبين المنظمات الإرهابية.

– استبقت إدارة بوش الأب مؤتمر مدريد للسلام 1991 بإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالتخلي عن إنكار وجود إسرائيل مقابل إقناع الحكومة الإسرائيلية، وعلى رأسها اليميني اسحاق شامير بالعدول عن توقها غير المنطقي لتحقيق حلم الدولة الإسرائيلية الكبرى. وقد رفض استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات مستخدما سلاح القروض الائتمانية. أما بوش الابن الذي اتجه منذ بداية عهده إلى رفع يديه عن هذه القضية، باعتبارها مضيعة للوقت وقد أساءت لسابقيه ، فأخفق في تحقيق السلام الذي يضمن امن لإسرائيل ، ويوفر حلا عادلا للفلسطينيين، ولجأ إلى خارطة طريق ملتبسة المعالم كما لعب دور الوسيط غير المحايد والمنحاز لإسرائيل.

– في الوقت الذي أبدت فيه إدارة بوش الأب استعدادا للتفاوض مع إيران وسوريا، هذه الأخيرة التي نجحت في إقناعها بالمشاركة في التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت، والمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991، أصرت إدارة بوش الابن على إقصاء وعزل مثل هذه الدول

نهائيا، وأكدت أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحدث إلا مع دول تستحق ذلك، دولا فعلت خيرا —حسب رؤيتها- بشكل ما.

- على عكس إدارة بوش الأب، التي استخدمت فن الحكم لبناء ائتلاف دولي وكسب تأييد الأمم المتحدة، اتسم أسلوب إدارة بوش الابن بالمواجهة وعدم بذل الجهد لإقناع الآخرين وحتى في ولايتها الثانية، حين بذلت جهدا أكبر للعمل مع الآخرين، كان الاقتراب من المفاوضات محدودا، وقد تسبب في خلق ميراث فيما يتعلق بالسياسات ليس من السهل مواجهته. فعلى خلفاء بوش الابن — على حد تعبير دنيس روس— التعامل مع الوضع العراقي ومع عدم الارتباط بعملية السلام في الشرق الأوسط وآثار ذلك على المنطقة.

- استحوذت إدارة بوش الأب على مستويات تأييد أعلى-داخليا و دوليا- مقارنة مع إدارة بوش الابن التي اختلفت إستراتيجيتها عالميا وفي الشرق الأوسط عن كثير من الاستراتيجيات المتبعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 2000، من حيث تحديد أولويات هذه الإستراتيجية وما يترتب على ذلك من سياسات وتحالفات وعلاقات الدول الأخرى.

- ساهم عدم التوافق بين الأهداف والوسائل خلال إدارة بوش الابن في تقويض المصداقية الأمريكية في الداخل والخارج، علما أن هذه الإدارة فشلت في إضفاء أي قدر من المشروعية على انتهاكاتها للقانون الدولي بدعوى محاربة الإرهاب وشبكاته وتحول استخدام الولايات المتحدة غير المشروع إلى منهج في التعامل الأمريكي مع الكثير من القضايا الدولية.

الملاحق

الملحق رقم-01-

أسماء الشخصيات التي تولت المناصب الوزارية في إدارتي الرئيسين جورج بوش الأب (1989-1993) والابن (2000-2009) بالاضافة الى منصب نائب الرئيس.

الوظيفة	الاسم	الفترة	الاسم	الفترة
الرئيس	جورج هربرت والكر بوش	1989-1993	جورج والكر بوش	2001-2009
نائب الرئيس	دان كويل	1989-1993	ديك تشيني	2001-2009
وزارة الخارجية	جيمس بيكر لورنس ايكلبركر	1989-1992 1992-1993	كولن باول كوندوليزا رايس	2001-2005 2005-2009
وزارة الدفاع	ديك تشيني	1989-1993	دونالد رامسفيلد روبرت غيتس	2001-2006 2006-2009
وزارة الخزانة	نيكولاس برادي	1989-1993	بول.اتش.اونيل جون.و.سنو	2001-2003 2003-2006
وزارة العدل	ديك ثورنبرغر وليام بار	1989-1991 1991-1993	جون اشكروفت البرتو غونزالاس بول كليمنت بيتر كيسلر مايكل ماكازي	2001-2005 2005-2007 2007 2007 2007-2009
وزارة الداخلية	مانويل لوجان	1989-1993	غايل نورتن ديرك كومبثورن	2001-2006 2006-2009
وزارة الزراعة	كلايتون.ك.يوتر ادوارد ماديغان	1989-1991 1991-1993	ان.م.فينمان مايك جوهانس شورك كونر ادوارد شافر	2001-2005 2005-2007 2007-2008 2008-2009
وزارة التجارة	روبرت موسباشر بربرا هاكمان فرانكلين	1989-1992 1992-1993	دونالد.ال.ايفانز كارلوس.ام.غيتيراز	2001-2005 2005-2009
وزارة العمل	ايليزابت دول	1989-1990	ايلين.ال.شاوو	2001-2009

	تين مورلي مارتن	1993-1990		
وزارة الصحة و الخدمات الإنسانية	لويس وايد سوليغان	1993-1989	تومي تومبسون مايكل ليفيت	2005-2001 2009-2005
وزارة الإسكان و التطوير العمراني	جاك كامب	1993-1989	مال مارتيناز الفونسو جاكسون	2003-2001 2009-2004
وزارة المواصلات	صامويل.ك.سكنر اندرو كارد	1992-1989 1993-1992	نورمان مينيتا ماريا سينو ماري بيترز	2006-2001 2006 2009-2006
وزارة التعليم	لورا كافازس لامارا الكسندر	1990-1989 1993-1990	رود بايج مارغريت سبيلنغس	2005-2001 2009-2005
وزارة الطاقة	جيمس ووتكنز	1993-1989	سبنسر ابراهام صامويل بودمان	2005-2001 2009-2005
وزارة شؤون قدامى المحاربين	ايد دروينسكر	1993-1989	انتوني.ج.برنسيبي جيم نيكولسن غوردن مانسفيلد جيمس بيك	2005-2001 2007-2005 2007 2009-2007

الملحق رقم-02-

قائمة ببعض أسماء الانتحاريين (من أصل 19) التي نشرها مكتب التحقيقات الاتحادي
1- سطام م.أ. السقامي، يشتبه في أنه سعودي تاريخ الميلاد المستخدم: 28 جويلية 1976، آخر عنوان معروف له: الإمارات العربية المتحدة.
2- وليد.م الشهري، يشتبه أنه سعودي، تواريخ الميلاد المستخدمة: 1974/9/13، 1976/3/3، 1977/6/8، 1978/12/20، 1979/5/11، 1979/11/5، الموطن: في هوليبود (فلوريدا) أورلاندو (فلوريدا) ودايتون بيتش (فلوريدا)، يعتقد أنه طيار.
3- وائل.م.الشهري: تاريخ الميلاد المستخدم 1 سبتمبر 1968.
4- ماجد مقعد، يعتقد أنه سعودي، الأسماء الأخرى المستخدمة: ماجد م.غ.غ مقعد، ماجد منعان مقعد.
5- نواف الحازمي، يعتقد أن سعودي، الموطن فورتلي (نيوجيرسي) سان دييجو (كاليفورنيا) الأسماء الأخرى المستخدمة: نواف م.س. الحازمي.
6- سالم الحازمي: يعتقد أنه سعودي، الموطن فورت لي (نيوجيرسي)، وين (نيوجيرسي).
7- هاني حنجور، الموطن فينكس (أريزونا) وسان دييغو (كاليفورنيا).
8- سعيد الغامدي، الموطن ديلراي بيتش (فلوريدا)، الأسماء الأخرى: عبد الرحمن سعيد الغامدي، علي سعد الغامدي، سعد.م.س الغامدي، سعد الغامدي، سهيل الغامدي، سيد الغامدي.
9- أحمد إبراهيم أ.الخزناوي، يشتبه أنه سعودي، تاريخ الميلاد المستخدم: 11 أكتوبر 1980، الموطن: ديلراي بيتش (فلوريدا).
10- احمد النعمي، الموطن، دلراي بيتش (فلوريدا)، الأسماء الأخرى: على أحمد النعمي، أحمد.أ. النعمي، أحمد النادي.
11- زياد سمير جراح، يعتقد أنه طيار، الأسماء الأخرى: زياد جراحي، زيد سمير جراح، زياد س. جراح، زياد جراح جران، زياد سمير جراحي.

المصدر: تيري ميسان، 11سبتمبر2001، الخدعة الرهيبة، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، اصدارات سطور. الطبعة الأولى،2002، ص ص225-226

الملحق رقم-03-

قائمة أعداد جنود قوات التحالف بحسب الدولة		
الدولة	عدد الجنود	ملاحظات
الولايات المتحدة	575,000 - 697,000	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء
المملكة العربية السعودية	52,000 - 100,000	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء معركة الخفجي
المملكة المتحدة	43,000 - 45,400	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء
مصر	33,600 - 35,000	عملية عاصفة الصحراء
فرنسا	18,000	
سوريا	14,500	عملية عاصفة الصحراء
المغرب	13,000	

الكويت	9,900	عملية عاصفة الصحراء
سلطنة عمان	6,300	عملية عاصفة الصحراء
باكستان	4,900 - 5,500	
كندا	4,500منهم 2,700 شاركوا بالعمليات القتالية	
الإمارات العربية المتحدة	4,300	عملية عاصفة الصحراء
قطر	2,600	معركة الخفجي
بنغلاديش	2,200	
أستراليا	1,800	
إيطاليا	1,200	ساهمت بطائرات تورنادو
هولندا	600	قوات بحرية
النيجر	600	
السنغال	500	
إسبانيا	500	قوات بحرية

البحرين	400	
بلجيكا	400	
كوريا الجنوبية	314	مساندة طبية و نقل
أفغانستان	300	
الأرجنتين	300	قوات بحرية
تشيكوسلوفاكيا	200	عملية درع الصحراء عملية عاصفة الصحراء
اليونان	200	
بولندا	200	قوات بحرية و مساندة طبية
فلبين	200	مساندة طبية
الدنمارك	100	
المجر	50	
النرويج	280	

خارطة الحملة البرية عام 1991

Source/ *George.Herbert.Walker.Bush* ,
http://www.en.wikipedia.org/wik/george-h-w-bush

الملحق رقم-04-/ نص بيان الرئيس بوش الابن عن الشرق الأوسط (24 جويلية 2002)

" لأمد طويل من اللازم عاش مواطنو الشرق الأوسط وسط الموت والخوف..إن كراهية القلائل ترهن آمال الكثيرين. وقوى التطرف والإرهاب تحاول إن تقتل التقدم والسلام بقتلها الأبرياء وهذا يلقي ظلالا قاتمة على المنطقة بأسرها. ومن اجل الإنسانية جمعاء يجب أن تتغير الأمور في الشرق الأوسط. انه أمر غير مقبول أن يعيش الشعب الإسرائيلي في خوف. وهو أمر غير مقبول أن يعيش الشعب الفلسطيني في ظل الفساد السياسي وفي ظل الاحتلال. والوضع الحالي لا يوفر أي احتمال بان تتحسن الحياة لأي منهما. فالمواطنون الإسرائيليون سيستمرون في أن يكونوا ضحية إرهابيين وهكذا فان إسرائيل ستستمر في الدفاع عن نفسها. ووضع الشعب الفلسطيني سيصبح أسوا فأسوا. رؤياي هي لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وامن. وليست هناك ببساطة طريقة لتحقيق ذلك السلام إلى أن تحارب جميع الأطراف الإرهاب. ومع ذلك في هده اللحظة الحرجة فاذا نأى الجميع بأنفسهم عن الماضي وساروا على طريق جديد فإننا نستطيع أن نتغلب على الظلام بقبس من الأمل. إن السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة كي يكون بالإمكان ولادة دولة فلسطينية. واني أهيب بالشعب الفلسطيني أن ينتخب قادة جددا قادة لا يتهاونون مع الإرهاب. و أهيب بهم أن يبنوا ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح و الحرية. واذا سعى الشعب الفلسطيني بفعالية وراء هده الأهداف فستؤيد أمريكا و العالم بفعالية جهودهم. وإذا لبى الشعب الفلسطيني هذه الأهداف فيستطيع أن يتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ومصر والأردن حول الأمن وغير ذلك من ترتيبات خاصة بالاستقلال. وعندما يكون للشعب الفلسطيني قادة جدد و مؤسسات جديدة و ترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه ستدعم الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء دولة فلسطينية تكون حدودها . وبعض نواحي سيادتها مرهونة حتى يتم التوصل إلى حلها كجزء من التسوية النهائية لقضية الشرق الأوسط. وفي العمل الذي ينتظرنا لدينا جميعا مسؤوليات. والشعب الفلسطيني موهوب وقادر وأنا على يقين من انه يستطيع أن يحقق ولادة جديدة لدولته. والدولة الفلسطينية لن تولد بالإرهاب. إنها ستبنى بالإصلاح والإصلاح يجب أن يكون أكثر من تغيير تجميلي أومحاولة مقنعة للإبقاء على الوضع الراهن. فالإصلاح الحقيقي يتطلب مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة كليا ترتكز على الديمقراطية واقتصاد السوق والعمل ضد الإرهاب.

المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم ليست له سلطة والسلطة مركزة في أيدي قلائل غير خاضعين للمحاسبة. إن دولة فلسطينية لن تستطيع أن تخدم مواطنيها إلا بدستور جديد يفصل بين سلطات الحكومة. البرلمان الفلسطيني يجب أن تكون له السلطة الكاملة لمجلس تشريعي والمسؤولون المحليون والوزراء في الحكومة بحاجة إلى صلاحيات خاصة بهم وإلى الاستقلالية كي يتمكنوا من الحكم بفاعلية. إن الولايات المتحدة ومعها الاتحاد الأوربي والدول العربية ستعمل مع القادة الفلسطينيين لإيجاد إطار دستوري جديد و ديمقراطية فاعلة للشعب الفلسطيني. والولايات المتحدة مع آخرين في المجتمع الدولي ستساعد الفلسطينيين على تنظيم و مراقبة انتخابات محلية عادلة متعددة الأحزاب قبل نهاية هدا العام على أن تعقبها انتخابات وطنية. إن الشعب الفلسطيني يعيش في ركود اقتصادي يزيد من مغبته فساد رسمي. والدولة الفلسطينية سوف تتطلب اقتصادا نابضا بالحياة حيث المشاريع الشريفة تشجعها حكومة شريفة. وتقف الولايات المتحدة والدول المانحة والبنك الدولي على استعداد للعمل مع الفلسطينيين في مشروع ضخم من الإصلاح الاقتصادي والتنمية. إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتطلع لمراقبة الإصلاحات في الماليات الفلسطينية مشجعة على الشفافية والمراجعة المستقلة. وستزيد الولايات المتحدة ومعها شركاؤنا في العالم مساعدتنا الإنسانية للتخفيف من المعاناة الفلسطينية. والشعب الفلسطيني اليوم يفتقر إلى محاكم فعالة ولا وسيلة لديه للدفاع عن حقوقه وصيانتها. إن دولة فلسطينية سوف تتطلب نظاما من العدالة الموثوقة لمعاقبة أولئك الذين يجعلون الأبرياء فريسة لهم. وتقف الولايات المتحدة ومعها أعضاء المجتمع الدولي على استعداد للعمل مع القادة الفلسطينيين لترسيخ الشؤون المالية و مراقبة قضاء مستقل حقا. إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب ولا تكافحه. وهذا غير مقبول. والولايات المتحدة لن تؤيد إنشاء دولة فلسطينية إلى أن يشارك قادتها في كفاح متواصل ضد الإرهابيين ويفككوا بنيتهم التحتية. وسيتطلب هذا جهدا رقابيا خارجيا لإعادة بناء وإصلاح الخدمات الأمنية الفلسطينية وينبغي أن يكون للنظام الأمني خطوط واضحة للسلطة والمحاسبة وأن يكون هناك تسلسل قيادي موحد وتسعى أمريكا إلى متابعة هذا الإصلاح مع الدول الرئيسية في المنطقة. والعالم على استعداد للمساعدة. إلا هذه الخطوات في النهاية تقع على عاتق الشعب الفلسطيني وزعمائه. وإذا ما ساروا بنشاط في مسار الإصلاح يمكن أن تأتي الثمار بسرعة. وإذا ما اعتنق الفلسطينيون الديمقراطية وواجهوا الفساد ونبذوا الإرهاب بحزم يمكنهم الاعتماد على المساعدة الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية مؤقتة. وببدل الجهد المتفان

يمكن لهذه الدولة أن تصعد بشكل سريع مع الوصول إلى تفاهم مع كل من إسرائيل ومصر والأردن حول قضايا عملية كالأمن. أما الحدود النهائية والعاصمة وغيرها من مظاهر سيادة هذه الدولة فسيتم التفاوض حولها بين الطرفين كجزء من التسوية النهائية. وقد عرضت الدول العربية المساعدة في هذه العملية وهناك حاجة إلى مساعدتها وقد سبق وقلت في الماضي إن الدول إما معنا أو ضدنا في حربنا على الإرهاب. ويتوجب على الدول أن تتصرف كي تحسب في جانب السلام. وسيضع كل رئيس ملتزم بالسلام فعلا حدا للتحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية ويدين علنا التفجيرات القاتلة. وستوقف كل دولة ملتزمة بالسلام فعلا تدفق المال والمعدات والمجندين الجدد إلى الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى دمار إسرائيل بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وينبغي أن تقوم كل دولة ملتزمة فعلا بالسلام بوقف شحن المؤن والذخيرة الإيرانية إلى هذه المجموعات وبمعارضة الأنظمة التي تدعم الإرهاب مثل العراق. وينبغي آن تختار سورية جانب الصواب في الحرب على الإرهاب بإغلاق المعسكرات الإرهابية وطرد المنظمات الإرهابية. كما يجب على الزعماء الذين يريدون الانضمام لعملية السلام أن يظهروا من خلال أفعالهم مساندة غير مجزاة للسلام. وأثناء تقدمنا نحو حل سلمي سيتوقع من الدول العربية أن تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية أوثق مع إسرائيل تقود إلى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. ولإسرائيل أيضا مساهمة كبيرة في إنجاح فلسطين الديمقراطية فالاحتلال الدائم يهدد هوية وديمقراطية إسرائيل ووجود دولة مستقرة مسالمة ضروري لتحقيق الأمن الذي تتوق إليه إسرائيل وعليه أطالب إسرائيل بان تتخذ خطوات ملموسة لدعم إقامة دولة فلسطينية ذات مصداقية قادرة على الاستمرار. وأثناء تقدمنا نحو الأمن سيكون على القوات الإسرائيلية أن تنسحب كليا إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل 28 سبتمبر 2000 وتمشيا مع توصيات لجنة ميتشل يجب أن تتوقف النشاطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وينبغي أن يسمح للاقتصاد الفلسطيني بالتطور ومع انحسار العنف ينبغي إعادة حرية الحركة مما يسمح للفلسطينيين الأبرياء باستئناف عملهم و حياتهم العادية. ويجب أن يسمح للمشرعين والمسؤولين الفلسطينيين والموظفين الدوليين والإنسانيين أن يؤدوا مهام بناء مستقبل أفضل. و يتوجب على إسرائيل أن تسلم مصادر الدخل الفلسطينية المجمدة إلى أياد أمينة مسؤولة. وقد طلبت من وزير الخارجية باول أن يعمل بشكل مكثف مع قادة الشرق الأوسط والزعماء الدوليين لتحقيق رؤيا دولة فلسطينية مركزا إياهم على خطة شاملة لدعم الإصلاح وبناء المؤسسات الفلسطينية. وفي نهاية الأمر يجب على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتناولوا

القضايا الجوهرية التي تفرق بينهم كي يكون هناك سلام حقيقي بحل جميع الدعاوى ووقف الصراع بينهم. وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدا في عام 1967 سيتم إنهاؤه من خلال تسوية يتم التفاوض عليها بين الطرفين اعتمادا على قراري الأمم المتحدة رقم 242 و 338 مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة معترف بها. ويتوجب علينا أن نحل المسائل المتعلقة بالقدس ومعاناة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين والسلام النهائي بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسورية تدعم السلام وتحارب الإرهاب. وكل من هو على علم بتاريخ الشرق الأوسط يدرك انه قد تكون هناك عقبات في هذه العملية. فهناك كما رأينا قتلة مدربون لديهم تصميم يريدون وقف هذه العملية. إلا أن معاهدتي السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل تذكراننا بأنه مع وجود قيادة مثابرة ومسؤولة فانه يمكن تحقيق تقدم بشكل سريع. ومع ظهور مؤسسات وقيادات فلسطينية جديدة تظهر أداء حقيقيا بشان الأمن والإصلاح. أتوقع أن تستجيب إسرائيل وتعمل نحو اتفاق وضع نهائي. وبجهد مكثف من الجميع يمكن أن يتم التوصل إلى هدا الاتفاق خلال ثلاثة أعوام من الآن وسنعمل أنا وبلادي على القيادة بفاعلية نحو هذا الهدف. وأنا استطيع تفهم مشاعر الغضب والألم العميقة للشعب الإسرائيلي فقد عشتم فترة طويلة جدا مع الخوف والجنازات مضطرين إلى تجنب الأسواق ووسائل النقل العام وأجبرتم على وضع حراس مسلحين في صفوف حضانات الأطفال. وقد رفضت السلطة الفلسطينية عرضكم للمساعدة وتعاملت مع الإرهابيين. ولكم الحق في حياة طبيعية و لكم الحق في الأمن وأنا أؤمن إيمانا عميقا بأنكم بحاجة إلى شريك فلسطيني مسؤول تم إصلاحه لإحراز دلك الأمن. وأنا استطيع تفهم مشاعر الغضب واليأس العميق لدى الشعب الفلسطيني فانه عل مدى عقود تم التعامل معكم كأدوات في صراع الشرق الأوسط وأبقيت مصالحكم رهينة تسوية سلمية شاملة يبدو أنها لا تأتي أبدا بينما تسوء حياتكم عاما بعد عام انتم تستحقون الديمقراطية وحكم القانون تستحقون مجتمعا مفتوحا واقتصادا مزدهرا. انتم تستحقون حياة مفعمة بالأمل لأبنائكم وقد يبدو أن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تنعم بالسلام أمرا بعيدا إلا أن أمريكا وشركاتها في العالم على استعداد للمساعدة. مساعدتكم في جعل ذلك ممكنا بأسرع ما يمكن. وإذا ما ازدهرت الحرية في التربة الصخرية للضفة الغربية وغزة. فان ذلك سيلهم الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين يعانون بنفس القدر من الفقر والاضطهاد والذين يستحقون بنفس القدر فوائد الحكم الديمقراطي. ولدي أمل لشعوب الدول الإسلامية أن التزامكم بالأخلاق والعلم والتسامح أدى إلى انجازات تاريخية عظيمة ومازالت هذه

القيم حية في العالم الإسلامي اليوم ولديكم ثقافة غنية وتشاركون الرجال والنساء في جميع الثقافات تطلعاتهم. وليس الازدهار والحرية والكرامة مجرد آمال أمريكية أو آمال غربية. إنها آمال عالمية إنسانية. وحتى في خضم عنف واضطراب الشرق الأوسط. تؤمن أمريكا بان لهذه الآمال القدرة على تغيير الحياة والدول.إن هذه اللحظة هي فرصة واختبار معا لجميع الأطراف في الشرق الأوسط-فرصة لوضع أسس سلام المستقبل واختبار لإظهار الجادين بالنسبة للسلام وغير الجادين. والخيار هنا مطلق وبسيط ويقول الكتاب المقدس "وضعت أمامك الحياة و الموت و لدا اختر الحياة " وقد آن الأوان لان يختار الجميع في هذا الصراع السلام والأمل والحياة."

المصدر: "نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد37، العدد149، جويلية2002، ص ص112-113.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- أبو جابر، كامل، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، 1971.

2- إدريس، محمد السعيد، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1991.

3- امبروز، استيفن، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1939، ترجمة: محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية، 1994.

4- بايلس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.

5- البرزاي، تمام، أمريكا والعرب: شاهد عيان 1983-1990، المجلد الأول، بيروت، دار الجيل، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1991.

6- بطرس، سمير، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط: أفكار حول طبيعتها الإمبريالية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1982.

7- بول، جورجو وبول، دوغلاس ب، أمريكا وإسرائيل، علاقة حميمة، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، 1994.

8- بوشعير، السعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 1997.

9- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

10- جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، منشورات جامعة الملك سعود، 1989.

11- حتى، ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.

12- ديني، بروسترك، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1991.

13- دورتي، جيمس وبالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.
14- ربيع، محمد عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1990.
15- السليمي، منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي، باريس، مركز الدراسات العربي – الأوربي، الطبعة الأولى، 1991.
16- سميث، جين ادوارد، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا نصر، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992.
17- طبراني كابي، شتاء الغضب في الخليج، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 1991.
18- الغمري، عاطف، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى،2001 .
19- الكعكي، يحي أحمد، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
20- كمال، مصطفى محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1995.
21- لوزان، اريك، أسرار البيت الأبيض: عاصفة الصحراء، ترجمة منيرة أسمر، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1991.
22- المجذوب،طارق وآخرون،العلاقات العربية-التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،1999 .
23- المخادمي، عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005.
24- منصور، ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1995.
25- ميسان، تيري، 11 سبتمبر 2001: الخدعة الرهيبة، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، إصدارات سطور، الطبعة الأولى، 2002.

26- ولد أباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.
27- وودورد، بوب، خطة الهجوم، ترجمة فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2004.

2- الدوريات والمجلات:

1- أوتاواي، مارينا، " سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة الأبعاد والمكونات "، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 335،افريل 2007.
2- بنيس، فيليس وآخرون، " بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 270،جويلية 2001.
3- البرصان، أحمد سليم، " إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسة والإستراتيجية الأمريكية "، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 148،افريل 2007.
4- جرجس، فواز، " فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 215،افريل 1997.
5- جرجس، فواز، " الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 217،ديسمبر 1997.
6- حمد، محمود، " محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 134،جويلية 2002.
7- الحسن يوسف، " جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "، سلسلة محاضرات الإمارات 58، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات السياسية والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002.
8- حمزاوي، عمرو، " السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 334، ديسمبر 2006.
9- حرب، أسامة الغزالي، " خطة بوش للسلام "، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 147،جويلية 2002.

10- حسن الرشيدي، " الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية "، البيان، العدد 02، 2004
11- سليمان، عادل محمد، " الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 148،افريل 2002.
12- شكارة، أحمد عبد الرزاق، " الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد "، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 170،خريف 1993.
13- شلق، الفضل، " العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد"، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 113،خريف 2004.
14- عاروري، نصير، " حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة "، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297،جويلية 2003.
15- عاروري، نصير، " حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، سبتمبر2002.
16- عبد الشافي، عصام، " دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا"، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 111،جويلية 2003.
17- عبد الله، عبد الخالق، " النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 152،صيف 1993.
18- عبد المعطي، عمرو، " أي مستقبل للمحافظين الجدد في أمريكا ؟ " ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158، فيفري 2008.
19- علوي، مصطفى، " السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي "، السياسة الدولية، القارة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 153،جويلية 2003.
20- عوني، مالك، " خطاب بوش حول الشرق الأوسط: سبيل للتسوية أم أزمة جديدة ؟ "، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 153،جويلية 2003.
21- كاتو، عبد المنعم سعيد، " التقديرات السائدة لأسلحة التدمير الشامل العراقية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 148،افريل 2002.

22- الكيالي، ماجد، " العلاقة الخاصة الأمريكية – الإسرائيلية: التحليل المركب لتقاطع المصالح "، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 66،اكتوبر 1997.
23- لكريني، إدريس، " إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287،جانفي 2003.
24- مجيد، ياسين، " المقاربة الأمريكية للأزمة العراقية"، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 79،جانفي 1999.
25- محمود، أحمد إبراهيم، " الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 147،جانفي 2002.
26- مزاحم، هيثم، " السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 "، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 107،صيف 2002.
27- الميهي، آسيا، " الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 110،فيفري 1995.
28- نافعة، حسن، " وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربية "، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 153،جوان 2002.
29- نمرا، فؤاد، " متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب "، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 111،افريل 2003.
30- نويز، جيمس، " الحرب الأمريكي على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية العربية"، سلسلة محاضرات الإمارات 94، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات السياسية والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.
31- الهواري، أنور، " الشرق الأوسط، الحرب المزدوجة "، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 148،افريل 2002.
32- "نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجي،ة المجلد37، العدد149، جويلية2002، ص ص112-113.

3- الجرائد:

1- لعقاب، محمد، " الكونغرس يحاسب سوريا – وإسرائيل تقصفها "، الشروق اليومي، الجزائر، العدد 865، 9 أكتوبر، 2003.

4- المطبوعات غير المنشورة:

1- مواقع الأنترنت:

1- بيومي، علاء، " عقيدة جورج والكر بوش، "
Htm8:5-3.http://www.aljazeera.netbeats/arabc/2004.
2- تشادوك، غايل، " أعلى مستوى تأييد لإسرائيل بالكونغرس حاليا "، الشرق الأوسط، العدد 8544، 20 أفريل 2003،
http://www.aawsat.com/asharqfles.asp?files=27/
3- حبيب، كاظم، " بوش الأب وهج الحرب الباردة ... أوباما وهج التصالح مع العالم "،
http://www.aljeeran.net/articles/5150-GAIF60037.htm
4- سيل، باتريك، " هل يتخلى بوش عن المحافظين الجدد ؟ "،
http://www.awan.com/pages/opied-35167-04.htm
5- سيل، باتريك، " الإفلاس السياسي لجورج بوش الابن "،
http://www.alarabiya.net/views/2007/3/34651.htm
6- شفيق، منير، " قذرات وسياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط، "
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2AGF-IFD9-12355.6790.htm
7- شحاتة، أمين، " آثار الحصار الاقتصادي على العراق، "
http://aljazeera.net/NR/exerses/45321F2-CA6.htm.
8- عبد العاطفي، محمد، " جهود رفع الحصار بين عجز الشعوب وتردد الحكومات"،
http://www.aljazeera.net/exerces/a7193-3695AFI92003.htm.
9- عبد القادر، عبد العزيز، " إدارة بوش الابن وحصاد التجربة مع الأزمة النووية الإيرانية"،
http://www.hrmg-gov.Sa/Detail.asp? Insecton ID: 8778 In News I temps=307066.
10- القلاب، صالح، "... بانتظار مبادرة أوباما !" ،
http://www.alrai.com/index.php?Section-id=196.
11- الغنيمي، معتصم، " ..في تحديد التباين بين القوة والعقل السياسي "،
http://www.mondiploor.com/lemondepolitique/20-h3-s1.1560.htm.
12- ليند- مايكل، " كيف اكتسح المحافظون الجدد البيت الأبيض "،
http://www.labayan.com/Si-asp.19537-FP65.htm.
13- زقاع، عادل، " مستويات التحليل "،

http://www.geocities.com/adelzeggagh.htm.

14- زغبي، جيمس ، "بوش الأب ليس بوش الابن "،جريدة الشرق الأوسط ، العدد 15،8265 جويلية 2001 ،

http//www.aawsat.com/leader.asp&section=3&issueo=8251&article=4541

15- وولت، ستيفن، " العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة "، ترجمة: عادل زقاع، .http://www.geocities.com/adelzeggagh.htm

16- تقرير واشنطن، " قراءة في كتاب مأساة جورج بوش "،

http:www.annabaa.org/index.htm.

17- وحدة أبحاث الشرق الأوسط، " فيتو الرئيس "، الشرق الأوسط، العدد 10383، 3 ماي 2007،

http://www.aawsat.com/asharqfles.asp?files=27.

18- " بوش الابن: اليمين الجمهوري يسيطر على دفة الحكم "،

http://www.e-socialists.net/node15320.

19- " الأمريكيون يفضلون جورج بوش الأب على الابن"،

http://www.aawsat.com/files.asp?530312.htm.

20- " حرب المحافظين الجدد القادمة "،

http://www.islamdaily.net/AR/contents.asp?aid=30.

21- مؤتمر أنابوليس"،

http://news.bbc.co.wk/h/arabic/middle-East/newsid-7100365/7106551:htm.

22- "تدمير النظام العالمي "،

http://www.ecssr.ae/cda/ar FetturedTopics/DisplayTopic/10-25631.671.htm.

2- المذكرات:

1- حجار، عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003.

2- زقاع عادل، إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004/2003

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Books:

1-Amirahmadi, Hooshang, The United States and The Middle East, State University of New York Press ; 1993

2-Bowker, Mike and Brown, Robin, From Cold War to Collapse, Theory and World Politics in the 1980,s , Cambridge University Press, 1993.

3-Roches,Jean-Jaque, Theories des Relations Internationales, Paris, Montchrestien, 5Edition, 2004 .

4-Viotti, Paul R and Kauppi, MarkV, International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999.

:2- Working Papers

Double-Edged Diplomacy: International Bargaining "1-Evans, Peter E & Eds,Al, and Domestic Politics",CA: Berkely University of California,1997.

Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of "2-Fearon,James D, , Annual Rivews of Political Sciences, Department of "International Relations International Relations, University of Chicago, Issue 01,1998

3-Hudson ,Valerie.M, " Foreign Policy Analysis Actor-Specific Theory and The Ground of International Relations" ,International Association ,Blackwell Publishing,2005

4-Légaré -Tremblay, Jean Frederic, " Les Influences Idéologiques sur la Politique Etrangère de George w. Bush et leurs Repercussions sur les Relations Canado-Americaines ",CDFAI7Annual Graduate Student's Sumposium,RMC ,Octobre 20-30,2004

5-Rabinovich,Itmar , " Damascus,Jerusalem and Washington the Syrian-Israeli Relationship as US Policy Issue" ,Washington,Brookings Institution, Nr 19, 2009

6-Rittberger,Volker, " Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories" ,Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforshung,Working Paper, Nr46

7-Trubowitz,Peter, " Structure and Choice in Foreign Policy Analysis",Mexico, Centro de Investigacion y Docencia Economicas,Nr79,2001

3- Web Site's Articles:

1-Andren,kari, " American Foreign Policy and the George W.Bush

Administration", april,2004
http//kariandren.worldpress.com/Academic.work/American-Foreign-Policy-and-The-George-w-Bush-Administration

2-Daalder,Ivol and Lindsay,James.M, " American Unbound the Bush Revolution in Foreign Policy ",Compte Rendu par Benjamin Zyla .http//www.journal.dnd.ca/v05/nr03/book-livre=3.fra.asp

3-Boekle,Henning and Others, " Norms and Foreign Policy : Constructivist Foreign Policy Theory " ,Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik and Friedens Forschung, Nr34
http://www.UniTerbingen.De/Uni/Spi/Taps/Tap34a.htm(1von46)(27.032000 15:09:59).

4-Migdlovich,Karol, " The Israeli-Palestinian Peace Process" .
http//www.au.al.nil/au/awc/awcgate/crs/rs2276

5-"George Herbert Walker Bush" ,
http/Encarta/MSN.Com/Encyclopedia.7615 71000/George-Herbert-Walker-Bush.htm

6-"George.H.W.Bush" ,
http://www.en.wikipedia.org/wik/george-h-w-bush

7-"George Walker Bush on Foreign Policy ",
http//www.ontheissues.org/george-walker-bush-foreign-policy.htm/

الفهرس:

المحتويات.. **رقم الصفحة**

شكر وعرفان
إهداء
خطة البحث...01

مقدمة... 04
الفصل الأول: المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية: بين تباين المتغيرات
التفسيرية وتعدد مستويات التحليل.................................... 10
المبحث الأول: نموذج التحليل العقلاني................................ 12
المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة................................ 12
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة................................ 17
المبحث الثاني: النظرية البنائية... 22
المطلب الأول: التفسير الاجتماعي للواقع الدولي.......................... 22
المطلب الثاني: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول.................... 25
المبحث الثالث: نماذج التحليل عبر المستوياتي.......................... 29
المطلب الأول: مستويات التحليل وثلاثية فردي / وطني / نظمي.............. 29
المطلب الثاني: نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية......... 33
الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية لإدارتي جورج بوش (الأب والابن)
تجاه الشرق الأوسط... 37
المبحث الأول: التفاعل بين متغيرات البيئة الداخلية......................... 38
المطلب الأول: خصائص السلطة الحاكمة................................. 38
المطلب الثاني:مواقف الكونغرس ودور جماعات الضغط.................... 48
المبحث الثاني: مدى تأثير متغيرات البيئة الخارجية على الدور الأمريكي
في منطقة الشرق الأوسط.. 54
المطلب الأول: طبيعة التوجه الخارجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة......... 54
المطلب الثاني: التحديات الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001........... 60
المبحث الثالث: المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط...................... 65
المطلب الأول: مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.............. 65
المطلب الثاني: أوضاع الشرق الأوسط في المراحل المزامنة لحكم الرئيسين........ 73
الفصل الثالث مقاربة إدارتي جورج بوش الأب والابن للقضايا الأساسية
والعلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط...........................

المبحث الأول: مقاربة الإدارتين في العراق..........
المطلب الأول: إدارة بوش الأب والمقاربة التعددية لأزمة الخليج الثانية...........
المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمقاربة الانفرادية للمشكلة العراقية..........
المبحث الثاني: مواقف الإدارتين من الصراع العرابي – الإسرائيلي.........
المطلب الأول: إدارة بوش الأب والمقترب البراغماتي للصراع............
المطلب الثاني: إدارة بوش الابن والمقترب الاديولوجي للصراع...........
المبحث الثالث: علاقة الإدارتين بسوريا وإيران: بين الانفتاح التفاوضي والعزل......
الفصل الثالث: تداعيات السياسة الخارجية لكل من إدارتي بوش الأب و الابن
على منطقة الشرق الأوسط و المواقف الداخلية و الدولية منهما..............
المبحث الأول: الانعكاسات على منطقة الشرق الأوسط....................
المطلب الأول: تداعيات السياسة الخارجية لإدارة بوش الأب على المنطقة..........
المطلب الثاني: الشرق الأوسط و نتائج الإستراتيجية الإقليمية لإدارة بوش الابن......
المبحث الثاني: المواقف الداخلية الأمريكية والدولية من سياسة الإدارتين............
المطلب الأول: إدارة بوش الأب و مستويات التأييد الداخلي والدولي..........
المطلب الثاني:.. إدارة بوش الابن والمواقف الأمريكية والدولية منها.............
خاتمة..
الملاحق..
المصادر والمراجع...

خاص

منتديات بحور المعارف
WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب
مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا